

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان

مواكبة البحث العلمي في ميدان الجباية للإصلاحات الجبائية (الفترة 2012 - 2021)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:

➤ أحلام شيهب

➤ سامية شبيرة

إشراف الأستاذ:

* د. محمد حيران

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	محاضر أ	الأستاذ(ة): العيد قريشي
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	محاضر أ	الأستاذ(ة): محمد حيران
ممتحنا	جامعة جيجل	مساعد ب	الأستاذ(ة): نسبية معقال

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان

مواكبة البحث العلمي في ميدان الجباية للإصلاحات الجبائية (الفترة 2012 - 2021)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطلبة:

➤ أحلام شيهب

➤ سامية شبيرة

إشراف الأستاذ:

* د. محمد حيران

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	محاضر أ	الأستاذ(ة): العيد قريشي
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	محاضر أ	الأستاذ(ة): محمد حيران
ممتحنا	جامعة جيجل	مساعد ب	الأستاذ(ة): نسبية معقال

السنة الجامعية: 2022/2021



شكر وتقدير

نشكر الله العليّ القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين،

القائل في محكم التنزيل "وفوق كل ذي علم عليم".

ونحمده على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بخالص تشكراتنا إلى الأستاذ "حيدر محمد"

الذي أماننا كثيرا في إنجاز هذه المذكرة

ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

وحسن تواضعه معنا فجزاه الله كل خير

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

ولو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل المتواضع

جزاهم الله خيرا.

إهداء

بدأنا وبالعقل فكبرنا وباللسان عبرنا وبالقلم خططنا لأهدين هذا العمل المتواضع
إلى من جرع الكأس فارغنا ليستقينا قطرة حبه إلى من حصد الأهواك عن دربنا ليمهد لنا
طريق العلم

"أمي وأبي"

إلى من عشنا معهم تحببت سقوفه واحد وتقا سمنا معهم الأفراح والأحزان الأجزاء على
قلبي.

"إخوتنا و أخواتنا"

إلى من أهدتهم الدنيا لنا أسئل دواء صحتهم لنا الأحياء.

"أصدقائنا"

إلى من بفضلهم تم هذا العمل الأستاذ المشرف " حيدرمان محمد "

راجين من المولى عز وجل أن يجعل هذا الجهد من الأعمال التي تزيد في ميزان
حسناتنا

وتشفع لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا العمل الصالح

*** أحلام *** سامية ***



ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة مواكبة البحث العلمي لميدان الجباية والإصلاحات الجبائية، من خلال إجراء دراسة تحليلية باستخدام مجلة الدراسات الجبائية، معتمدين في ذلك على معطيات هذه المجلة ومقالاتها. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الخصائص والاتجاهات الرئيسية للمقالات المقدره ب131 مقالة والصادرة في مجلة الدراسات الجبائية منذ نشأتها سنة 2012 وإلى يومنا هذا.

ركز التحليل على الجوانب التالية: الفئات الجبائية، المؤلفين وانتمائهم، الجنس، المرتبة الأكاديمية، عدد المؤلفين، المؤلفين الأكثر إنتاجا للمقالات، اللغة، المناهج، المراجع. حيث توصلت الدراسة إلى أن المجلة متعددة التخصصات تطورت مقالاتها وواكبت منذ نشأتها تغيرات البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين البحث العلمي والجبائية وتأثير هذه الأخيرة على الإيرادات العامة، وذلك بسبب جملة من الإصلاحات التي طبقتها الدولة الجزائرية على النظام الجبائي.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الجباية، البحث الضريبي، النظام الجبائي الجزائري، الإصلاح الجبائي، مجلة الدراسات الجبائية، المقالات، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية Asjp.

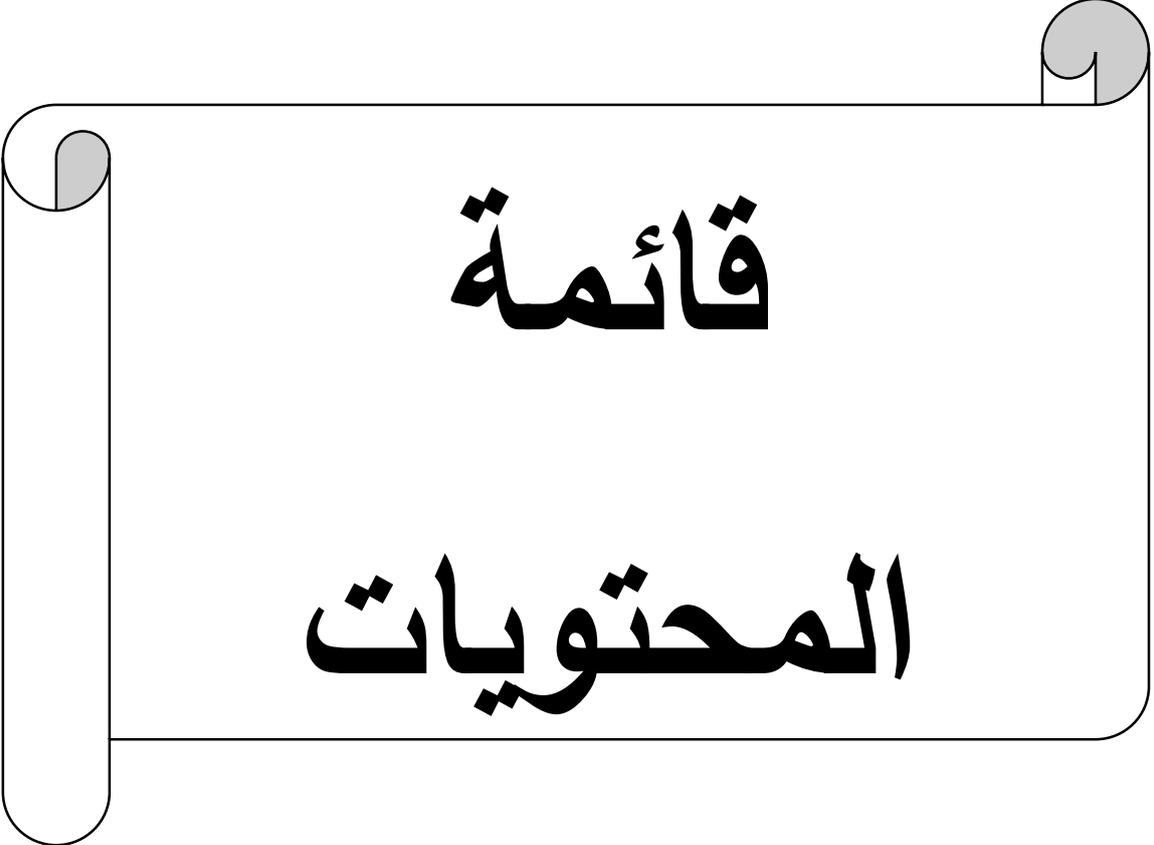
Study Summary:

This study deals with keeping pace with scientific research in the field of tenderness and fiscal reforms, by conducting an analytical study using the journal tax studies, relying on the data and articles of this journal.

This study aims to highlight the main characteristics and trends of articles and publications estimated at 131 articles and issued in the journal of Tax Studies since its inception in 2012 till today. The analysis focused on the following aspects: tax categories, authors and their affiliation, gender, academic rank, number of authors, most productive authors of essays, language, curriculum, reference.

The main results of study concluded of the multidisciplinary journal had evolved its essays and kept pace with change in Algeria's economic and social structure since its inception. The study concluded that there is a relationship between scientific research and collection and effect of the latter on public revenues, due to a number of reforms applied by the Algerian state on the tax system.

Keywords: scientific research, collection, tax research, the Algerian tax system, fiscal reform, journal of studies tax, articles, the Algerian platform for scientific journals Asjp



قائمة

المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
-	الشكر
-	الإهداء
-	الملخص
-	قائمة المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
-	قائمة المختصرات
أ - ت	مقدمة
الفصل الأول: دراسة نظرية حول البحث العلمي والجباية	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي والجباية
06	المطلب الأول: تطور البحث العلمي في الجزائر
06	الفرع الأول: لمحة عن البحث العلمي في الجزائر
07	الفرع الثاني: معوقات البحث العلمي في الجزائر
07	الفرع الثالث: مقارنة البحث العلمي في الجزائر ببعض البلدان العربية
09	الفرع الرابع: البحث الضريبي
11	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الجباية
11	الفرع الأول: مفهوم الجباية
13	الفرع الثاني: مكونات الجباية
14	الفرع الثالث: أنواع الجباية
20	المبحث الثاني: أثر الإصلاحات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري
20	المطلب الأول: النظام الجبائي الجزائري
21	الفرع الأول: مفهوم النظام الجبائي الجزائري
25	الفرع الثاني: هيكلية النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح لسنة 1992
27	الفرع الثالث: السياق الدولي والوطني لإصلاح النظام الجبائي الجزائري
28	المطلب الثاني: الإصلاح الجبائي في الجزائر

28	الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الجبائي
31	الفرع الثاني: دوافع وأهداف الإصلاح الجبائي
35	الفرع الثالث: لإصلاحات الجبائية في الجزائر للفترة (2012 - 2021)
38	المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة للموضوع
38	المطلب الأول: الدراسات الأجنبية السابقة
43	المطلب الثاني: مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة الأجنبية
44	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول مجلة الدراسات الجبائية	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: مدخل عام للمنصة الجزائرية العلمية ASJP ومجلة الدراسات الجبائية
47	المطلب الأول: لمحة حول المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP
47	الفرع الأول: تعريف المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP
48	الفرع الثاني: التخصصات العلمية التي تغطيها مجلات المنصة ASJP
49	الفرع الثالث: خدمات ودور المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP في دعم البحث والنشر العلمي
51	المطلب الثاني: نظرة عامة عن مجلة الدراسات الجبائية
51	الفرع الأول: مفهوم مجلة الدراسات الجبائية
51	الفرع الثاني: دور مجلة الدراسة الجبائية
52	الفرع الثالث: مجلدات مجلة الدراسات الجبائية
55	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
55	المطلب الأول: دراسة مقالات و منشورات مجلة الدراسات الجبائية عبر فئات جبائية حسب التدرج الزمني (2011-2021)
56	الفرع الأول: توزيع مقالات و منشورات مجلة الدراسات الجبائية عبر فئات جبائية
58	الفرع الثاني: توزيع المقالات حسب الفئات الأكثر تداولاً خلال الفترة (2012-2021)
60	الفرع الثالث: توزيع المقالات حسب الفئات متوسطة التداول خلال الفترة (2012-2021)
62	الفرع الرابع: توزيع المقالات حسب الفئات الأقل تداولاً خلال الفترة (2012-2021)
64	الفرع الخامس: التحميلات العشر الأكثر تنزيلاً في مجلة الدراسات الجبائية
64	المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

66	الفرع الأول: خصائص الباحثين
75	الفرع الثاني: تحليل الجوانب المتعلقة بمجلة الدراسات الجبائية
80	خلاصة الفصل
82	الخاتمة العامة
86	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
15	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	01
16	معدلات الضريبة على أرباح الشركات	02
17	معدلات الرسم على النشاط المهني	03
25	هيكل النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح لسنة 1992	04
48	التخصصات العلمية التي تغطيها مجلات المنصة ASP	05
54	عدد أو حجم المقالات الجبائية في مجلة الدراسات الجبائية للفترة (2012-2021)	06
56	نتائج توزيع مقالات ومنشورات مجلة الدراسات الجبائية عبر فئات جبائية مختلفة	07
59	نتائج توزيع المقالات حسب الفئات الجبائية الأكثر تداولاً خلال الفترة (2012-2021)	08
61	نتائج توزيع المقالات الفئات الجبائية متوسطة التداول خلال الفترة (2012-2021)	09
63	نتائج توزيع المقالات الفئات الجبائية الأقل تداولاً خلال الفترة (2012-2021)	10
65	التحليلات أو المقالات العشر الأكثر تنزيلاً في مجلة الدراسات الجبائية	11
66	المقالات حسب الجنس	12
67	المقالات حسب العدد	13
69	المقالات المنشورة حسب جنس المؤلفين والفترة (2012-2021)	14
71	المقالات حسب الانتماء	15
72	المؤلفين حسب المرتبة الأكاديمية	16
74	نتائج توزيع المقالات حسب المؤلفين الأكثر إنتاجاً وانتمائهم	17
75	المقالات حسب اللغة	18
77	المقالات حسب النهج	19
78	المقالات حسب المراجع	20

قائمة الأشكال

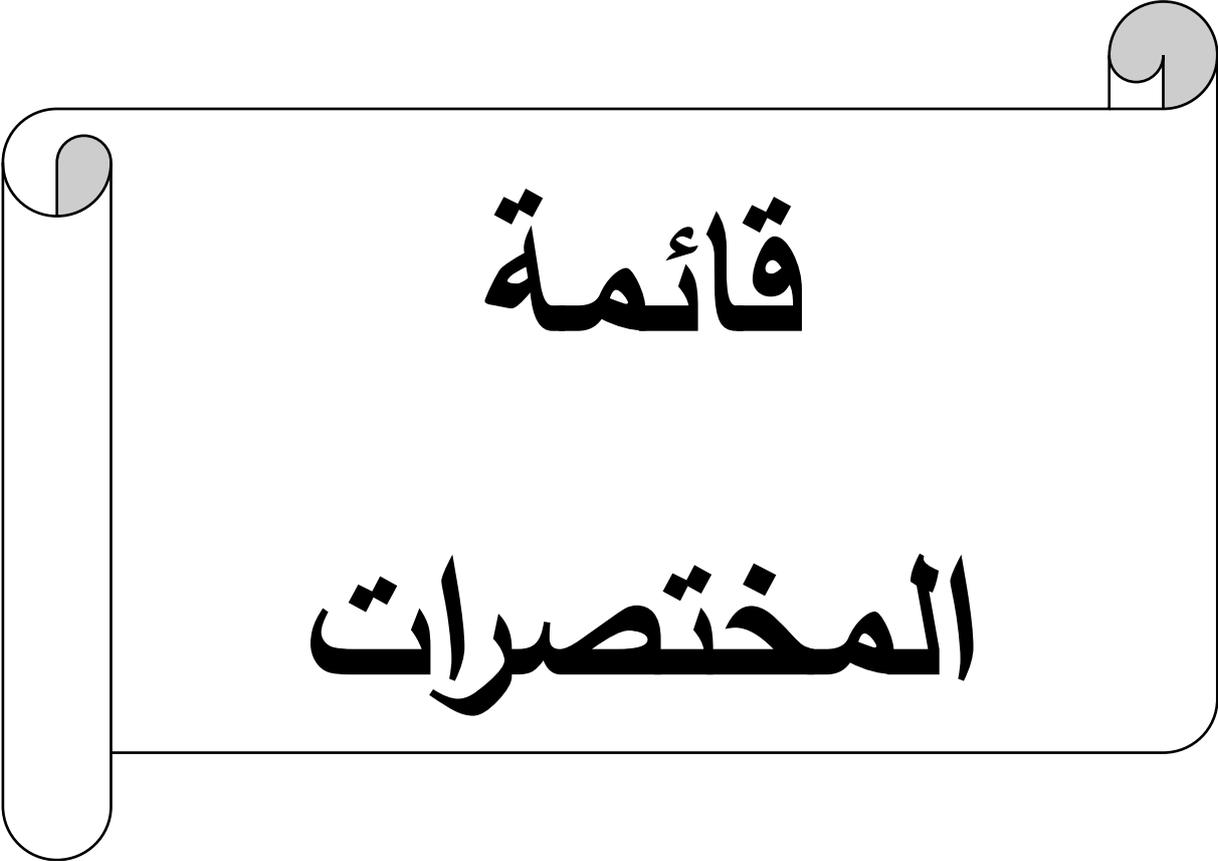
الصفحة	العنوان	الرقم
08	تطور إصدار البحوث العلمية في الجزائر مقارنة ببعض البلدان العربية خلال الفترة (1996-2011)	01
26	هيكل النظام الجبائي الجزائري	02
50	المكونات الأساسية لمنصات البحث العلمي والوصول الحر للمجلات الأكاديمية الإلكترونية	03
57	توزيع مقالات ومنشورات مجلة الدراسات الجبائية حسب فئات جبائية مختلفة	04
66	نسبة المؤلفين حسب الجنس	05
68	نسبة المقالات حسب عدد المؤلفين	06
69	عدد المقالات المنشورة حسب جنس المؤلفين والفترة (2012-2021)	07
71	عدد المؤلفين حسب الانتماء	08
73	نسبة المؤلفين حسب المربة الأكاديمية	09
74	عدد المقالات المنشورة حسب المؤلفين الأكثر إنتاجا	10
76	عدد المقالات حسب نوع اللغة	11
77	نسبة المقالات المنشورة حسب نوع النهج المتبع	12
79	مقارنة بين عدد ونوع المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية	13



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
الجدول الإحصائي لمجلة الدراسات الجبائية	01



قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات:

الاختصارات	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
IRG	L'impôt sur le revenu global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	L'impôt sur le bénéfice des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TAP	La taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TF	La taxe foncière	الرسم العقاري
TA	La taxe d'assainissement	رسم التطهير
TVA	La taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TIC	La taxe intérieure sur la consommation	الرسم الداخلي على الاستهلاك
TPP	La taxe sur les produits pétroliers	الرسم على المنتجات البترولية
BIC	La taxe sur les bénéfices industriels et commerciaux	الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية
TAIC	La taxe sur l'activité industrielle et commerciale	الرسم على النشاط الصناعي والتجاري
IFU	L'impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
ASJP	The algerian scientific journals platform	المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
ISSN	International standard serial number	الرقم المعياري الدولي



المقدمة العامة

مقدمة عامة:

عرفت الجباية على أنها المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية نفقاتها وتحقيق المصالح العامة وبالنظر إلى تاريخها فقد كان تحصيلها بطرق بسيطة كونها لم تكن متنوعة ومتشعبة ولم تكن تنظمها قوانين كثيرة، ومع ظهور مصطلح الدولة بالمفهوم الحديث زادت حاجيات المجتمع وعليه كان إلزاميا على الدولة تغطية هذه الحاجيات وبالتالي لابد من وضع أنظمة ضريبية تقوم بالإشراف على فرض الضرائب وتنظيمها وتحصيلها في ميعادها المحدد.

إن النظام الجبائي هو أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في التوجه الاقتصادي والاجتماعي وهو وسيلة لتحقيق التوازن العام حيث أنه يعتمد على ركائز وأهداف خاصة، لكونه نظام تصريحي يمنح الحرية للمكلفين بتقديم تصريحاتهم الضريبية المكتتبه بشكل يوافق نشاطاتهم ومداخلهم الحقيقية من تلقاء أنفسهم، فإن المشرع الجبائي يمنح لكل المكلفين بالضريبة حقوق وواجبات.

لقد شهد النظام الجبائي الجزائري عدة تعديلات وتغيرات متتالية منذ الإصلاح الجبائي سنة 1992 وذلك بما يتماشى مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في الجزائر، من خلال نصوص وقوانين المالية السنوية والتكميلية وهذا بهدف تحسين أداء النظام الجبائي من خلال تبسيط أحكام التشريع الجبائي وتحسين مردوديته المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن البحث العلمي في ميدان الجباية لم يحظى بإقبال كبير من طرف الباحثين وهذا ما توضحه مجلة الدراسات الجبائية التي تتدرج ضمن المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP باعتبار هذه المجلة هي الرائدة والوحيدة التي تنشط في مجال الجباية.

إشكالية الدراسة: على إثر ماسبق طرح الإشكالية التالية:

- كيف يواكب البحث العلمي في ميدان الجباية، واقع الإصلاحات الجبائية - مجلة الدراسات الجبائية كنموذجاً -؟

وللإمام بجوانب الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل هناك تطور ملحوظ في عدد مقالات مجلة الدراسات الجبائية خلال الفترة (2012-2021)؟
- هل هناك تنوع في المواضيع الجبائية الصادرة من طرف مجلة الدراسات الجبائية؟

- هل تعتبر مجلة الدراسات الجبائية احدى المجلات المؤثرة في مجال البحث الجبائي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية المقدمة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك تطور ملحوظ في عدد مقالات مجلة الدراسات الجبائية خلال الفترة (2012-2021).
- يوجد تنوع في المواضيع الجبائية الصادرة من طرف مجلة الدراسات الجبائية.
- تعتبر مجلة الدراسات الجبائية احدى المجلات المؤثرة في مجال البحث الجبائي.

أهداف الدراسة:

- توضيح الإطار المفاهيمي الذي يعالج البحث العلمي في الجباية وأهم معوقاته والاقتراحات المقدمة لذلك.
- إبراز المفاهيم الأساسية للجباية والنظام الجبائي.
- إبراز مجلة الدراسات الجبائية ومقالاتها وأهم عناصرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية المكانة التي يحتلها البحث العلمي في الجزائر من خلال إنشاء قاعدة موجهة لنشر المعرفة لاسيما ما يتعلق بالإنتاج العلمي وهذا بالنسبة لميدان الجباية باعتبارها تعد من أهم الوسائل المستخدمة لتوجيه الاقتصاد وترقيته، إضافة إلى الدور الذي تلعبه الإصلاحات الجبائية في توفير الحصيلة الملائمة من الضرائب التي تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

السبب الرئيسي لاختيارنا هذا الموضوع كونه موضوعا جديدا تم التطرق له لأول مرة ضمن تخصصنا، وكذا ميولنا للمواضيع المتعلقة بالجباية والرغبة في زيادة المعرفة والبحث، إضافة إلى الاستفادة منه مستقبلا وخاصة في الحياة المهنية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يعالج هذا الموضوع مواكبة البحث العلمي في ميدان الجباية للإصلاحات الجبائية، حيث قمنا بإجراء دراسة تطبيقية تحليلية حول مجلة الدراسات الجبائية في الجزائر.

الحدود الزمانية: فترة الدراسة من 2012 إلى 2021.

المنهج المتبع:

من أجل الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال التطرق للمفاهيم النظرية المتعلقة بالبحث العلمي والجباية والإصلاحات الجبائية، والمنهج التاريخي لدراسة تطور البحث العلمي في الجزائر، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من أجل تحليل معطيات الجداول والأشكال ضمن مجلة الدراسات الجبائية واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة جمع المعلومات حول مجلة الدراسات الجبائية.
- قلة الدراسات السابقة للاقتداء بها في موضوعنا.

هيكل الدراسة:

من أجل تنظيم هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى فصلين رئيسيين تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للموضوع ويشمل ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للبحث العلمي والجباية، والمبحث الثاني يتمحور حول أثر الإصلاحات الجبائية على النظام الجبائي الجزائري، والمبحث الثالث بعنوان الدراسات العلمية السابقة للموضوع.

أما الفصل الثاني قمنا من خلاله بإجراء دراسة تطبيقية لمجلة الدراسات الجبائية حيث تطرقنا فيه إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن مدخل عام للمنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ومجلة الدراسات الجبائية، والمبحث الثاني خاص بتحليل ومناقشة نتائج الدراسة وعرض متغيراتها.

الفصل الأول: دراسة نظرية

حول البحث العلمي والجبائية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي
والجبائية

المبحث الثاني: أثر الإصلاحات الجبائية على النظام
الجبائي الجزائري

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة للموضوع

تمهيد:

من المنطلق أن الجبائية هي أحد أهم مصادر إيرادات الميزانية العامة، حيث تساهم بشكل كبير في تغطية النفقات والأعباء العامة، وهي أيضا إحدى أدوات السياسة المالية للدولة المستخدمة من أجل معالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث شهد الاقتصاد الوطني عدة إصلاحات تبعا للتحويلات التي عرفتتها الدولة الجزائرية وذلك بإدراج النظام الجبائي في منطلق هذه الإصلاحات قصد جعله نظاما مرنا بسيطا وفعالا لتحقيق الأهداف القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على النقاط الرئيسية لكل من البحث العلمي والجبائية، وكذا التطرق إلى النظام الجبائي الجزائري والإصلاح الجبائي وعرض أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر للفترة (2012-2021) وإبراز الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

هذا ما سيتم عرضه في هذا الفصل من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي والجبائية

المبحث الثاني: أثر الإصلاحات الجبائية على النظام الجبائي الجزائري

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة للموضوع

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي والجباية

يعتبر البحث العلمي لأي دولة من الدول رأسمالها الحقيقي الذي يحدد قوتها ومكانتها بين الدول، والجزائر كغيرها من الدول تعي دور البحث العلمي في الجباية وأهميته في فرض وجودها ومكانتها، إلا أنها تواجه مشاكل ومعوقات جعلتها تحتل مراتب دنيا على غرار البلدان العربية الأخرى خاصة في ميدان الجباية، وفيما يلي نبرز تطور البحث العلمي في الجزائر وأهم المفاهيم الأساسية للجباية.

المطلب الأول: تطور البحث العلمي في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب لمحة عن البحث العلمي في الجزائر وأهم معوقاته وتقديم مقارنة حول البحث العلمي في الجزائر ببعض البلدان العرب والإشارة إلى البحث الضريبي وأهدافه ووسائل عمل خدماته وكيفية تنظيمها.

الفرع الأول: لمحة عن البحث العلمي في الجزائر

لم يكن هناك بحث علمي حقيقي بالجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، ماعدا ما تقوم به السلطات الفرنسية، حيث لم يكن للجزائر بعد استقلالها ميدان بحث سوى تلك المعاهد والمراكز التي كانت تحت الهيمنة الفرنسية، كما كان عدد الأساتذة والباحثين والطلبة قليلا جدا.

ومن خلال هذا يعرف البحث العلمي على أنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التفصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة.¹

وعليه يمكن القول أن البحث العلمي فحص دقيق ومنظم بهدف اكتشاف حقائق ومعلومات وعلاقات جديدة وتفسير هذه الحقائق والمعلومات ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها وكذلك تعديل القوانين أو النظريات القديمة في ضوء الحقائق والمعلومات الحديثة بإتباع أساليب علمية مقننة.

¹ أحمد مخلوف، تأثير مخرجات البحث العلمي على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة جامعة سعيدة - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص: الإدارة العامة والتنمية المحلية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018-2019، ص: 29-30.

كما يتميز البحث العلمي في الجزائر بعدة خصائص تكمن في غياب سياسة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجزائر وعدم توفر صناعة المعلومات ومراكز للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية وكذا ضعف الحرية الأكاديمية مقارنة بها في البحث العلمي عند الغرب، إضافة إلى تأخر عملية نقل المناهج العلمية والأنظمة العلمية والمعلومات التقنية من الدول المتقدمة وذلك راجع لضعف التكامل والاتصال بين الجامعات الجزائرية والأجنبية سواء العربية أو الغربية¹.

الفرع الثاني : معوقات البحث العلمي في الجزائر

يعاني البحث العلمي في الجزائر لميدان الجباية كغيره من الميادين في البلدان العربية من عدة معوقات تشكل عائقا أمام إجراء البحوث الجبائية في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال ضعف وقلة الإنتاج العلمي في ميدان الجباية من منشورات ومجلات ودراسات علمية، وقلة عدد براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين وهذا لغياب المراجع العلمية الحديثة وعدم توفر قاعدة البيانات والمعلومات وكذا ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج، وغياب الهيئات المتخصصة في تثمين نتائج البحث والتطوير داخل مؤسسات البحث في ميدان الجباية وتنشيط العلاقات فيما بينها²، إضافة إلى عدم قدرة طلبة الدراسات العليا على الإبداع والتفكير وتقديم أفكار جديدة ضمن الجباية، وهذا راجع إلى توجيههم نحو البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية، وضعف إمكاناتهم المادية من جهة أخرى، وكذا نقص وضعف المشاركة الوطنية في الملتقيات والندوات والأبحاث الدولية لاسيما في الجامعات الأوروبية والأمريكية والكندية والتي تتميز بالطابع العلمي والبحث الراقي³.

الفرع الثالث : مقارنة البحث العلمي في الجزائر ببعض البلدان العربية

لقد أحدثت جامعات البلدان المتطورة تحولا نوعيا، كليا ووظيفيا حيث تحولت من مؤسسات نقل المعرفة العلمية إلى صنع المعرفة العلمية، في حين نرى أن الجزائر عاجزة عن إنتاج وتطوير العلم والمعرفة العلمية خاصة في ميدان الجباية ويبرز ذلك من خلال إصدار مجلة واحدة ووحيدة في الجزائر التي تتضمن

¹ نصيرة أوبختي، عيسى نبوية، تحديات البحث العلمي والتعليم العالي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح - حالة نظام LMD-، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص ص: 62-63.

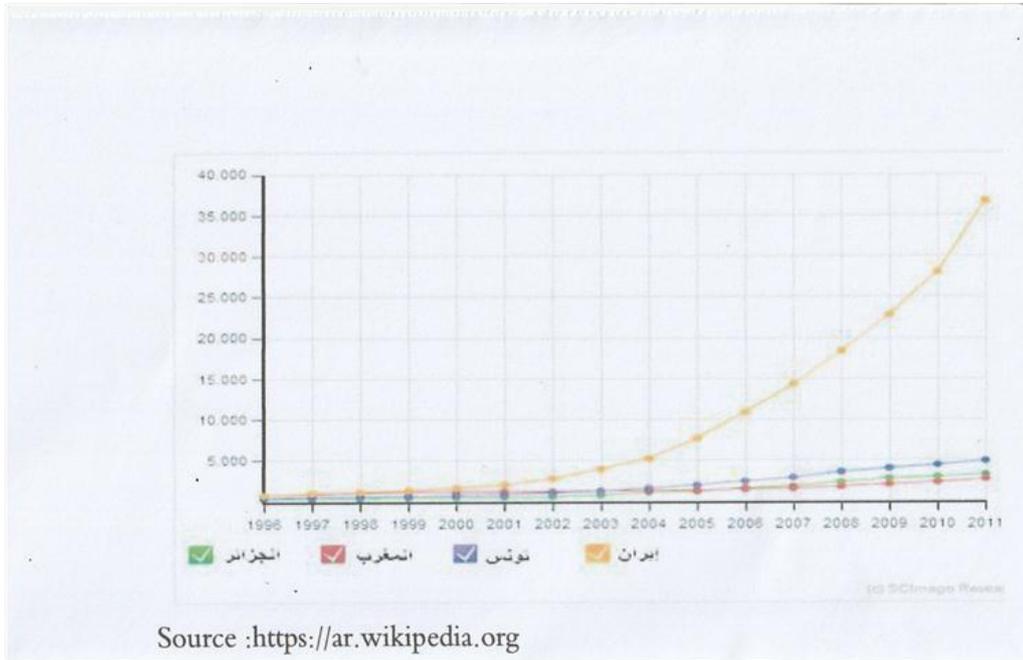
² المرجع السابق، ص 62.

³ الجودي صاطوري، البحث العلمي في الجزائر: الواقع والتحديات، جامعة تبسة، الجزائر، متاح على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع : 2022/05/24 على الساعة 9:00 <http://www.nitrosystem.net>

الدراسات الجبائية وهذا راجع إلى تدني المستوى العلمي وضعف ارتباطها بالمجالات والميادين الأخرى. وفيما يلي يوضح الشكل التالي حجم إصدار البحوث العلمية في الجزائر مقارنة ببعض البلدان العربية (إيران ، المغرب، تونس) خلال الفترة (1996 - 2011).

الشكل رقم (01): يبين تطور إصدار البحوث العلمية في الجزائر مقارنة ببعض البلدان العربية خلال الفترة (2011-1996)



تبين معطيات الشكل البياني أعلاه أن حجم البحوث في الجزائر تطور من 368 بحث علمي سنة 1996 إلى 3264 بحث علمي سنة 2011 فرغم هذا التطور إلا أنه لا يعكس نمو مستوى إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر، حيث أن هذا المؤشر يمثل عدد كبير جدا أمام إصدارات بعض البلدان مقارنة بإيران 36803 بحث علمي سنة 2011.

فمن خلال المنحنى نلاحظ أن الجزائر تفوق المغرب في عدد البحوث المنشورة ولكنها تقل عن تونس، رغم أن الجزائر تساوي أضعاف مرات مساحتها وشعبها، ولكن تونس فاقت الجزائر ويرجع ذلك إلى جودة التعليم وتنظيمه في تونس منذ الاستقلال، إضافة إلى الاستقرار الذي عرفته المؤسسات عكس الجزائر

التي مرت بفترات عصيبة وفوضى وإفلاس مادي، ولكن بالرغم من كل هذا إلا أن الأوراق والبحوث العلمية تزداد بهمم وسواعد الباحثين.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البحث العلمي في الجبائية لم يحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين، وهذا ما جعل البحث العلمي في الجزائر لميدان الجبائية مندرج في مجلة واحدة تسمى مجلة الدراسات الجبائية التي تحوي على 131 مقال للفترة (2011-2021).

وتتمثل أهم المقترحات للنهوض بالبحث العلمي في الجزائر لميدان الجبائية في التخطيط الجيد والسياسة القاصرة ضمن الجبائية، وزيادة نسبة المبالغ التمويلية الخاصة بالبحث العلمي، بمعنى يجب على الدولة الجزائرية الاقتداء بالدول المتقدمة، وتخصيص أموال معتبرة للبحوث العلمية خاصة الجبائية، إضافة إلى ضرورة التنسيق في النتائج المتحصل عليها من طرف الباحثين، والدعوة إلى إنشاء مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى للجبائية قصد تشجيع عمل تثمين نتائج البحث العلمي¹.

الفرع الرابع: البحث الضريبي

أولاً: لمحة حول البحث الضريبي

إن البحث الضريبي في الجزائر هو الحالة الرئيسية فيما يتعلق بأي تغيير ضريبي كبير ففي الواقع لا تتعلق المشكلة إلى حد ما بتحسين البحث حول الضرائب بقدر ما تكمن في تحسين كيفية تسويق ما نتعلمه للذين يرغبون في استخدام المعرفة، فعلى سبيل المثال كان التحرك العالمي نحو الانخفاض في معدلات ضريبة الدخل على الافراد والشركات مدعوما بالتطورات في النظرية الاقتصادية ونتائج الأبحاث التي توضح تكاليف الكفاءة الكبيرة لمعدلات الضرائب الهامشية المرتفعة، فمن المحتمل أن يعكس التطبيق الواسع لضريبة القيمة المضافة إلى حد ما على الأقل نتائج البحث التي تشير إلى أن طريقة فرض الضرائب على الاستهلاك أقل تشويها اقتصاديا من معظم الأشكال الأخرى للضرائب غير المباشرة، حيث أصبحت ضرائب الدخل أقل أهمية نسبيا على عكس ضرائب الاستهلاك التي أخذت النسبة الأكبر².

¹ سعد لحذاري، البحث العلمي بالجزائر بين الواقع والمأمول، فضاء التعليم العالي والبحث العلمي: متاح على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع : 2022/05/23 على الساعة 9:00 <http://www.nitrosystem.net>

² Richard M. Bird, **Taxation and Development What Have We Learned from Fifty Years of Research?**, IDS WORKING PAPER, Institute Of Development Studies, Unkaid, Volume 427, 2013, p : 06-07.

ثانيا: أهداف ومهام البحث الضريبي

تتمثل أهداف البحث الضريبي في تحسين السياسة الضريبية من خلال تشجيع و تمويل الدراسات الجامعية الجزئية في مختلف المجالات، إضافة إلى تعزيز جمع البيانات وتحليلها داخل الحكومة وخارجها والتي بدورها تنتج مكاسب واضحة على المدى القصير مما يجعلها قادرة على تقديم أفكار ودراسات أكثر وضوحا للمصالح التي تشكل النظم الضريبية، وهذا ما يوفر مسارات أكثر فائدة على المدى الطويل لتحقيق أنظمة ضريبية أكثر كفاءة وإنصافا وفعالية واستدامة، وتتمثل المهمة الرئيسية للأبحاث في الضرائب في تحفيز البحث و التدريب متعدد التخصصات من خلال الجمع بين الأساتذة والباحثين المهتمين بالسياسة الاقتصادية للضرائب، إضافة إلى المساهمة في تدريب الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا في مجال سريع النمو في اقتصاد المعرفة وجمع معلومات ومعالجتها بهدف اختيار الملفات للتدقيق الضريبي¹.

ثالثا: وسائل عمل خدمات البحث الضريبي

تحتوي خدمات البحث الضريبي بشكل أساسي على أربعة أنواع من الإجراءات الخاصة بجمع المعلومات المتعلقة بالجباية والضرائب كما يلي²:

- **حق إجراء الاتصال:** والذي يسمح بالحصول على المستندات من الشركات أو الإدارات أو المنظمات المختلفة.
- **حق التحقيق:** ويكون بإجراء البحث في الشركات عن انتهاكات قواعد الفواتير التي يخضع لها دافعوا ضريبة القيمة المضافة.
- **إجراءات الزيادة والمصادرة:** وذلك في الحالات النادرة جدا لتسليط الضوء على مخططات الاحتيال المعقدة أو الواسعة.
- **المخالفة الضريبية:** وذلك في حالة وجود نزاع بشأن بعض الحقائق الاحتمالية التي تتطوي على مخاطر من حيث استرداد الدين الضريبي لدافعي الضرائب الذين يمارسون نشاطا مهنيا من خلال إعداد تقرير يمكن من اتخاذ تدابير احترازية.

¹ Ibid, p: 05-06.

² DIRECTION GENERALE DES FINANCES PUBLIQUES, **Quels objectifs et quels moyens pour la recherche ?**, 09 juin 2022, Disponible en ligne sur <https://www.economie.gouv.fr>

رابعاً: عملية تنظيم خدمات البحث الضريبي

وتتمثل فيما يلي¹:

أ- على المستوى الوزاري: من خلال مكافحة الأعمال غير القانونية.

ب- على المستوى الوطني: من خلال العمل على تنسيق نظام بحث المعلومات الضريبية للكشف عن الآليات الاحتمالية وإجراء عمليات البحث والتحقيق بهدف اقتراح عمليات التفتيش ونتاج المستندات.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الجبائية

من أجل تغطية النفقات العامة للدولة، فإنها تسعى لتدبير الإيرادات اللازمة لذلك، حيث تعد الموارد الجبائية أحد أهم مصادر هذه الإيرادات.

الفرع الأول: مفهوم الجبائية

أولاً: تعريف الجبائية

للجبائية تعاريف عديدة نذكر منها:

* الجبائية هي اقتطاعات تقوم بها الدولة على الأفراد لتغطية نفقاتها المتنوعة وتأخذ غالباً شكل ضرائب ورسوم².

* الجبائية هي مجموعة الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة، والتي تضم الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات الاجتماعية³.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الجبائية على أنها تعبر عن كل الاقتطاعات النقدية الإجبارية التي تقوم بها الدولة من أجل تغطية نفقاتها، والتي تضم أساساً الضرائب والرسوم والإتاوات.

¹ Idem.

² محمد حيمران، محاضرات في مقياس الجبائية المعقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، حجل، 2017، ص: 05.

³ سليمان عتير، دور الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص: 70.

ثانيا: خصائص الجبائية

يمكن تمييز الخصائص التالية للجبائية:

- * الجبائية ذات شكل نقدي: يتعلق الأمر باقتطاع نقدي، وهذا ما يفرقها عن تسخير الأشخاص والسلع، حيث يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين¹.
- * الجبائية تدفع بصفة إلزامية وجبرية من قبل الأفراد، وذلك لانفراد الدولة عن طريق القانون الجبائي بتحديد طرق الربط والتحصيل وإجراءات المتابعات والمنازعات².
- * الجبائية تدفع بدون مقابل: أي بصرف النظر عن مقدار النفع الذي يعود على دافع الضريبة من خدمات الدولة، وهذا ما يميزها عن الرسم، فيدفعها الأفراد لمجرد ارتباطهم بالدولة أو لمجرد تمتعهم بجنسيتها³.
- * الجبائية تدفع بصفة نهائية: يعني ذلك أن المكلف لا يمكنه استردادها أو المطالبة بفوائد عنها بخلاف القرض العام، حيث تلتزم الدولة رد قيمة القرض للأفراد عند استحقاقه⁴.
- * الجبائية تحقق منفعة عامة، فهي لا تحصل لغرض الاتفاق على شيء معين بذاته، بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين والدولة⁵.

ثالثا: القواعد الأساسية للجبائية

يمكن تقسيم القواعد التي تحكم الجبائية فيما يلي⁶:

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 128.

² المرجع نفسه.

³ قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة: المفاهيم-القياس-التطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008، ص: 82.

⁴ عبد الباسط علي الجحيشي، إعفاءات من ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2008، ص: 21.

⁵ أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

⁶ مروة أسماء قصاص، دراسة تحليلية للإعفاءات الجبائية في ظل قانون المالية لسنة 2015، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2015، ص: 83-84.

أ/ قاعدة العدالة (المساواة): تعني هذه القاعدة مساواة أفراد المجتمع جميعا في أداء الجبائية بما يتناسب مع قدرتهم المالية، فعلى جميع الخاضعين للضريبة كأفراد أن يتحملوا عبئها ويخضعون لها دون محاباة أو تفضيل.

ب/ قاعدة اليقين: وتعني هذه القاعدة أن تكون الجبائية محددة ومعلومة وواضحة بدون غموض، وأن يكون سعرها ووعائها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها وإجراءاتها معلومة بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها، بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للجبائية.

ج/ قاعدة الملائمة في الدفع: تقضي هذه القاعدة أن يكون ميعاد دفع الجبائية مناسباً وملائماً للقدرة المالية للمكلف، والتخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها.

د/ قاعدة الاقتصاد في التحصيل: يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جبائية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان، وإلا أصبح فرضها عديم الأهمية وذلك عندما تصبح التكاليف الجبائية أكثر من حصيلتها.

الفرع الثاني: مكونات الجبائية

تتكون الجبائية العامة أساساً من الضرائب والرسوم والإتاوات.

أولاً: الضرائب

تعرف الضريبة على أنها فريضة مالية إلزامية تعرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر، لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة¹.

وتعرف كذلك بأنها: اقتطاع نقدي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية².

¹ نور عبد الناصر، نائل حسن عدس، عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008، ص:

² Raymond Muzellec : **Finances Publiques**, Editions Dalloz, peme édition, 1993, p: 423.

وتعرف الضريبة أيضا على أنها: مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة بشكل نهائي دون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية¹.

ثانيا: الرسم

يعرف الرسم على أنه: مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من بعض الأفراد مقابل ما تقدمه لهم من خدمة أو منفعة خاصة، كما هو الأمر إلى رسوم البريد، والرسوم القضائية ورسوم التعليم وما إليه². وللرسم أربعة خصائص تتمثل في كونه مبلغ نقدي يدفع من الأفراد للدولة جبرا بهدف تحقيق النفع الخاص والنفع العام.

ثالثا: الإتاوة

وهي عكس الضريبة لا تدفع للحصول على مقابل مباشر، تحصل الإتاوة بمناسبة خدمة مقدمة، وهي اختيارية حيث يلزم دفعها إذا ما تم استعمال المواطنين للخدمة المرتبطة بها، كما لا يوجد بالضرورة تناسب فيما بين مبلغ الإتاوة المدفوع والخدمة المستفاد منها، مثل إتاوة حق استغلال خط هاتفي³.

الفرع الثالث: أنواع الجبائية

أولاً: الجبائية العادية

تعرف الجبائية العادية على أنها مصدر رئيسي يعتمد عليه في تحقيق أهداف المجتمع وأيضا هي أداة لتوجيه سلوكياته وتمثل الجبائية العادية مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي، وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية، كما تمثل أيضا مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة⁴.

¹ Pierre BEL TRAME :La fiscalité en France ,HACHETTE LIVRE , 6ème édition, 1998, p:12.

² عز الدين شرون، محاضرات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص: 53.

³ محمد عباس محرز، المدخل إلى الجبائية والضرائب، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 35.

⁴ محمد أمين قمبر، مصباح حراق، أثر إيرادات الجبائية العادية على الميزانية العامة في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص: 22.

وتنقسم الجبائية العادية إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

أ/ الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال¹، وتتخذ الأشكال التالية:

* **الضريبة على الدخل الإجمالي IRG**: وهي ضريبة سنوية وحيدة تؤسس على دخل الأشخاص الطبيعيين وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة الذي يشمل أرباح مهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، إضافة إلى المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية².

ويتم حساب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي التالي:

الجدول رقم (01): يوضح السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240.001 دج إلى 480.000 دج
27%	من 480.001 دج إلى 960.000 دج
30%	من 960.001 دج إلى 1920.000 دج
33%	من 1920.001 دج إلى 3.840.000 دج
35%	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة

2022

¹ Bernard salani, *théorie économique de la facilité, économisa*, France, année 2002, p: 71.

² المادة 1 و 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021.

* **الضريبة على أرباح الشركات IBS** : هي ضريبة سنوية تؤسس على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين¹.

وتحسب الضريبة على أرباح الشركات عن طريق ضرب المعدلات الضريبية الموضحة في الجدول التالي في الربح الجبائي المحدد.

الجدول رقم (02): يوضح معدلات الضريبة على أرباح الشركات

نوع النشاط الممارس	المعدل المطبق
بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع	19%
بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار	23%
بالنسبة لأنشطة الأخرى	26%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022.

* **الرسم على النشاط المهني TAP**: يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة من الضرائب المباشرة الذي استحدث بموجب الإصلاح الجبائي لسنة 1992، ويحصل لفائدة ميزانية الجماعات المحلية على عكس الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي اللذان يحصلان لفائدة ميزانية الدولة، حيث يستحق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق من طرف المكلفين بالضريبة الذين لديهم منشأة مهنية دائمة في الجزائر ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية²، وذلك بتطبيق المعدلات التالية على رقم الأعمال الخاضع بعد منح التخفيضات الجبائية المنصوص عليها قانونا.

¹ المادة 135، المرجع السابق.

² عيسى سماعين، دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتدايعات جائحة كورونا (الفترة 2016-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 27، 2021، ص: 159.

الجدول رقم (03): يوضح معدلات الرسم على النشاط المهني

نوع النشاط الممارس	المعدل المطبق
بالنسبة لنشاط الإنتاج بدون الاستفادة من التخفيضات	%1.5
بالنسبة لنشاط البناء والأشغال العمومية والري مع تخفيض بنسبة 25%	%2
بالنسبة لنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب	%3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022.

حيث أنه يتم دفع الرسم على النشاط المهني والتصريح به من طرف الأشخاص الخاضعين له لدى قباضة الضرائب الموجودة في محيط البلدية التي تم فيها ممارسة النشاط أو تنفيذ الأشغال، وذلك باستعمال التصريح الشهري (نموذج G50) خلال العشرين يوم الأولى من الشهر الذي يلي الشهر الذي تحقق خلاله رقم الأعمال أو المداخل المهنية¹.

* **الرسم العقاري TF:** هو رسم عقاري سنوي يؤسس على الملكيات المبنية مهما تكن وضعيته القانونية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة².

* **رسم التطهير TA :** هو رسم سنوي يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، وذلك على كل الملكيات المبنية حيث يكلف قابض الضرائب المختص إقليميا بعملية تحصيل هذا الرسم³.

ويحدد مبلغ رسم التطهير على النحو التالي⁴:

- 2000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- 10.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه؛
- 18.000 دج على كل أرض مهياة للتخميم والمقطورات؛

¹ المرجع السابق، ص: 160.

² Article 248 de code impôts directs et Taxes A assimilées, Direction Générale des impôts, année 2021.

³ المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المرجع السابق.

⁴ المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المرجع السابق.

- 80.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري، أو حرفي أو ما شابه، ينتج كميات من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

ب/ الضرائب غير المباشرة:

هي تلك الضرائب التي يستطيع من يقوم بتوزيعها نقل عبئها إلى غيره¹، وتتكون الضرائب غير المباشرة من الضرائب والرسوم التالية:

* **الرسم على القيمة المضافة TVA:** يفرض هذا الرسم على الاستهلاك وهو ضريبة غير مباشرة تؤثر عمليا على جميع المنتجات².

كما يعرف الرسم على القيمة المضافة أنه ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق الإجمالي أو الاستهلاك ويطبق على العمليات، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا باستثناء تجارة التجزئة والمساحات الكبرى³.

* **الضرائب الجمركية:** تعد الضرائب الجمركية أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، ويرجع سبب ذلك إلى غزارة الحصيلة الضريبية بسبب ضخامة حركة التجارة الدولية على المستوى الدولي. وتفرض الضرائب الجمركية بمناسبة دخول السلع أو خروجها من وإلى إقليم الدولة وهي بهذا نوعين⁴:

* **ضرائب الاستيراد:** تفرض بسبب دخول السلعة الأجنبية إلى داخل حدود الدولة.

* **ضرائب التصدير:** تفرض بمناسبة خروج السلعة الوطنية خارج حدود الدولة.

وإضافة على الرسم على القيمة المضافة والضرائب الجمركية هناك ضرائب أخرى غير مباشرة تتمثل في الرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC)، الرسم على المنتجات البترولية (TPP) ورسم المرور، الضمان والتعبير.

¹ ANNE Valée, **les systèmes fiscaux**, édition du seuil, paris, France, 2000, p: 74.

² Nbhali Bordes, **La fiscalité en Q C M**, ellipses édition marketings S.A , 2007, p: 35.

³ نسيم لعرج مجاهد، خيرة مجدوب، حنان قادة علي، دور الجبائية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، -دراسة تحليلية لبلدية عين فزة - تلمسان-، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2012، ص: 107.

⁴ رضا خلاصي، شذرات المالية العامة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص: 345.

ثانيا: الجبائية البترولية

تعبر الجبائية البترولية عن مختلف الضرائب التي تحصل عليها الدولة مقابل منح ترخيص لاستغلال ما يوجد في باطن الأرض من محروقات في مختلف المراحل، من الاستخراج إلى غاية عملية البيع¹.

وتنقسم الجبائية البترولية إلى نوعين هما:

* **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث:** في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذا النوع بين ضريبتين هما²:

- **ضريبة حق الدخول:** يمنح التصريح بالبحث بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول؛

- **ضريبة حق الإيجار:** هذه الضريبة يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة التي استفاد منها.

* **الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال:**

وتتمثل هذه الضرائب فيما يلي³:

- **ضريبة حق الدخول في الإنتاج:** يتم دفعها على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح؛

¹ مالك لخضر، إبراهيم بلة، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيللة الجبائية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة تيسة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2016، ص: 81.

² سفيان بوزيد، عوائد التحصيل الجبائي ومساهماتها في الميزانية العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر ما بين (2000-2010)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص: 217.

³ ربيعة قرينعي، طه حسين نوي، أثر الجبائية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 34، 2017، ص: 33.

- **حق الإيجار في مرحلة الأشغال:** حيث يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث إلى أن قيمته تكون أكبر مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في الشركات في هذه المرحلة، والإيجار يكون سنويا إما أن يكون ثابتا طول مرحلة الاستغلال، أو متزايدا بحسب سقف الإنتاج السنوي.

- **الإتاوة:** وهي ضريبة تتناسب طرديا مع الإنتاج لكونها ضريبة على رقم الأعمال ومستقلة عن كل مفهوم للربح.

-**الضريبة على الدخل:** والتي تعرف بالرسم على الدخل البترولي وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا، بما في ذلك مبالغ الإتاوة.

المبحث الثاني: أثر الإصلاحات الجبائية على النظام الجبائي الجزائري

إن التغيرات الاقتصادية العالمية والآثار السلبية على فعالية النظام الضريبي الجزائري التي تعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، والتي عرفت انخفاضا محسوما نتيجة تذبذب أسعار المحروقات سنة 1982، مما أدى بالدولة إلى اتخاذ إجراءات وإصلاحات في هذا الميدان والتي مست الجبائية العادية، ومن بين هذه الإجراءات إعادة تنظيم النظام الجبائي الصادر في 1992، لتستمر هذه الإصلاحات إلى يومنا هذا لتواكب التغيرات الاقتصادية الحاصلة، وعليه سنتناول في هذا المبحث مفهوم النظام الجبائي الجزائري وهيكله التنظيمي، وما هو السياق الدولي والوطني لإصلاحه، كما سنتطرق لمفهوم الإصلاح الجبائي، وأهم الدوافع والأهداف التي أدت إليه والمراد تحقيقها، إضافة إلى أهم الإصلاحات الجبائية في الجزائر للفترة (2012-2021).

المطلب الأول: النظام الجبائي الجزائري

يتميز النظام الجبائي الجزائري بأنه نظام تصريحي يقوم على مبدأ قيام المكلفين بالضريبة باكتتاب التصريحات الجبائية وإيداعها لدى الإدارة الجبائية بصفة طوعية ضمن آجال معينة.

الفرع الأول: مفهوم النظام الجبائي الجزائري

أولاً: تعريف النظام الجبائي

لقد اختلفت التعاريف المحددة للنظام الجبائي، فالبعض يرى أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع، فوفقاً للمفهوم الضيق هو مضمون التعبير الفرنسي System الذي يعني مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل¹.

أما المفهوم الواسع فهو يعني مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف².

كما أن النظام الجبائي هو مجموعة الضرائب المحددة والمختارة من الصور الفنية والمراد تطبيقها في بيئة توافقها، وذلك بواسطة القوانين والتشريعات المختلفة والتي تسعى في النهاية لتحقيق أهداف السياسة الضريبية³.

وعليه من التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي: أن النظام الجبائي هو أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في التوجه الاقتصادي والاجتماعي وهو وسيلة لتحقيق التوازن العام، ولكي يكون أكثر فعالية وجب أن يتسم بالاستقرار والبساطة، فنجاحه يستلزم التكامل الناجح لكل من الإدارة التشريعية التي تختص بإصدار القانون الجبائي والإدارة التنفيذية التي تتولى تنفيذ القانون الجبائي، إضافة إلى الجهاز القضائي الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الجبائية.

¹ أحمد يونس البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 19.

² عاشور يوسف، جازية أمير، المنظومة الجبائية في الجزائر، المشاكل وضرورة الإصلاح، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2018، ص: 73.

³ بوعلام ولهي، ملاح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 12، 2012، ص: 137.

ثانيا: خصائص النظام الجبائي

بعد تعرفنا على مفهوم النظام الجبائي من مفهومه الضيق إلى مفهومه الواسع سنتعرف فيما يلي على مختلف الخصائص الواجب توفرها في النظام الجبائي، من أجل تحقيقه للأهداف المرغوبة وتتمثل هذه الخصائص في:

- أن يتصف النظام الجبائي بالعدالة بمعنى أن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة كل حسب مقدرته، أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة¹، فالهدف من هذه الخاصية هو القضاء على الامتيازات التي كانت في الأنظمة السياسية القديمة، أين كانت بعض الطبقات المحظوظة معفاة من دفع الضرائب، إذ لا يوجد مبرر لعدم إخضاع فئة دون أخرى، كما أن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية معينة سيثقل العبء الضريبي للفئات الأخرى من المجتمع².

- أن يتسم النظام الجبائي بالوضوح من أجل استيعاب معالمه، وسهولة فهمه من طرف الموظفين الجدد، وتخفيض نسبة التهرب الناتجة عن استغلال مختلف الثغرات فيه³.

فبتحديد الضريبة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام يكون المكلف متيقنا بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه أن يعرف مسبقا موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها، وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة، إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكلفين من النظام الجبائي⁴.

حيث تميز النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح بما يلي⁵:

¹ رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي -دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2013-2014، ص: 07.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 25.

³ رحمة نابتي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

⁴ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، المرجع السابق، ص: 29.

⁵ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص: 150.

- تعقد النظام الضريبي نتيجة للجمع بين الضرائب النوعية، ونظام الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية، إضافة إلى عدم مرونة النظام الضريبي وتشوه بنيته (جبائية عادية - جبائية بترولية).
- اختلال هيكل الإيرادات الضريبية بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه، بالإضافة إلى مشكلة الضغط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، حيث قدر سنة 1986 بمعدل 45.6% و46% سنة 1987 محسوبا على أساس كل الاقتطاعات الضريبية مما يعني النقل الكبير للاقتطاعات الضريبية.
- الغش والتهرب الضريبي، فقد دفع الضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف إلى تهرب هذا الأخير من دفع الضريبة سواء بصفة كلية أو جزئية.
- عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة العرض، وذلك يعود إلى القيود المفروضة على الاستثمار الخاص ذات طابع إداري وسياسي وتقني والحساسية المفرطة اتجاه الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى القيود على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الدولية، وهذا ما جعل الضريبة أداة ممتدة غير قادرة على تحريك دواليب الاقتصاد.

ثالثا: مكونات النظام الجبائي الجزائري

* **التشريع الجبائي:** وهو القانون الذي يحمل في مضامينه القواعد القانونية المطبقة على المكلف بالضريبة سواء ما تعلق منها بتحديد الوعاء الضريبي وحصره أو تصفية هذه الضرائب وتحصيلها إضافة إلى ذلك فهو ينظم المنازعات الضريبية التي تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية، ويعد القانون الضريبي فرع من فروع القانون العام، يهتم بتنظيم العلاقة بين الهيئات العامة ببعضها البعض، وبين الهيئات العامة والأفراد، فالقانون ينظم العلاقة بين مصلحة الضرائب من جهة وممولى الضرائب من جهة أخرى، حيث يتحدد تطبيقه بمكان وزمان معين ويرجع هذا إلى مبدأ سيادة الدولة على إقليمها¹.

* **المجتمع الضريبي والإدارة الضريبية:** حيث يعرف المجتمع الضريبي بأنه مجموع الممولين المكلفين بأداء الضريبة إلى الدولة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو كيانات اعتبارية منحها المشرع الشخصية المعنوية، أما الإدارة الضريبية فهي تختص بتنفيذ القوانين الضريبية والتحقق من سلامة تطبيقها، حماية

¹ عبد القادر شلالي، منال عمارة، محمد هاني، أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2018، ص: 03.

لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، واقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية التي ترقى بالنظام الضريبي إلى درجات من الإتقان وتساعد المجتمع على تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، فالإدارة الضريبية هي التي سوف تطبق روح السياسة الضريبية¹.

رابعاً: أهداف النظام الجبائي

تتمثل أهم الأهداف التي يرجى تحقيقها فيما يلي²:

أ- **الأهداف المالية:** وتعتبر من أهم الأهداف الأساسية والرئيسية للدولة، ويتضمن حاجة الدولة دائماً إلى توفير أكبر حصيلة من الضرائب لتغطية النفقات العامة وتطوير القطاعات المختلفة.

ب- **الأهداف الاجتماعية:** تعتبر الضريبة وسيلة هامة في تحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية الهامة، منها إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بعدم تمركز الثروات في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع، إضافة إلى تنظيم النسل في المجتمعات التي تعاني من الأزمة السكانية بفرض ضريبة على كل طفل يولد بعد عدد معين من الأطفال على مستوى المكلف الواحد، وكذا تحقيق قاعدة العدالة والمساواة في فرض الضريبة من خلال مساهمة كل فرد في الأعباء والتكاليف العامة حسب مقدرته المالية، إضافة إلى إيجاد الحلول الممكنة لكثير من الظواهر والعادات الاجتماعية السيئة التي تفرض عليها ضرائب مرتفعة بقصد التخلص الجزئي أو الكلي منها، مثل الخمر والسجائر وغيرها.

ج- **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل في العمل على حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على التطور والتقدم، من خلال فرض ضرائب جمركية على السلع التي تقوم الدولة باستيرادها، ليقابلها ارتفاع لأسعار تلك السلع، وذلك من أجل الحد من استهلاكها، إضافة للوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على كافة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة، والعمل على التشجيع الاستثماري للمشاريع الاقتصادية المختلفة، وذلك بإعفاء هذه المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة.

¹ المرجع السابق، ص: 03.

² ياسر صالح الفريجات، المحاسبة في علم الضرائب، الطبعة العربية الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص:

الفرع الثاني: هيكل النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح لسنة 1992

لقد تميز النظام الجبائي الجزائري للفترة التي سبقت الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 بكونه كان يستند على النصوص القانونية والتشريعية الفرنسية آنذاك، بسبب الأوضاع غير المستقرة التي شهدتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث كان يضم في هيكلته مجموعة كبيرة من الضرائب نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يوضح هيكل النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاح لسنة 1992

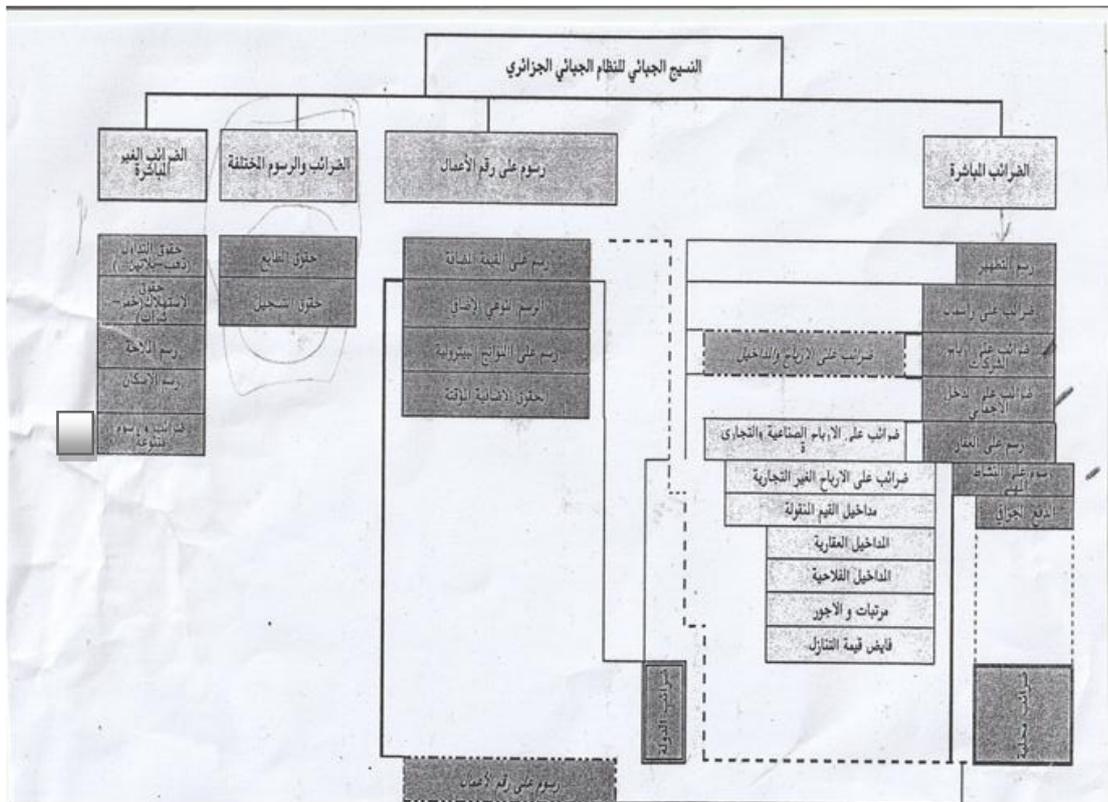
المعدلات	هيكل النظام الضريبي
- 55% لشركات الأموال.	أ- الضرائب المباشرة:
- جدول الأشخاص الطبيعيين.	- الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية.
- 25%.	- الضرائب على الأرباح غير التجارية.
- جدول تصاعدي 18.	- الضريبة التكميلية على الدخل.
	- الضريبة على إيرادات الديون والودائع والكفالات.
- 4%.	- المساهمات الوحيدة الفلاحية.
- حسب جدول تصاعدي.	- الضريبة على الرواتب والأجور.
- 6%.	- الضريبة على فائض القيمة.
- 2.55%	- الدفع الجزافي.
- 6.05%.	- الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
	- الرسم على النشاط غير التجاري.
- 40%.	ب- الرسوم المماثلة الخاصة:
- جدول حسب قوة وعمر السيارة.	- الرسم العقاري على الأملاك المبنية.
- 10%.	- الرسم على السيارات السياحية.
- 500 دج للقوارب التي طاقتها 492 برميل.	- رسم خاص على تنظيم الحافلات.
- 100 دج للقوارب التي تفوق طاقتها 20 برميل	- رسم خاص على ملكية القوارب السياحية.
- حسب جدول تصاعدي.	- رسم خاص على الإقامات الثانوية.
	ج- الضرائب غير المباشرة:
	- الرسم على رقم الأعمال:
	- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج.
	- الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.
- 10 معدلات تتراوح بين 7% إلى 80%.	- الضرائب غير المباشرة:

الضرائب على الاستهلاك (الكحول، الكبريت، التبغ، البنزين، الذهب، الفضة، البلاتين).	- 8 معدلات تتراوح بين 2% إلى 30% حسب جدول يحدد فيه رسم قيمي.
--	--

المصدر: مبروكة حجار، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة - حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف-، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006، ص ص: 57-85.

ومما سبق ننجز المخطط التالي:

الشكل رقم (02): يوضح هيكل النظام الجبائي الجزائري



المصدر: رضا خلاصي، النظام الجبائي الجزائري الحديث، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 26.

الفرع الثالث: السياق الدولي والوطني لإصلاح النظام الجبائي الجزائري

أولاً: السياق الدولي لإصلاح النظام الجبائي الجزائري

لقد تزامنت الإصلاحات الضريبية التي شرعت فيها الجزائر مع عدة تحولات هامة شهدتها الاقتصاد العالمي، لعل أهمها¹:

- فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتحكم في إدارة الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات المالية للصندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

- إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجيا، بما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والذي يتطلب تنسيق الآليات الاقتصادية لهذه الدول، وتدعيم قدراتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية.

- استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية التي جعلتها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتفقد شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، وبنمو أعباء الديون.

لقد ساهمت هذه التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي في بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة، وفي هذا الظرف أصبح الإصلاح الضريبي أداة هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية لمختلف الدول، ولمواجهة تحديات العولمة التي من أهم انعكاساتها التأثير على مصير الاقتصاديات الوطنية.

ثانياً: السياق الوطني للإصلاح الضريبي

إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني، خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986، وتراجع معدلات النمو وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركز لاتخاذ القرار ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد، وفي هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو

¹ مراد ناصر، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2003، ص: 24.

اقتصاد السوق، وكان هذا التوجه استجابة لضغط الهيئات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية، التي تشترط تحرير الاقتصاد وتطبيق نظام السوق¹.

المطلب الثاني: الإصلاح الجبائي في الجزائر

إن الوضعية التي عاشها الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتحولت التي كان يعرفها بانتقاله من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق جعلت النظام القديم لا يتماشى مع المستجدات الحديثة، مما أدى إلى ضرورة إصلاح النظام الجبائي القديم وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح الجبائي في الجزائر

أولاً: تعريف الإصلاح الجبائي

يقصد بالإصلاح الجبائي تلك التغييرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة من المراحل².

كما يعرف على أنه عملية إدخال تغييرات نحو الأحسن، أي هو العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية الموجودة بالنظام الجبائي السابق من أجل الرفع من مردوده، ومحاولة زيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص³.

حيث تشمل هذه العملية تبسيط للنظام الضريبي القائم من خلال تقليل عدد أسعار الضريبة وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية مع استبعاد الفقراء بشكل يقلل من التكاليف الضريبية ويفعل من النظام الضريبي، ويجعله أكثر اتساعاً وتناغماً مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة⁴.

¹ المرجع السابق، ص: 25.

² لشلح صافية، فعالية النظام الضريبي من خلال الإصلاحات الضريبية -دراسة النظام الضريبي الجزائري-، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات محاسبية أو جبائية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2014-2015، ص: 45.

³ محمود جمال، النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص: 106.

⁴ رضا خلاصي، شدات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 568.

يعرف الإصلاح الضريبي أيضا بأنه مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها حل المشاكل والعيوب ومعالجة أوجه القصور، وسد الثغرات الموجودة في النظم الضريبية لتؤدي دورها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، والنهوض بالسياسة المالية الاقتصادية للدول¹.

إجمالاً وانطلاقاً مما تقدم، يمكن القول أن إصلاح النظام الجبائي لأي دولة يكون عن طريق إحداث تغييرات في النظام الجبائي بشكل يجعله ينسجم مع السياسة العامة للدولة ومع حاجة الاقتصاد وذلك بإدخال ضرائب أكثر تطوراً والبحث عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل والثروة، وإلغاء الضرائب التي تشوه صورة الاقتصاد، واختيار أشخاص مؤهلين علمياً وفنياً وأخلاقياً يشكلون الجهاز الضريبي، وهو ما يمكن الدولة من القضاء على التهرب الضريبي بحيث تصبح الإيرادات الضريبية كافية لتغطية النفقات بما يضمن لها القدرة على النهوض بمشاريعها التنموية.

ثانياً: معايير الإصلاح الجبائي

تتمثل المعايير التي يجب أن يركز عليها الإصلاح الجبائي كالتالي²:

***العدالة:** في التنظيم الفني للضريبة، بحيث يتلاءم كل نوع مع طبيعة الأوعية المفروضة عليها وظروف المكلفين بها، ومدى كفاءة الإدارة الضريبية في تحقيقها، ولذلك فإن التحديات التي تواجه الدول وخاصة النامية منها، تتطلب أن يكون نظامها الضريبي على قدر كبير من العدالة الضريبية.

***الشفافية:** في القواعد القانونية التي تنظم أساليب الاستقطاع الضريبي، والمنوطة بمعدلات الضريبة وتحديد الأوعية المختلفة المفروضة عليها، والمكلفين بها وكيفية ربطها وتحصيلها، بما لا يدع مجالاً للتحكم أو التعسف في تطبيقها من قبل الإدارة الضريبية.

***المرونة:** في الاستجابة للتغيرات، أو التقلبات المختلفة.

***الحياد:** في معاملة الأوعية الضريبية المختلفة، أو بالمكلفين بالضريبة بما لا يخل بآليات السوق. فالنظام الضريبي الأمثل هو ما كان ملائماً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالبيئة

¹ محمد عماد عبد الوهاب السنباطي، الإصلاح الضريبي مع التطبيق على الإدارة الضريبية - دراسة تحليلية مقارنة -، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص: 21.

² شاوي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجبائية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2016، ص: 51-52.

الضريبية في دولة ما، ومن ثم فإن الحكم على مثالية هذا النظام أو ذلك، منوطا دوما بمدى قرابته أو ابتعاده عن هذه المعايير.

ثالثا: مجالات إصلاح النظام الجبائي

يعتبر الإصلاح الجبائي أحد عناصر سياسات الإصلاح المالي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، لذا أصبح ضرورة ملحة تمكن الدول من المضي قدما في تطبيق برامجها التنموية، وتتمثل أهم مجالات الإصلاح الجبائي فيما يلي:

***توسيع القاعدة الضريبية:** وذلك من خلال إحداث أدوات جديدة لتشتمل الضرائب أنواعا جديدة كالضرائب البيئية التي يكون الهدف منها حماية البيئة، وزيادة كفاءة النظام الضريبي بما يسمح بالوصول إلى شرائح لم تكن تغطي في السابق ذلك أن ضعف الجهاز الإداري الضريبي يؤدي إلى فقدان الدولة لجزء من الحصيلة الضريبية، ويهدف توسيع الوعاء الضريبي مع تخفيض معدل الضريبة إلى إحداث الزيادة المرجوة في الحصيلة الضريبية ويتحقق هذا من خلال الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الدخل¹.

***ترشيد معدل الضريبة:** في الواقع هناك طريقتين لتحديد معدل الضريبة، المعدل النسبي والمعدل التصاعدي وهو الذي يضرب في وعاء الضريبة لتحديد مقدار الضريبة المستحقة، حيث تؤدي معدلات الضرائب المرتفعة إلى زيادة تعقد النظام الضريبي، ويترتب على ذلك مشاكل التجنب والتهرب الضريبي، لذلك فإن عملية الترشيد في معدلات الضريبة تعني بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي. وبذلك تتطلب عملية الترشيد توافر المعلومات الدقيقة، والمسح الدقيق للمجتمع الضريبي للسماح بالتمييز بين الأوعية الفرعية المختلفة، ويلاحظ أن الدول النامية تشهد نقصا كبيرا في هذه المعلومات، وهذا ما ينعكس سلبا على هيكل المعدل الضريبي فيها، ففي حالات الضرائب على الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة، فإن معدل الضريبة يجب أن يكون معتدلا أي في حدود 10% إلى 20%، ولهذا فقد حددت الجهات الأوروبية سنة 1997 معدل لأرضية البيت الأوروبي للعمليات الخاصة بالرسم على

¹ حميد بويدة، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 92.

القيمة المضافة المعدل المخفض بـ5%، وللعمليات الخاضعة المعدل العادي بـ15% وفي فرنسا حددت هذه المعدلات على التوالي بـ5.5%، 19.6% ومعدل بـ2.1% يطبق على عدد محدد من المنتجات¹.

***الاتساق بين الأدوات الضريبية:** هناك حاجة للنظر إلى النظام الضريبي بأكمله في سياق القيام بعملية الإصلاح الضريبي، ذلك أن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد تكون على حساب نوع آخر، وعندما يفتقر الإصلاح إلى التنسيق والتتابعية فقد تحدث سلبيات تنعكس آثارها على مستوى الإيرادات والكفاءة، ومثال ذلك إجراء إصلاح ضريبي على الواردات الذي قد تكون له آثار سلبية على ضريبة الاستهلاك من السلع والخدمات².

***تحسين أداء الجهاز الإداري:** دلت التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية تناسق مستوى الإصلاحات الضريبية من ناحية ومدى فاعلية الجهاز الإداري وقدرته على التكيف والتحسين السريع في الأداء من ناحية أخرى، إلا أن بعضهم أشار إلى أن مقدره الجهاز الإداري على التصحيح والتكيف السريع تعد العنصر الحاسم في نجاح عملية الإصلاح أو فشلها خصوصا خلال مراحل التنفيذ الأولية، حيث يمكن تقسيم عمليات الإصلاح الضريبي إلى ثلاث مراحل، الأولى هي تنفيذ القانون وتحديد الوعاء الضريبي أي تحديد شخصية من تقع عليه الضريبة، والثانية تقييم مقدار الضريبة المستحقة وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن وحسب أداة الضريبة، والمرحلة الثالثة هي جبائية الضريبة المستحقة وفي كل من هذه المراحل فإن دور الجهاز الإداري هو دور مهم وحاسم وأن أي ضعف في أي مرحلة سوف ينعكس سلبا على تتابعية عمليات برمتها، خصوصا المرحلة الأخيرة المتعلقة بالجبائية³.

الفرع الثاني: دوافع وأهداف الإصلاح الجبائي

أولا: دوافع الإصلاح الجبائي

إن الإصلاحات الجبائية هي امتداد للإصلاحات الاقتصادية، ويتم اللجوء إلى إصلاح النظام الجبائي نظرا لوجود أسباب تدفع إلى ذلك، وهنا نقوم بعملية إسقاط على الجزائر، فمنذ 1987 والنظام الضريبي

¹ المرجع السابق، ص: 44.

² محمد ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، المجلد 02، العدد 13، 2003، ص: 13.

³ المرجع السابق، ص: 15.

الجزائري لا يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية خاصة بعد توجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهو ما دفع بالجزائر إلى التفكير في تحسين وتطوير هذا النظام، ومن النقائص والعيوب التي أدت إلى هذا الإصلاح نذكر ما يلي:

- **تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** النظام الضريبي الجزائري معقد، نتيجة تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها مقارنة مع معدلات الضريبة في بعض الدول، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد التحصيل، وهو ما زاد من العبء الضريبي على المكلفين، فمثلا في الجزائر كانت تقدر الضريبة على أرباح الشركات IBS بـ55% عام 1988 في حين أنه في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدر بـ35%، فالضرائب على الدخل وحدها كانت تسعة والضرائب على الإنفاق أربعة وغيرها من الضرائب على رقم الأعمال كانت تضم 18 معدلا والسلم الضريبي على الأجور والمرتبات لسنة 1985 يضم 20 معدلا لكل فئة مما يولد في النهاية 60 معدلا لوجود ثلاث فئات مأخوذة بعين الاعتبار وهذا العبء هو عامل من العوامل التي ساهمت في غياب التوازن المالي للمؤسسات¹.

- **النظام الضريبي الجزائري نظام غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة:** بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الوطن أمام المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق أصبح النظام الضريبي غير ملائم ويرجع هذا إلى مجموعة من النقائص التي تتمثل في عدم ملائمة الاهتلاك الخطي مما يستدعي إضافة المشرع لطرق أخرى للاهلاك، إضافة إلى لا مركزية PIC و TAIC التي كانت تفرض على أساس كل وحدة وليس على مستوى المؤسسة وهذا بالنسبة للضريبة على الأرباح الصناعية "PIC"، أما فيما يخص الرسم على النشاط الصناعي والتجاري "TAIC" الذي يفرض على العمليات التي تتم بين وحدات نفس المؤسسة وهذا حسب المادة 206 من قانون الضرائب المباشرة².

- **الضغط الضريبي المرتفع:** لقد كان هذا الضغط الضريبي المرتفع نتيجة لبنية النظام الجبائي السابق التي ميزتها كثرة الضرائب وتعددتها إلى جانب ارتفاع معدلاتها وثقل عبئها، خاصة على المؤسسات الاقتصادية التي عانت من كثرة الاقتطاعات وارتفاع المعدلات، فقد كانت الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية مثلا تصل إلى 50% ومعدل الدفع الجزافي كان يقدر بـ6% إلى جانب ارتفاع معدلات الرسوم والتعريفات الجمركية، فالضغط الضريبي في الجزائر عند حسابه على أساس كل الاقتطاعات الضريبية كان

¹ منور أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص: 67.

² المرجع السابق، ص: 67-68.

يساوي حوالي 45% سنة 1986 و 46% سنة 1987 من الناتج المحلي وهو ما بين العبء الكبير للاقتطاعات الجبائية¹.

- **الأزمة النفطية:** لقد كان الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الجبائية البترولية لتمويل ميزانية الدولة كبير، مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار النفط التي تحكمها السوق العالمية وبتناقص أسعار النفط بداية من 1986 أصبحت نسبة الإيرادات المتأتية من الجبائية البترولية ضعيفة، حيث بلغت 28.56% سنة 1986 و 26.06% سنة 1987 من مجموع الإيرادات الجبائية بعد أن كانت تشكل نسبة 66.4% سنة 1981 ولا يستطيع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص في الإيرادات من خلال الجبائية العادية، وهو الأمر الذي جعل عجز الميزانية متواصل مما دعا إلى البحث على نظام جبائي جديد يكون مرنا ويستطيع توفير إيرادات جبائية لتدعيم الميزانية والتحرر من الارتباط بأسعار النفط التي قد لا تعرف الاستقرار².

- **نفسي ظاهرتي الغش والتهرب الجبائيين:** لقد ساهم في تنامي ظاهرتي الغش والتهرب الجبائيين غياب الوعي الضريبي، وضعف الإدارة الضريبية نتيجة تدني المستوى التعليمي لموظفيها، إلى جانب عدم استقرار التشريع الجبائي وتعقده وزيادة الضغط الضريبي على المكلفين مما دفعهم إلى إتباع مختلف السبل لتفادي تسديد ما عليهم من ضرائب، وقد قدرت مبالغ التهرب الضريبي سنة 1989 بحوالي 50 مليار دولار سنويا وهو مبلغ ضخم جدا إذا ما تمت مقارنته بالناتج الداخلي الإجمالي في ذلك الوقت أين كان حوالي 52 مليار دولار³.

- **عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار:** هذه الحوافز تحقق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، والتي ترجع عدم توازن هيكل قطاع الاستثمار في وقت لجأت فيه المؤسسات إلى الاستثمار في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية وتكاليف باهظة بغرض تحقيق أكبر مردودية إضافة إلى عدم التوازن

¹ عبد الحميد قجاتي، دور الجبائية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر- (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017 ص: 52-53.

² المرجع السابق، ص: 53.

³ عبد الحميد حاشنة، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019، ص: 127.

الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني، فالحوافز الضريبية لم تؤدي دورها اللازم لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة وكذلك نحو القطاعات الأقل تطورا (المحرومة)¹.

- غياب العدالة الضريبية: يؤدي غياب العدالة الضريبية نتيجة انتشار المحاباة في تطبيق القوانين وعدم العدالة بين المكلفين بالضريبة إلى انتشار وكثرة الغش والتهرب الضريبيين².

ثانيا: أهداف الإصلاح الجبائي

تقوم أهم أهداف الإصلاح الجبائي في الجزائر على ما يلي³:

- تحقيق نمو اقتصادي يقوم على ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار وإعادة هيكلة وإرساء النظام الضريبي وتنظيم المصالح الجبائية، إضافة إلى إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية.

- تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين من خلال التمييز بين الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة والمساهمة على التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية والعمل على توسيع تطبيق مختلف أنواع الاقتطاعات ومراعاة المقدرة التكلفة للمكلف والتقليل من الإعفاءات.

- تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في توفير حوافز للقطاع الخاص وخلق جو المنافسة بين المؤسسات وتعبئة الادخار المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية.

- تحقيق أهداف مالية تتمثل في إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية وجعل الجبائية العادية تغطي نفقات تسيير الميزانية العامة للدولة.

* تحقيق أهداف تقنية تقوم على عصنة الإدارة الضريبية وتبسيط النظام الضريبي.

¹: منور أوسرير، محمد حمو، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

² لسوس مبارك، تقييم الإصلاح الضريبي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة يومي 12/3 ماي 2014، ص: 04.

³ قاسم شاوش، دراسة مقارنة بين النظامين جبائيين الجزائري والبحريني، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2018، ص: 60-61.

الفرع الثالث: الإصلاحات الجبائية للفترة (2012-2021) في الجزائر

قامت الجزائر خلال الفترة (2012-2021) بمجموعة من الإصلاحات الجبائية مست العديد من الضرائب والرسوم، وقد تمثلت أهمها فيما يلي:

* بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2012، تم تعديل معدل الضريبة الجرافية الوحيدة IFU و تحرر كما يأتي: 5% بالنسبة للأنشطة المذكورة في المقطع 1 من المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وكذا نشاط صناعة الخبز، و 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى المذكورة في المقطع 2 من المادة 282 مكرر 1¹.

* تمثلت أهم الإصلاحات الجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2015 فيما يلي:

مس هذا الإصلاح تعديل ضريبة الرسم على النشاط المهني، حيث غيرت المعدلات وكذا التخفيضات الممنوحة. فخفض هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الانتاج أما نشاطات البناء والأشغال العمومية والري فحددت ب 2% مع الاستفادة من تخفيض قدره 25%².

* بموجب المادة 4 من قانون المالية لسنة 2016، تدفع نسبة 50% من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة للولاية الجزائرية إلى هذه الأخيرة، مقابل خدمات غير مأجورة للبلديات المعنية والمسجلة في اتفاقية بين البلديات³.

* بموجب المادة 12 من قانون المالية لسنة 2017، تم تعديل ما يلي:

- يستفيد من تخفيض قدره 30%: مبلغ عمليات البيع بالجملة.
- يستفيد من تخفيض قدره 50%: مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة.

¹ المادة 12 من قانون المالية لسنة 2012، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2011.

² محمد حيمران، أثر الإصلاحات الجبائية العادية على الحصيلة الجبائية لولاية جيجل، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة جيجل، 2019، ص: 03.

³ المادة 4 من قانون المالية لسنة 2016، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2015..

- وحسب المادة 13 من نفس القانون، تم تعديل في حالة إذا ما تجاوز رقم الأعمال المحقق سقف ثلاثين مليون دينار (30.000000 دج)، فيخضع الفرق بين رقم الأعمال المحقق وذلك المصرح به إلى الضريبة الجزافية الوحيدة وفقا للمعدل الموافق له. أما المكلفون بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال يتعدى سقف فرض الضريبة الجزافية الوحيدة فيتم صبه في نظام الربح الحقيقي¹.

* جاء قانون المالية لسنة 2018 بمجموعة إصلاحات جبائية نذكر أهمها فيما يلي:

- تعديل نظام فرض الضريبة على فوائض القيمة المحققة بمناسبة تنازل الأفراد عن عقار مبنى أو غير مبنى بمقابل، ويتمثل هذا التعديل في استثناء السكنات الجماعية التي تشكل الملكية الوحيدة، والسكن الرئيسي التي دامت حيازتها مدة تفوق عشر (10) سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي بعنوان فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن هذه الأملاك²، كما تقرر حذف بعض الأنشطة من قائمة الأنشطة المستفيدة من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات بالرغم من أن هذه الأنشطة تحقق عمليات مدرة للعملة الصعبة³.

كما مس هذا الإصلاح الأعباء المتعلقة بالمركبات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط، والتي ليست قابلة للخصم من الأرباح المحددة لحساب الضريبة وعلى أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي (النظام الحقيقي)، إذ يتعلق الأمر بالأعباء المتعلقة بالإيجارات ونفقات الصيانة وتصليح المركبات المذكورة، بالإضافة إلى ذلك، لا تدرج ضمن مجال تطبيق هذا التدبير، الإيجارات ونفقات التصليح والصيانة المتعلقة بالمركبات التي تشكل الأداة الرئيسية للنشاط، ونذكر منها على سبيل المثال: شركات سيارات الأجرة، مدارس تعليم السياقة، شركات تأجير السيارات⁴.

- رفع مبلغ الغرامة لكل شخص قام بفتح خزنة أو مقصورة خزنة مستأجرة، بعد وفاة المستأجر أو أحد المستأجرين دون حضور موثق، وذلك بتحديد قيمتها بين 25000 دج و 250.0000 دج، حيث هذا الإصلاح مس أيضا مبلغ الغرامة المطبقة على الموثقين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد العلني، في حالة إغفال تسجيل الوثائق والعقود في فهارسهم، حيث تم رفعها من 500 دج إلى 25.000 دج، ويتم تطبيق هذه الغرامة على كل إغفال في تسجيل الوثائق والعقود التي يتلقاها الموثقون الذين يعملون

¹ المواد 12، 13 من قانون المالية لسنة 2017، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

² المادة 3 من قانون المالية لسنة 2018، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 66، الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2017.

³ المادة 6 من قانون المالية لسنة 2018، المرجع السابق.

⁴ المادة 8 من قانون المالية لسنة 2018، المرجع السابق.

لحسابهم الخاص، حتى تلك المبرمة في شكل نسخ أصلية أو براءات، كما جاء هذا الإصلاح بفرض تحديد أجل عشرة (10) أيام، قبل تاريخ جلسة البيع، من أجل إدراج نسختين من التصريح بعمليات البيع العلني محررتين على ورق غير مدموغ، حيث تقدم إحدى النسختين إلى الموظف العمومي أو الضابط العمومي الذي يجب عليه أن يرفقه بمحضر البيع، أما النسخة الأخرى فتحفظ في مكتب التسجيل، وتم إنشاء غرامة تقدر بـ500.000 دج تفرض على الموظفين العموميين عند عدم تقديم التصريح بالبيع العلني¹.

* ضمن قانون المالية لسنة 2019 إصلاحات اقتصرت أغلبيتها على التعديل في الإجراءات الجبائية بحيث لم تتضمن تعديلات تمس الوعاء الضريبي لمختلف الضرائب والرسوم أو المعدلات نذكر منها:

- تعديل عنوان القسم الخامس من الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المتعلق بالأحكام المشتركة بين الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتحرر كما يأتي القسم الخامس: التصريح بالعمولات والمكافآت عن الوساطة والإنقاصات والأتعاب والمناولات ومختلف المكافآت الأخرى²، إضافة إلى التغيير في التصريح المقدم من طرف مسيري المؤسسات الذين يدفعون أثناء ممارسة مهنتهم، أتعابا وأتاوى عن براءات ورخص وعلامات الصنع ومصاريف المساعدة التقنية والمقر والمناولة مهما كانت طبيعتها، والدراسات وتأجير العتاد وتوفير المستخدمين والإيجارات بكل أنواعها وغيرها من المكافآت، حيث يجب عليهم أن يرفقوا بتصريح نتائجهم المحملة على دعامة معلوماتية، كشف يتضمن بالنسبة لكل مستفيد من هذه المبالغ³.

- رفع الإتاوة على كل تصريح معالج بالمعلوماتية تحت جميع النظم الجمركية لدى الاستيراد إلى 1000 دج، ورفع الإتاوة على استعمال أنظمة التسيير بالمعلوماتية التابعة للجمارك إلى 10 دج للدقيقة الواحدة⁴.

* بموجب المادة 8 من قانون المالية لسنة 2020، تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني⁵، والمادة 12 من قانون المالية التكميلي

¹ المواد 20، 21، 22 من قانون المالية لسنة 2018، المرجع السابق.

² المادة 05 من قانون المالية لسنة 2019، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2018.

³ المادة 06 من قانون المالية لسنة 2019، المرجع السابق.

⁴ المادة 32 من قانون المالية لسنة 2019، المرجع السابق.

⁵ المادة 8 من قانون المالية لسنة 2020، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

لسنة 2020 تم بموجبه تعديل ما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري بمعدل الرسم 2 % مع تخفيض بنسبة 25%. وحسب المادة 14 من نفس القانون، تم تعديل عندما يتعدى رقم الأعمال المحقق عتبة خمسة عشر مليون دينار (15.000.000 دج)، فإن الفارق بين رقم الأعمال المحقق ورقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة بالمعدلات الموافقة¹.

فيما يخص سنة 2013، 2014 و 2021 لم يكن هناك تعديلات هامة بخصوص الضرائب والرسوم خاصة الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة.

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة للموضوع

من خلال دراستنا لموضوع مواكبة البحث العلمي في ميدان الجباية للإصلاحات الجبائية الذي اعتمدنا فيه على دراسة تحليلية لمجلة الدراسات الجبائية على مستوى المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP تبين لنا أنه لا توجد دراسات سابقة في الجزائر لعدم تطرق الباحثين لمثل هذا الموضوع من قبل، وبناء على هذا استعنا بدراسات أجنبية سابقة.

المطلب الأول: عرض الدراسات الأجنبية السابقة

و تتمثل أهم الدراسات السابقة الأجنبية فيما يلي:

1- الدراسة التي قام بها كل من Nicolas Valenzuela-fernandez، Merigo، وMartinz-Lopez

والمنشورة في المجلة الأوروبية للتسويق European journal of Marketing سنة 2018 بعنوان:

Fifty years of the European journal Marketing: A bibliometric analysis

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة عامة ببليومترية للاتجاهات الرائدة للمجلة والكشف عن مساهمتها في البحث العلمي وعملها الموضوعي الأكثر تأثيرا منذ بدايتها في عام 1986 حتى عام 2017، وذلك باستخدام قاعدة بيانات Scopus لتحليل المؤلفين والمؤسسات والبلدان الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى الأوراق البحثية والمقالات المقتبس منها، حيث توصلت الدراسة إلى أن المؤلفين والمؤسسات البريطانية هم الأكثر إنتاجية في المجلة، فعلى الرغم من أن الأستراليين والمؤسسات الأوروبية القارية تزيد من عدد المنشورات إلا أنهم ما زالوا بعيدين عن الوصول إلى المساهمة البريطانية حتى الآن.

¹ المواد 12، 14 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادر بتاريخ 4 جوان 2019.

2- الدراسة التي قام بها كل من Russell R. currie، Gurupdeshs Pandher و المنشورة في مجلة البنوك والمالية سنة 2010 بعنوان:

Finance Journal rankings and tier :An Active scholar Assessment methodology

وتهدف هذه الدراسة إلى تصنيف 63 مجلة مالية محلية حسب الجودة والأهمية إلى أربع مجموعات (أ، ب، ج، د) مقدمة إلى فئات الطبقة "العليا" و"الوسطى" و"الدنيا" باستخدام بيانات المستجيبين من استطلاع على شبكة الأنترنت لتمويل النشيطين، وذلك عن طريق تقدير الانحدار المتداخل باستخدام تأثيرا دورية عشوائية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الترتيب الشامل والداخلي للمجلات المالية على أساس منهجية التقييم العلمي النشط(ASA) يساعد في تقييم الجوانب الاستراتيجية لوضع أبحاثهم وتسهيل تقييم إنجاز البحث من خلال لجان الترقى والثبيت، ومساعدة مكاتب الجامعات في إدارة مجالاتهم بشكل أفضل، كما توفر أيضا نتائج الدراسة من الباحثين النشيطين في هذا المجال إرشادات مفيدة لهيئات التحرير لتعزيز مكانة مجلاتهم.

3- الدراسة التي قام بها كل من Jose M. Carles Mulet Forteza، Veleria Lobos، Gustavo Zunita و Merigo في مجلة journal of Intelligent and Fuzzy سنة 2021 بعنوان:

Leading countries in computer science: A bibliometric overview

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد البلدان الأكثر نفوذا من خلال جودة المنشورات في كل بلد لتأثير الدولة على أدبيات الإدارة، وقد وصلت الدراسة إلى أنه هناك العديد من الدراسات الببليومترية التي حلت مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك التمويل، المحاسبة، التدقيق، الاقتصاد، ريادة الأعمال، الابتكار، الأعمال التجارية الدولية، بحوث العمليات، علم المعلومات وإدارة المعرفة.

4- الدراسة التي قام بها Hunter et Kuh سنة 1987 المتضمنة دراسة حول المجالات الأكاديمية المختلفة للتعرف على خصائص المؤلفين الأكثر إنتاجية، حيث قام Townsend سنة 1993 بدراسة حول مسح قائمة من المجالات الرئيسية، كما حددها Bayer و Silverman بهدف استكشاف البحث السنوي، كما قام Tight سنة 2006، 2007 و 2012 بفحص المجالات في التعليم العالي لاكتساب الوعي بالعناصر التي يتم الاستشهاد بها بشكل متكرر وإنتاجية المؤلف، و تعاون المؤلفين وأساليبهم البحثية. وقام أيضا Falagar سنة 2013 بتحليل العلاقة بين طول المقالة وقيمة الاقتباس المستقبلية باستخدام البيانات المستخرجة من خمسة مجالات.

5- الدراسة الي قام بها الباحثان كاليرفو جارفلين Kalervo jarvelin، وبري فاكاري Partti Vakkari بعنوان: تطور علم المكتبات والمعلومات من 1965-1985: تحليل مضمون مقالات الدوريات

The evolution of library and information science 1965-1985: A content analysis of journal articles

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن التوزيع الموضوعي للبحوث الدولية في مجال المكتبات والمعلومات، ومعرفة المناهج المستخدمة في دراسة هذه الموضوعات، وقد شملت عينات الدراسة 142، 359، 449 من المقالات البحثية المنشورة في السنوات 1965، 1975، 1985 على التوالي في دوريات المكتبات والمعلومات الرئيسية. وقد اتضح من هذه الدراسة أن الدراسات التي تناولت الأنشطة الخدمية للمكتبات والمعلومات، وخص المعلومات واسترجاعها احتلت النسبة من 25% إلى 30% من بين موضوعات المقالات، وأن نسبة قليلة جدا من البحوث (1%-8%) تناولت مناهج البحث في هذا المجال، بينما احتل موضوع البحث عن المعلومات نسبة 6%-8%، وموضوع الاتصال العلمي من 5% إلى 7%، وعلى العكس من ذلك فمن بين طرق البحث المستخدمة أظهرت الدراسة أن البحوث التجريبية احتلت نسبة مرتفعة وصلت إلى 49%-56%، وأن الدراسات التي استخدمت المنهج المسحي احتلت نسبة 2%-23%، أما الدراسات المفاهيمية احتلت نسبة 23%-29%، كما احتلت موضوعات تحليل النظم ووصفها وتصميمها نسبة 1%-15%. واختتمت الدراسة بالإشارة إلى بعض التغيرات الملحوظة خلال الفترة من 1965-1985 منها قلة الاهتمام بموضوع مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات، كما تغير الاهتمام بتخزين المعلومات واسترجاعها، فمثلا قل الاهتمام بموضوعات التصنيف والتكشيف من 22% إلى 6%، في حين زاد الاهتمام بموضوعات الاسترجاع من 4% إلى 13% خلال سنوات الدراسة.

6- الدراسة التي قام بها الباحث ليف كاشبرج Leif Kajberg بعنوان: تحليل مضمون الإنتاج الفكري المسلسل لعلم المكتبات والمعلومات المنشور في الدنمارك في الفترة من 1957-1986 analysis of library and information science serial literature published in Denmark, 1957-

1986، وقد أجري هذا التحليل بغرض تحديد الاهتمامات الموضوعية للإنتاج الفكري الدانماركي المنشور في الفترة 1957-1986، وأظهر التحليل وجود دوريتين تصدرهما جمعية المكتبات الدانماركية أنتجتا العدد الأكبر من المقالات وكذلك العدد الأكبر من الصفحات، هاتان الدوريتان هما: Bogens و Bibliotek Verden، وأظهر تحليل الإنتاج الفكري المنشور خلال الثلاثين عاما أن تناول المكتبات وأنظمتها من وجهة النظر الجغرافية كان هو من الموضوع الأكثر شيوعا في الإنتاج الفكري الدانماركي من أي موضوع آخر، كما

احتلت موضوعات إدارة الأفراد، والمصادر المكتبية، والنظم اهتماما كبيرا. وعموما كشفت نتائج التحليل اهتماما قويا بعلم المكتبات التطبيقي والأحداث الجارية المؤثرة على هذا المجال، بينما وجد أن المفاهيم النظرية لعلم المكتبات، ومجالات علم المعلومات قد لاقت اهتماما أقل. وأكدت الدراسة على أن الاهتمام الملحوظ بالمكتبات العامة في الإنتاج الفكري الدنماركي هو بلا شك انعكاس للمكانة الفريدة للمكتبات العامة في الدنمارك، ووجود خطط التمويل القوي الذي يدعم تطوير المكتبات العامة.

7- الدراسة التي قام بها الباحث هيدي جولين Heidi julien بعنوان: **تحليل الاحتياجات المعلوماتية الحديثة واستخدامات النتاج الفكري A content analysis of the recent information needs and uses literature** وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى لفحص الاحتياجات المعلوماتية واستخدامات الإنتاج الفكري المنشور في الفترة من 1990 إلى 1994، واهتمت التحليلات بقياس درجة التداخل الموضوعي الواضحة في المراجع المستشهد بها، وتحديد ما إذا كان هذا الإنتاج الفكري اهتم بالعمليات الإدراكية للمستفيدين، وتصميم النظم واستخدامها، وتحديد الطرق البحثية المستخدمة ومن ناحية أخرى شمل التحليل نوع المجلة، نوع الكاتب، ونوع المقال، وما إذا كان هذا الإنتاج أصل للنظرية أم لا، أخذا في الاعتبار مجموعات المستفيدين وتكمن قيمة هذه الدراسة في تطوير فئات تحليل المضمون خاصة تلك القابلة للتطبيق على الاحتياجات المعلوماتية واستخدامات الإنتاج الفكري، والتي تقيس السمات المحددة لاهتمامات الباحثين العاملين في هذا المجال.

8- الدراسة التي قام بها Aysegul ciger المنشورة في مجلة الحوليات العلمية للاقتصاد والأعمال سنة 2020 بعنوان: **Audit Quality: A Bibliometric Analysis (1981-2020)**

تهدف هذه الدراسة إلى زيادة في عدد الدراسات حول جودة التدقيق واهتمام كل من الباحثين والسلطات بالموضوع في السنوات الأخيرة، واختيار قياس المراجع كأسلوب في الدراسة لأنه يوفر الفرصة للنظر في أدبيات المنطقة المدروسة من منظور واسع وهذا من خلال إجراء تحليل ببليومتري للدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية في مجال العلوم الاجتماعية في قاعدة بيانات Scopus حول جودة التدقيق (AQ).

9- الدراسة التي قام بها كل من Sarah Tahali، Helene Yildiz، Joseph Kaswengi سنة 2021 في المركز الأوروبي للبحوث في الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال بعنوان:

Ethnocentrism consumer research: A Bibliometric analysis overview over 1984-2021

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عامة على بحث المستهلك عن التمرکز العرقي باستخدام المؤشرات الببليومترية خلال الفترة 1984-2021 من قاعدة بيانات: Web of science core collection لمعرفة كيفية ارتباط البحث حول هذا الموضوع بالتجارة الدولية وكذا كيفية تطوير الأدبيات فيما يتعلق بتحليل الكلمات الرئيسية والتأليف المشترك والاقتراب المشترك. وأظهرت النتائج أن تضخم بيانات البنك الدولي يتزايد مع زيادة عدد المنشورات حول التعصب العرقي للمستهلك خلال نفس الفترة وهذا ما يثبت أن العولمة أصبحت ظاهرة سائدة للغاية.

10- الدراسة التي قام بها أحمد اسلام فكرون بعنوان: الإنتاج الفكري الأكاديمي في الدوريات العلمية المحكمة: دراسة ببليومترية لمجلة علوم الإنسان والمجتمع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم المكتبات وتكنولوجيا المعلومات والتوثيق، تعالج هذه الدراسة قياس الإنتاج الفكري في الدوريات العلمية المحكمة وبالتحديد نموذج مجلة علوم الإنسان والمجتمع بجامعة محمد خيضر بسكرة، حيث تم اعتماد منهج القياسات الببليومترية، فمن خلال المعطيات المتحصل عليها تم التعرف على أهم الخصائص البنائية لمجلة علوم الإنسان والمجتمع ومقارنة نتائجها مع القوانين الببليومترية المعروفة، حيث تظهر هذه الدراسة من خلال إثراء الإنتاج الفكري في مجال الدراسات الببليومترية بالوقوف على خصائص مجلة علوم الإنسان والمجتمع بتقديم مؤشرات لحجم المقالات وإنتاجية المؤلفين وكذا أهم المؤلفين الفاعلين في هذه المجلة ومعرفة أهم الموضوعات العلمية لمجلة علوم الإنسان والمجتمع وحجم المقالات المنشورة فيها، حيث توصلت الدراسة إلى أن المجلة أنتجت 418 مقالة علمية في المدة الزمنية الممتدة من 2012 إلى 2017 كانت أغلبها باللغة العربية على عكس اللغات الأخرى.

11- الدراسة التي قام بها كل من نيمور عبد القادر وعبد الله عبد القادر سنة 2019 والمنشورة في مجلة الحوار الثقافي بعنوان: الدراسات الببليومترية واستخداماتها في البحوث الكمية لعلم المكتبات: المفاهيم، النشأة والتطور

Bibliometric studies and their uses in quantitative studies of librarianship: concepts, genesis and development

وتهدف هذه الدراسة إلى تزويد علم المكتبات وتوثيق العلوم المختلفة بالمعلومات والوثائق الضرورية من أجل تطويرها بشكل ينظم مختلف المعارف والتخصصات من خلال إجراء مقارنة نظرية علمية لمفهوم الدراسات الببليومترية واستخداماتها في علم المكتبات من أجل القيام بأبحاث متنوعة في مجال علم المكتبات ويرجع ذلك لكونه علم متداخل التخصصات يستعين بالعلوم الأخرى مما يفسر وجود مقاربات عديدة تسمح بفهم كل مل يتعلق بالوثيقة.

12- الدراسة التي قامت بها سهير عبد الباسط عيد سنة 1986 والمنشورة في حولية المكتبات والمعلومات بعنوان: **تحليل مضمون الدراسات الببليومترية في دوريات المكتبات والمعلومات العربية**

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم الدراسات الببليومترية المنشورة في دوريات المكتبات والمعلومات بغرض المساعدة في رسم الصورة المستقبلية تجاه تلك الدراسات، وتقديم المساعدة للباحثين في إعداد دراسات جديدة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف البحوث والدراسات الببليومترية وتحليلها كميًا ونوعيًا.

13- الدراسة التي قام بها كل من رواجي أحمد، ومداوري عبد الرزاق سنة 2016 بعنوان: **دراسة ببليومترية لمجلة الدراسات العلمية من 2007 إلى 2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علم المكتبات والمعلومات، جامعة خميس مليانة. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السمات البنائية للإنتاج الفكري لمجلة البحوث والدراسات العلمية بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة من 2007 إلى 2015، من خلال التعرف على واقع النشر العلمي في الجامعة ومعرفة حجم الإنتاج الفكري في مجلة البحوث والدراسات العلمية من 2007-2015، بالإضافة إلى معرفة نسبة المقالات المنشورة حسب التصنيفات العالمية ومعرفة التوجهات الموضوعية للمجلة، وقد توصل الباحثين إلى أن المجلة أنتجت 166 مقال وذلك في تسعة أعداد أنتجها 177 مؤلف. كما أن قانون لوتكا لا يمكن تطبيقه على هذه الدراسة لاختلاف النتائج، ووجود أربعة تخصصات تنشر بكثرة في هذه المجلة عكس بعض التخصصات الأخرى الموجودة بالجامعة، إضافة إلى أنه لا يمكن تطبيق قانون برادفورد للتشتت الموضوعي على هاته الدراسة.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة الأجنبية

تتميز دراستنا عن الدراسات الأخرى من خلال نقاط عدة، حيث تعد هذه الدراسة حديثة جدا لكونها أول دراسة يتطرق لها الباحثين، إذ تتعلق بدراسة تحليلية لمجلة الدراسات الجبائية التي تدرج تحت المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP من خلال دراسة هذه المجلة وتحليل معطياتها المختلفة بشكل مفصل وأهم خصائص باحثيها، إضافة إلى التعريف بالمنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP وإبراز دورها ومختلف خدماتها.

كما حاولنا الجمع بين بعض الدراسات السابقة والاستفادة منها قدر المستطاع، من أجل تقديم أكبر إضافة للموضوع وهذا ما يزيد من أهمية الدراسة ودقتها.

خلاصة الفصل:

استخلصنا من خلال الدراسة النظرية في هذا الفصل أن البحث العلمي في الجزائر مازال يعاني نوعا ما من بعض السلبيات والنقائص في ميدان الجبائية، والتي أعطينا نظرة شاملة عنها باعتبارها من أهم مصادر الإيرادات العامة، حيث وجدنا أن الجبائية في الجزائر تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما الجبائية العادية والجبائية البترولية.

يعد النظام الجبائي الجزائري وليد تطورات عديدة لعل أهمها الإصلاحات التي باشرتها الجزائر سنة 1992 المؤسسة لنظام جبائي جديد جاء بثلاث ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل IRG، الضريبة على أرباح الشركات IBS، وضريبة الرسم على القيمة المضافة TVA، كما تبعت هاته الإصلاحات جملة من التعديلات والقوانين التكميلية المدرجة في قانون المالية والتي تهدف إلى تبسيط وتفعيل النظام الجبائي في الجزائر لكي يتمكن من القيام بالدور المنوط له والمتمثل في تحريك دواليب النشاط الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول مجلة الدراسات الجبائية

المبحث الأول: مدخل عام للمنصة الجزائرية
للمجلات العلمية ASJP ومجلة الدراسات الجبائية

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

بعد استعراضنا في الجانب النظري للبحث العلمي والجبائية وكذا النظام الجبائي الجزائري وأهم التعديلات التي جاءت بها الإصلاحات الجبائية في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل اعطاء صورة بحثية عن ميدان الجبائية عبر دراسة مجلة علمية بتخصصات جبائية من خلال عرض لمحة حول المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP التي تدرج ضمنها مجلة الدراسات الجبائية وذلك بتقديم تعريف لكل منها وإبراز دورهما والمجلدات الخاصة بالمجلة، بعد ذلك سنقوم بدراسة تحليلية حول توزيع مقالات و منشورات المجلة، عبر فئات جبائية خلال الفترة (2012-2021)، ثم نقوم بتحليل المقالات وتفسيرها حسب: الجنس، المؤلفين وانتمائهم، المرتبة الأكاديمية، اللغة، المناهج، المراجع، إضافة إلى توزيع المؤلفين الأكثر إنتاجا للمقالات.

هذا ما سيتم عرضه في هذا الفصل من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للمنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ومجلة الدراسات الجبائية.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: مدخل عام للمنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ومجلة الدراسات الجبائية

حرصا ورغبة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري على الارتقاء بواقع المجلات العلمية قامت بتأسيس نظام وطني تسعى من خلاله إلى تسهيل سيرورة المعلومات العلمية والتقنية، حيث ظهر النظام في شكل منصة إلكترونية تم تهيئها لتكون أرضية إلكترونية لإدارة عمليات النشر العلمي الجامعي وتسهيل إجراءاته مع ضمان وصول وإتاحة ما ينشر من مقالات وأعمال وأبحاث للجميع دون أي عوائق، وعليه سنقوم في هذا المبحث بعرض الجزء النظري للمنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP من خلال إعطاء لمحة عنها، إضافة إلى تقديم نظرة عامة عن مجلة الدراسات الجبائية التي تندرج ضمن المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ، وذلك اعتمادا على معطيات هذه المنصة ومجلة الدراسات الجبائية.

المطلب الأول : لمحة حول المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP

سنتناول في هذا المطلب لمحة حول المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP من خلال تعريفها وتخصصاتها العلمية، وبعدها نقوم بعرض أهم خدماتها ودورها في دعم البحث والنشر العلمي وكيفية عملها كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP

هي عبارة عن منصة إلكترونية للمجلات العلمية الوطنية من إشراف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني تهدف إلى تمكين الباحثين الراغبين في نشر أبحاثهم ومقالاتهم العلمية مع اختيار المجلة العلمية المناسبة لاهتماماتهم العلمية والبحثية¹.

¹ عبد القادر غزال، وفاء بورحلي، المعرفة العلمية في الفضاء الافتراضي عبر المواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي من ضروريات الإتاحة إلى سبل الإغناء: دراسة وصفية تحليلية لإتاحة الدوريات العلمية عبر المواقع الإلكترونية للجامعات الجزائرية، متاح على الموقع الإلكتروني:

وتهدف المنصة بالدرجة الأولى إلى القضاء على عوائق النشر التي لطالما كان يعاني منها الباحث الأكاديمي الجزائري، كمجهولية مصير المقال المرسل، التحيز في عملية النشر من قبل هيئات تحرير المجلات ناهيك عن نقص التواصل بين الباحث وفريق عمل المجلة وغيرها من المشاكل والصعوبات¹.

ما يمكن القول أنها جاءت كوسيلة لحماية الباحثين من الوقوع في فخ المجلات الوهمية أو الناشرين المفترسين، فهي بمثابة ضمانة لوصول المقال المراد نشره، حيث تعتبر الطرف الثالث بين الباحث والناشر.

الفرع الثاني: التخصصات العلمية التي تغطيها مجلات المنصة ASJP

تتمثل أهم التخصصات العلمية التي تغطيها مجلات المنصة ASJP وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يوضح التخصصات العلمية التي تغطيها مجلات المنصة ASJP

العلوم الفيزيائية والهندسة	علم المناعة وعلم الأحياء الدقيقة
الفنون والعلوم الإنسانية	علوم المادة
الكيمياء الحيوية وعلم الوراثة والبيولوجيا الجزيئية	الرياضيات
الأعمال، الإدارة والمحاسبة	الطب
الهندسة الكيميائية	علم الأعصاب
الكيمياء	التمريض
الإعلام الآلي	علم الصيدلانية، علم السموم الصيدلانيات
علوم القرار	علم الفلك
طب الأسنان	علم النفس
علوم الأرض والكواكب	العلوم الاجتماعية
الاقتصاد، الاقتصاد القياسي والمالية	الطب البيطري
الطاقة	علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية
الهندسة	العلوم الإسلامية
علوم البيئة	تخصصات أخرى

المصدر: <https://www.asjp.cerist.dz>

¹ عبد المالك بن السبتي، رميسة سدوس، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP بين تطوير البحث العلمي وتجسيد التوجه نحو النفاذ الحر للمعلومات، متاح على الموقع الإلكتروني:

الفرع الثالث: خدمات ودور المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP في دعم البحث والنشر العلمي

أولاً- خدمات المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP:

وتتمثل أبرز الخدمات التي تقدمها المنصة فيما يلي¹:

- إمكانية فتح حساب في المنصة وتعدد الخيارات كمؤلف أو كمحكم أو كمدير لمجلة؛
- المقالات الأخيرة المنشورة لعشرة مجلات الأخيرة في المنصة؛
- المجلات الجديدة التي تم إدراجها في المنصة؛
- تقدم إحصائيات جديدة لحظة بلحظة عن عدد المقالات المنشورة حديثاً؛
- العشر مقالات الأكثر تحميلاً عبر المنصة؛
- خدمة البحث البسيط والبحث المتقدم.

ثانياً: دور المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP في دعم البحث والنشر العلمي

تتمثل أدوار المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP في دعم البحث والنشر العلمي فيما يلي²:

- وسيلة فعالة للتعريف بالإنتاج العلمي المنشور في المجلات العلمية التي ظلت حبيسة في الشكل الورقي لمدة طويلة؛
- أداة مهمة تساهم في إعلام الباحثين والأساتذة بالمجلات العلمية المحكمة لنشر بحوثهم فيها أو الاعتماد عليهم من أجل الترقيات العلمية؛
- تساهم بشكل كبير في تداول البحوث في سياق ما يعرف بالنشر الأكاديمي؛
- وسيلة لتخطي مشاكل النشر في الجامعات الجزائرية من خلال توفيرها لإمكانية إرسال الأعمال والبحوث بطريقة مباشرة إلى فريق عمل المجلة المختارة من طرف الباحث؛
- تعتبر مشروع وطني يساهم بشكل كبير في دعم وإثراء المحتوى الرقمي على شبكة الأنترنت.

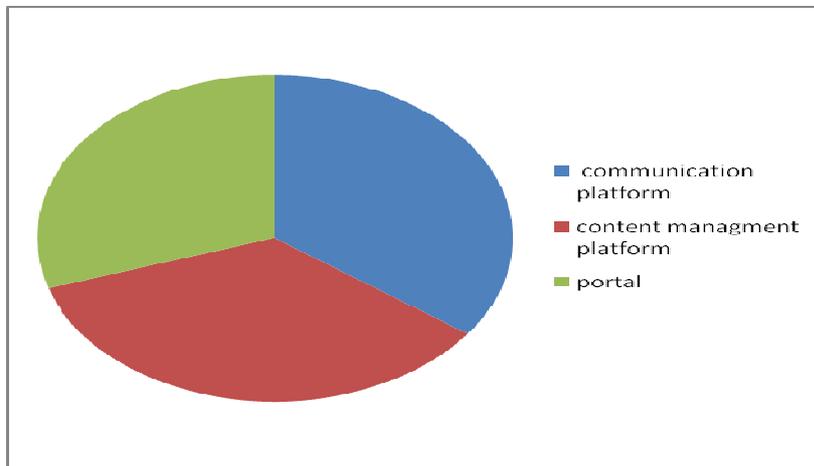
¹- رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر العلمي الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص: 246.

²- المرجع السابق، ص: 246-247.

ثالثا: كيفية عمل المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP

تعمل المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP وفق النموذج المثالي لمنصات النشر الإلكتروني والوصول الحر للمجلات الإلكترونية الذي يتكون من العناصر التالية¹:

- نظام الاتصالات THE COMMUNICATION SYSTEM: وهو النظام الأساسي الذي يربط بين المؤلف وهيئة التحرير.
- نظام إدارة المحتوى CONTENT MANAGEMENT: وهو النظام المسؤول عن تنسيق المحتوى ونشره.
- بوابة النظام THE PORTAL: تكمن القيمة الحقيقية للمجلات الإلكترونية في الوصول إليها مع إمكانية تحميلها ونسخها واستخدامها وتوزيعها، وتمثل بوابة المنصة الواجهة التي يتم من خلالها الوصول إلى تلك المجلات العلمية من خلال خدمة البحث سواء البسيط أو المتقدم وعرض النتائج بكل سهولة ومرونة وفاعلية.
- الشكل رقم (03): يوضح المكونات الأساسية لمنصات البحث العلمي والوصول الحر للمجلات الأكاديمية الإلكترونية



المصدر: : koohaang Alex , Harman kheit, **the academic open Access E-journal**

Platform ans portal, information science journal, Eli Cohen, vol:9, p-p 71-81.

¹ koohaang Alex , Harman kheit, **the academic open Access E-journal** : **Platform ans portal, information science journal**, Eli Cohen, vol: 09, p-p: 71-81.

فمن خلال معاينة المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP تبين أنها تعمل بواسطة نظام إلكتروني يمكن من خلاله هيكلة وتنظيم المجلات من أجل تصنيفها وفق معايير، حيث تتضمن كل مجلة البيانات الوصفية الخاصة بها (اسم المجلة، جهة إصدارها، تخصصها العلمي، فريق تحريرها، الرقم المعياري الدولي ISSN، سنة إنشاء المجلة، فترات صدورها، البيانات الخاصة بإعدادها، النصوص الكاملة للبحوث والمقالات العلمية...)، من أجل توفير إمكانية الاتصال بأعضاء هيئة التحرير والمراجعين وإتباع المقالات المرسله من خلال " لوحة المؤشرات " أو ما يعرف بلوحات التحكم، والتي تنقسم هي الأخرى إلى وحدات " الوحدة الخاصة بالمجلات " التي اختارها الباحث، "الوحدة الخاصة بالمقالات المرسله"، " الوحدة الخاصة بالمقالات في طور المعالجة "، " الوحدة الخاصة بالمقالات المرفوضة " و" الوحدة الخاصة بالمقالات المقبولة" ناهيك عن " وحدة الرسائل" بين الطرفين (الباحث وفريق المجلة).

المطلب الثاني: نظرة عامة عن مجلة الدراسات الجبائية

سنتناول في هذا المطلب تعريف مجلة الدراسات الجبائية وإبراز دورها ومجلداتها المختلفة فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم مجلة الدراسات الجبائية

أولاً: تعريف مجلة الدراسات الجبائية

هي مجلة دورية علمية محكمة دولية، تصدر مرتين في السنة من قبل مختبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية باعتبارها المجلة الوحيدة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة البليدة - الجزائر.

الفرع الثاني: دور مجلة الدراسات الجبائية

وهذه المجلة بدورها تهتم بنشر الدراسات والبحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها وتحترم أساسيات وأصول البحث العلمي والمنهج العلمي لكتابة وتحرير المقالات العلمية في مجال الضرائب والمالية العامة حيث تخضع جميع المخطوطات والدراسات التي تصل إلى المجلة للمراجعة من قبل هيئة التحرير أولاً، ثم إرسالها إلى المحكمين ذوي الخبرة والتخصص في مجال البحث، الذين يتم تعيينهم من قبل هيئة تحرير المجلة.

كما ترحب المجلة بالبحوث والدراسات من جميع الباحثين في جميع أنحاء العالم، وتشجع الدراسات النقدية وكذلك البحوث التطبيقية المتعلقة بنطاق المجلة، سواء تلك المقدمة من باحثين دوليين أو تلك المعتمدة من قبل مراكز البحث والدراسة.

ومن أهم إضافات ومساهمات مجلة الدراسات الجبائية كسر جميع القيود في النشر وتحقيق التداول الحر للمعلومات والتراكم المعرفي إضافة إلى استيعابها لعدد كبير من المقالات وشفافيتها في تقييم ومعالجة المقالات المدعاة بها، وأيضا إمكانية متابعة أصحاب المقالات لجميع مراحل عملية النشر.

الفرع الثالث: مجلدات مجلة الدراسات الجبائية

هناك أكثر من مجلد في مجلة الدراسات الجبائية حيث تنوع إلى 10 مجلدات خلال الفترة (2012-2021) وبدورها قسمت إلى عدد أو عددين أو أكثر خلال كل ثلاثي في السنة التي نشر فيها، وتنقسم هذه المجلدات إلى ما يلي:

- المجلد رقم 01:

يتكون من عدد واحد فقط، تم نشره خلال الثلاثي الأخير في 12 ديسمبر من سنة 2012، يحتوي على تسعة مقالات منها سبعة باللغة العربية واثنين باللغة الأجنبية حيث تندرج أغلبيتها حول تمويل الجماعات المحلية والجبائية المحلية والامركزية الجبائية.

- المجلد رقم 02:

يتكون من عددين، العدد الأول تم نشره خلال الثلاثي الثاني في 18 جوان 2013، يحتوي على عشرة مقالات منها سبعة باللغة العربية وثلاثة باللغة الأجنبية أغلبيتها حول الرقابة الجبائية واللامركزية الجبائية والجبائية الدولية، أما العدد الثاني تم نشره خلال الثلاثي الأخير من نفس السنة، يحتوي على ثمانية مقالات منها سبعة باللغة العربية وواحدة باللغة الأجنبية، تندرج معظمها حول اللامركزية الجبائية والجبائية البيئية.

- المجلد رقم 03:

يتكون من عددين، العدد الأول تم نشره خلال الثلاثي الثاني في 14 جوان 2014 يتضمن ثمانية مقالات باللغة العربية، تنحصر معظمها حول الجبائية المحلية والجبائية الإلكترونية إضافة إلى التهرب الضريبي، في حين العدد الثاني يتضمن ثلاثة مقالات اثنتان منها باللغة العربية وواحدة باللغة الأجنبية معظمها حول الجبائية العادية والذي تم نشره في الثلاثي الأخير من نفس السنة.

- المجلد رقم 04:

يحتوي على عديدين، الأول نشر خلال الثلاثي الثاني في 12 جوان 2015 تتدرج تحته ستة مقالات باللغة العربية أغلبيتها حول التحفيزات الجبائية وتأثيراتها، إضافة إلى التدقيق الجبائي والإصلاحات الجبائية. والثاني تم نشره ضمن الثلاثي الأخير من نفس السنة يحتوي على ستة مقالات منها خمسة باللغة العربية وواحدة باللغة الأجنبية حيث تتدرج معظمها حول التهرب الضريبي والضرائب البترولية والبيئية.

- المجلد رقم 05:

يتكون من عديدين، العدد الأول تم نشره خلال الثلاثي الثاني في 17 جوان 2016 ويحتوي على ستة مقالات خمسة منها باللغة العربية وواحدة باللغة الأجنبية، تتحصر معظمها حول النظام الضريبي الجزائري والنظام المحاسبي المالي وظاهرة التهرب الضريبي، في حين العدد الثاني تم نشره خلال الثلاثي الرابع في 13 ديسمبر 2016 ويحتوي على سبعة مقالات منها خمسة باللغة العربية واثنان باللغة الأجنبية، تتدرج أغلبيتها حول النظام الضريبي والمحاسبي إضافة إلى الحوافز الجبائية.

- المجلد رقم 06:

يتكون من عديدين، العدد الأول تم نشره خلال الثلاثي الثاني في 18 جوان 2017 ويحتوي على ستة مقالات باللغة العربية، تتحصر معظمها حول الضرائب البيئية والتهرب الضريبي، وأما العدد الثاني تم نشره خلال الثلاثي الأول في 15 مارس 2018 ويحتوي على ثلاثة مقالات باللغة العربية حيث تتحصر أغلبيتها حول ممارسي المهن المحاسبية في الحد من مكافحة الفساد والريح الجبائي.

- المجلد رقم 07:

يتكون من عديدين، العدد الأول تم نشره خلال الثلاثي الثاني في 12 جوان 2018 ويحتوي على ثمانية مقالات باللغة العربية تتحصر معظمها حول الرقابة الجبائية ومكافحة الغش الضريبي، في حين العدد الثاني تم نشره خلال الثلاثي الأول في 4 جانفي 2019 ويحتوي على ستة مقالات باللغة العربية تتدرج أغلبيتها حول الاتفاقيات الجبائية الدولية والسياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- المجلد رقم 08:

يتكون من عديدين، العدد الأول تم نشره خلال الثلاثي الثاني في 30 جوان 2019 ويحتوي على سبعة مقالات منها ستة باللغة العربية وواحدة باللغة الأجنبية حيث تتدرج أغلبيتها حول التجارة الإلكترونية والحكومة الجبائية، وأما العدد الثاني تم نشره خلال الثلاثي الرابع في 30 ديسمبر 2019 ويحتوي على ستة مقالات باللغة العربية، تتحصر معظمها حول النظام الجبائي والمحاسبي والجباية المحلية والبيئية.

- المجلد رقم 09:

يحتوي على عشرين عدد الأول نشر خلال الثلاثي الأول في 07 جويلية 2020 تندرج تحته ستة مقالات باللغة العربية حيث معظمها حول الحوافز الجبائية والمعالجة الجبائية للفروق المؤقتة، في حين العدد الثاني نشر ضمن الثلاثي الأخير في 31 ديسمبر من نفس السنة الذي تندرج تحته سبعة مقالات باللغة العربية فقط أغلبيتها حول الرقابة الجبائية والمالية إضافة إلى الإعفاءات الضريبية.

- المجلد رقم 10:

يتضمن عشرين، الأول تم نشره خلال الثلاثي الثالث في 07 جويلية من سنة 2021 يحتوي على تسعة مقالات منها ستة باللغة العربية وثلاثة باللغة الأجنبية، تنحصر معظمها حول تأثير فيروس كورونا على الجباية والمعالجة الضريبية إضافة إلى الجباية المحلية والإلكترونية. في حين العدد الثاني نشر في 31 ديسمبر من نفس السنة يحتوي على تسعة مقالات باللغة العربية فقط، تندرج معظمها حول الرقابة الجبائية وآلياتها، إضافة إلى السياسة الضريبية في جائحة covid 19 والتجارة الإلكترونية.

وتندرج هذه المجلدات في الجدول التالي:

الجدول رقم(06): يوضح عدد أو حجم المقالات الجبائية في مجلة الدراسات الجبائية للفترة (2012-2021)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
عدد المقالات	9	19	11	12	13	9	14	13	15	16	131
المجلد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	-
العدد	1	2-1	2-1	2-1	2-1	2-1	2-1	2-1	2-1	2-1	-

المصدر: من إعداد الطلبة الباحثين اعتمادا على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بتحليل مجلة الدراسات الجبائية من خلال دراسة مقالات ومنشورات هذه المجلة عبر فئات جبائية حسب التدرج الزمني (2012-2021)، وكذا توزيع المقالات حسب الفئات الأكثر تداولاً ومتوسطة التداول والأقل تداولاً وأيضاً ادراج التحويلات العشر الأكثر تنزيلاً ضمن مجلة الدراسات الجبائية، إضافة إلى عرض متغيرات المجلة المتمثلة في الجنس، عدد المؤلفين، المرتبة الأكاديمية، المؤلفين الأكثر إنتاجاً للمقالات، اللغة، النهج والمراجع.

المطلب الأول: دراسة مقالات ومنشورات مجلة الدراسات الجبائية عبر فئات جبائية حسب التدرج الزمني (2012 – 2021)

سننطلق خلال هذا المطلب إلى توزيع مقالات ومنشورات مجلة الدراسات الجبائية حسب فئات جبائية، ثم سنقوم بتقسيم هذه الفئات إلى ثلاث حالات مختلفة.

الفرع الأول: توزيع مقالات ومنشورات مجلة الدراسات الجبائية عبر فئات جبائية

من أجل معرفة الفئات الجبائية التي تتركز فيها مختلف المقالات الجبائية ندرج الجدول التالي الذي يقدم الإحصائيات الخاصة بتوزيع مقالات ومنشورات المجلة عبر فئات جبائية حسب التدرج الزمني للفترة (2012 – 2021).

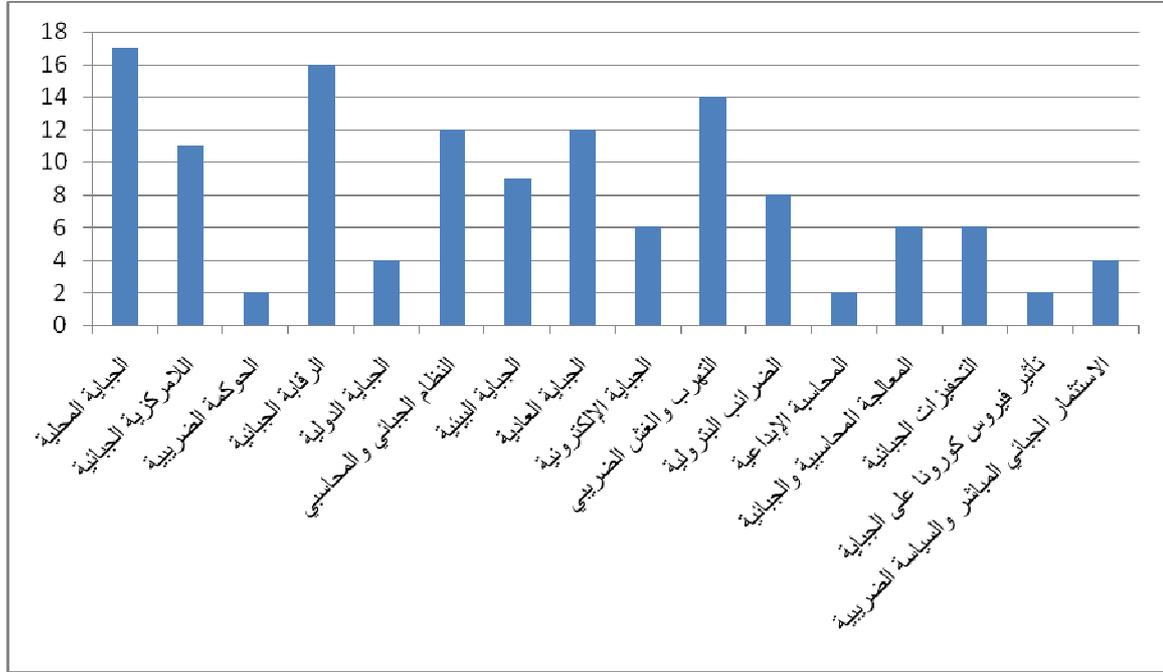
الجدول رقم (07): يوضح توزيع مقالات ومنشورات مجلة الدراسات الجبائية حسب فئات جبائية مختلفة

النسبة %	عدد المقالات	الفئات الجبائية
12.98	17	الجبائية المحلية
8.40	11	اللامركزية الجبائية
1.53	2	الحكومة الضريبية
12.21	16	الرقابة الجبائية
3.05	4	الجبائية الدولية
9.16	12	النظام الجبائي والمحاسبي
6.87	9	الجبائية البيئية
9.16	12	الجبائية العادية
4.58	6	الجبائية الإلكترونية
10.69	14	التهرب والغش الضريبي
6.11	8	الضرائب البترولية
1.53	2	المحاسبة الإبداعية
4.58	6	المعالجة المحاسبية والجبائية
4.58	6	التحفيزات الجبائية
1.53	2	تأثير فيروس كورونا على الجبائية
3.05	4	الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية
100	131	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة الجدول السابق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (04): يوضح توزيع مقالات ومنشورات مجلة الدراسات الجبائية حسب فئات جبائية مختلفة



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجلة الدراسات الجبائية

يوضح الجدول رقم (03) والشكل رقم (02) توزيع مقالات ومنشورات مجلة الدراسات الجبائية حسب فئات جبائية والمصنفة في الصنف C مما يدل على ضرورة التزام الدوريات المصنفة بالمعايير المطلوب توفرها من طرف اللجنة الوطنية لتأهيل الدوريات العلمية، كما يشكل مصدر قلق بالنسبة للباحثين الذين ينشرون أبحاثهم بغرض مناقشة أطروحة الدكتوراه أو الترقية، حيث كانت أغلب المقالات الجبائية تتمحور حول الرقابة الجبائية، الجبائية المحلية، النظام الجبائي والمحاسبي، الجبائية العادية، التهرب والغش الضريبي واللامركزية الجبائية من 2012 إلى 2021.

نلاحظ أن فئة الجبائية المحلية في المرتبة الأولى بنسبة 12.98% بما يعادل 17 مقالة موزعة خلال الفترة (2012-2021)، في حين تحظى فئة الرقابة الجبائية المرتبة الثانية بنسبة 12.21% بما يعادل 16 مقالة، وأن فئة التهرب والغش الضريبي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 10.69% بما يعادل 14 مقالة، وتليها كل من فئة الجبائية العادية والنظام الجبائي والمحاسبي في المرتبة الرابعة بنسبة 9.16% بما يعادل 12 مقالة، ثم تأتي فئة اللامركزية الجبائية المرتبة الخامسة بنسبة 8.40% تمثل ما يعادل 11 مقالة، في حين

تأتي فئة الجباية البيئية والضرائب البترولية بنسبة 6.87% و 6.11% على التوالي ما يعادل تسعة مقالات وثمانية مقالات على التوالي.

كما نلاحظ أن كل من فئة الجباية الإلكترونية وفئتي المعالجة المحاسبية والجبائية والتحفيزات الجبائية تمثل 4.58% بما يعادل ستة مقالات، ثم تأتي فئة الجباية الدولية وفئة الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية بنسبة 3.05% بما يعادل أربع مقالات، لتأتي في الأخير كل من فئة الحوكمة الضريبية وفئة تأثير فيروس كورونا على الجباية وفئة المحاسبة الإبداعية بنسبة 1.53% ما يعادل مقالتين فقط خلال الفترة (2012-2021).

الفرع الثاني: توزيع المقالات حسب الفئات الأكثر تداولاً خلال الفترة (2012-2021)

سنقوم فيما يلي بعرض هذه الفئات خلال فترة الدراسة (2012-2021):

الجدول رقم (08): يوضح الفئات الجبائية الأكثر تداولاً للفترة (2012-2021)

اللامركزية الجبائية	النظام الجبائي والمحاسبي		الجبائية العادية		التهرب والغش الضريبي		الرقابة الجبائية		الجبائية المحلية		نسب الفئات الجبائية السنوات	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
3.05	4	0	0	0	0	0	0	0	0	3.82	5	2012
5.34	7	2.29	3	1.53	2	0	0	1.53	1	2.29	3	2013
0	0	0	0	0.76	1	0.76	1	0.76	1	3.83	5	2014
0	0	0	0	1.53	2	3.05	4	0.76	1	0	0	2015
0	0	0.76	1	2.29	3	2.29	3	1.53	2	0.76	1	2016
0	0	0	0	1.53	2	1.53	2	0	0	0	0	2017
0	0	1.53	2	0.76	1	0.76	1	0.76	1	0	0	2018
0	0	3.82	5	0	0	0.76	1	2.29	3	1.53	2	2019
0	0	0	0	0.76	1	1.53	2	2.29	3	0	0	2020
0	0	0.76	1	0	0	0	0	2.29	3	0.76	1	2021
8.40	11	9.16	12	9.16	12	10.69	14	12.21	16	12.98	17	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً لمعطيات مجلة الدراسات الجبائية

تبين معطيات الجدول (04) والشكل (03) الفئات الجبائية الأكثر تداولاً في مجلة الدراسات الجبائية للفترة (2012-2021) فنلاحظ أن فئة الجبائية المحلية أخذت الحيز الكبير في كتابة المقالات والمنشورات خلال هذه الفترة بنسبة 12.98% مقارنة بالفئات الأخرى، حيث كانت أعلى نسبة سنة 2012 و2014 بنسبة 3.82% وذلك راجع إلى أهمية الجماعات المحلية في تلك الفترة التي برزت في الولاية والبلدية لكونهما هيئتان تمثلان امتداداً لسلطة الدولة وسياستها على المستوى المحلي. إضافة إلى دور الجبائية المحلية في تمويل ميزانية البلديات والولايات باعتبارهما أقرب الهيئات للمواطن. فالجبائية المحلية بدورها تنقسم

إلى ضرائب محصلة لفائدة الجماعات والتي تتمثل في ضريبة الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني، وضرائب محصلة لفائدة البلديات فقط المتمثلة في الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الذبح ورسم الإقامة، وضرائب محصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية التي تتمثل في الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الأملاك وقسيمة السيارات.

كما نلاحظ ثبات في عدد مقالات فئة الرقابة الجبائية بنسبة 2.29% خلال الفترة (2012-2021) مقارنة بالسنوات السابقة التي بلغت نسب متفاوتة بين 0.76% و 1.53%، وهذا مرده أن الرقابة الجبائية كانت من أكثر المقالات تحريرا من خلال الإصلاحات الجبائية وجهود ومساعي الإدارة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي في الجزائر، في حين كانت فئة النظام الجبائي والمحاسبي وفئة الجباية العادية بنسبة إجمالية قدرت ب 9.16% ما يعادل 12 مقالة موزعة على الفترة (2012-2021) وهذا ما يدل أن فئة الجباية العادية برزت جل مقالاتها خلال السنوات 2013، 2014، 2015، 2016 لتتخضع سنتي 2017 و 2018 بنسبة 0.76% ما يعادل مقالة واحدة فقط، على عكس فئة النظام الجبائي والمحاسبي التي شهدت ارتفاع سنتي 2018 و 2019 بنسبة 2.29% ما يعادل ثلاثة مقالات مقارنة بالسنوات 2012 إلى 2017 التي لوحظت اختلالا في نسبة دراسة هذه الفئة.

ونلاحظ كذلك أن فئة اللامركزية الجبائية سنة 2012 قدرت نسبتها ب 3.05% بينما في سنة 2013 برزت بارتفاع قدر ب 2.29% عن سنة 2012 ما يعادل زيادة بثلاثة مقالات مقارنة بالسنوات من 2014 إلى 2021 التي شهدت انعدام في نسبتها نظرا لاهتمام الباحثين بدراسات أخرى في تلك الفترة.

كما تجدر الإشارة في الجدول السابق عن تصدر كل فئة جبائية للمرتبة الأولى خلال سنة معينة، حيث في سنتي 2012 و 2014 أخذت فئة الجباية المحلية الدرجة الأولى بنسبة 3.82% على غرار الفئات الأخرى، وفي سنة 2013 تحظى فئة اللامركزية الجبائية المرتبة الأولى بنسبة 5.34%، في حين كانت فئة التهرب والغش الضريبي لسنة 2015 تحتل المرتبة الأولى من بين الفئات الأخرى بنسبة 3.05%، بينما سنتي 2016 و 2017 احتلت فئتي التهرب والغش الضريبي، والجباية العادية المرتبة الأولى بنسبة 2.29% و 1.53% على التوالي، في حين تأتي فئتي الرقابة الجبائية والنظام الجبائي والمحاسبي في المرتبة الأولى بنسبة 1.53% سنة 2018، ثم تأتي فئة النظام الجبائي والمحاسبي المرتبة الأولى بنسبة 3.82% سنة 2019، في حين سنتي 2020 و 2021 احتلت فئة الرقابة الجبائية المرتبة الأولى بنسبة 2.29% على بقية الفئات الأخرى.

الفرع الثالث: توزيع المقالات حسب الفئات متوسطة التداول خلال الفترة (2012-2021)

سنقوم من خلال الجدول التالي بعرض هذه الفئات خلال فترة الدراسة (2012-2021):

الجدول رقم (09): يمثل الفئات متوسطة التداول للفترة (2012-2021)

التحفيزات الجبائية		المعالجة المحاسبية والجبائية		الجبائية الإلكترونية		الضرائب البترولية		الجبائية البيئية		نسب الفئات الجبائية
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1	0.76	0	0	0	0	0	0	0	0	2012
0	0	0	0	0	0	0	0	0.76	1	2013
0	0	0	0	0.76	1	0	0	0	0	2014
1	0.76	0	0	0	0	0.76	1	1.53	2	2015
1	0.76	1	0.76	0	0	0.76	1	0	0	2016
0	0	0	0	0	0	0	0	1.53	2	2017
0	0	1	0.76	1	0.76	2	1.53	0.76	1	2018
0	0	0	0	2	1.53	1	0.76	3	2.29	2019
2	1.53	1	0.76	0	0	2	1.53	0	0	2020
1	0.76	3	2.29	2	1.53	1	0.76	0	0	2021
6	4.58	6	4.58	6	4.58	8	6.11	9	6.87	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

تبين معطيات الجدول أعلاه الفئات الجبائية متوسطة التداول في مجلة الدراسات خلال الفترة (2012-2021)، فنلاحظ أن فئة الجبائية البيئية أخذت الحيز الكبير بنسبة 6.87% ما يعادل تسعة مقالات موزعة على الفترة (2012-2021)، حيث في السنوات الأولى نلاحظ إقبال ضعيف من قبل المؤلفين على تحرير وكتابة مقالات تضم هذه الفئة على غرار السنوات 2017، 2018، 2019 التي شهدت ارتفاعا بنسبة 4.58% ما يعادل ستة مقالات لكون الجبائية البيئية أداة من أدوات حماية البيئة ووسيلة من وسائل تقليل الأضرار البيئية التي تحدثها مختلف أنواع المؤسسات كمظهر من مظاهر تدخل الحكومة من أجل الحفاظ على البيئة عبر فرض مجموعة من الرسوم والضرائب البيئية لوضع حد للأنشطة المساهمة في التلوث

البيئي. في حين نلاحظ إقبال المؤلفين على كتابة مقالات ضمن فئة الضرائب البترولية خلال الفترة الزمنية (2015-2021) بنسب مقاربة تتراوح بين 0.76% و 1.53% ما يعادل مقالة إلى مقالتين خلال كل سنة وهذا مرده تسليط الضوء على أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول بالجزائر للفترة (2014-2018)، إضافة إلى مواصلة الإصلاحات الضريبية الهادفة لإحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية وهذا ما يفسر إقبال المؤلفين لتحرير كتاباتهم حول الجباية العادية التي بلغت مقالاتها 11 مقالة عكس الجباية البترولية بعدد ثمانية مقالات.

كما تجدر الإشارة أن كل من فئة الجباية الإلكترونية، فئة المعالجة المحاسبية والجبائية وفئة التحفيزات الجبائية أعطت نفس النسبة الإجمالية لعدد المقالات التي بلغت 4.58% ما يعادل ستة مقالات موزعة حسب كل سنة، فنجد أن المؤلفين أقبلوا على تحرير المقالات خلال السنوات الأخيرة من 2018 إلى 2021 وذلك يفسر من خلال لجوء الإدارة الضريبية للشبكة الإلكترونية التي تساهم بدورها في تحسين الخدمات المقدمة للخاضعين وتقليل تكاليف تسيير الضرائب وتحسين العلاقات ما بين الإدارة والخاضعين، في حين فئة المعالجة والمحاسبية وفئة التحفيزات الجبائية كانت مقالاتها موزعة عبر الفترة الزمنية (2015-2021) من خلال إقبال بعض المؤلفين على تحرير مقالاتهم التي تتراوح بين مقالة إلى ثلاثة مقالات بالنسب 0.76%، 1.53%، 2.29% على التوالي، وهذا ما يفسر مجموعة الإصلاحات الجبائية على الضرائب والرسوم ومختلف الالتزامات المحاسبية والجبائية.

ونلاحظ كذلك من الجدول السابق تصدر كل فئة جبائية للمرتبة الأولى خلال سنة معينة، حيث في سنة 2012 أخذت فئة التحفيزات الجبائية الدرجة الأولى بنسبة 0.76% على غرار الفئات الأخرى التي شهدت انعدام في نسبتها، وفي السنوات 2012، 2015، 2017، 2019 احتلت فئة الجباية البيئية المرتبة الأولى بنسبة 0.76%، 1.53%، 1.53%، 2.29% على الترتيب، بينما سنة 2014 كانت فئة الجباية الإلكترونية في المرتبة الأولى بنسبة 0.76%، في حين تأتي كل من فئة الضرائب البترولية، فئة المعالجة المحاسبية والجبائية، وفئة التحفيزات الجبائية في المرتبة الأولى بنسبة 0.76% خلال سنة 2016، لتحل سنة 2018 فئة الضرائب البترولية المرتبة الأولى بنسبة 1.53%.

الفرع الرابع: توزيع المقالات حسب لفئات الأقل تداولاً خلال الفترة (2012 - 2021)

سنقوم فيما يلي بعرض هذه الفئات خلال الفترة (2012-2021)

الجدول رقم(10): يمثل الفئات الأقل تداولاً للفترة (2012-2021)

تأثير فيروس كورونا على الجبائية		المحاسبة الإبداعية		الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية		الجبائية الدولية		نسب الفئات الجبائية
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
0	0	0	0	0	0	0	0	2012
0	0	0	0	0	0	0.76	1	2013
0	0	0	0	1.53	2	0	0	2014
0	0	0	0	0	0	0	0	2015
0	0	0.76	1	0	0	0	0	2016
0	0	0.76	1	0	0	0	0	2017
0	0	0	0	0	0	0	0	2018
0	0	0	0	0.76	1	0.76	1	2019
0	0	0	0	0	0	0	0	2020
1.53	2	0	0	0.76	1	1.53	2	2021
1.53	2	1.53	2	3.05	4	3.05	4	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً لمعطيات مجلة الدراسات الجبائية

تبين معطيات الجدول رقم(06) الفئات الجبائية الأقل تداولاً ونشراً للمقالات في مجلة الدراسات الجبائية للفترة (2012-2021) والمتمثلة في فئة الجبائية الدولية، فئة الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية، فئة المحاسبة الإبداعية وفئة تأثير فيروس كورونا على الجبائية.

نلاحظ من الجدول السابق أن فئة الجبائية الدولية لم تحظى بنسبة كبيرة في كتابة المقالات من طرف المؤلفين خلال الفترة (2012-2021)، ففي السنوات 2013، 2019، 2021 تم تحرير المنشورات بنسب متفاوتة تتراوح بين 0.76%-1.53% وهذا راجع للاختلاف بين التشريعات والقوانين المحلية الجبائية للدول التي تعتبر أهم الأسباب التي تعيق فعالية النظام الجبائي الدولي.

كما نلاحظ أن فئة الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية لم تلقى إقبالا من طرف المؤلفين، حيث بلغت نسبتها الإجمالية 3.05% ما يعادل 04 مقالات خلال السنوات 2014، 2019، 2021 وهذا

ما يفسر عدم وجود تشابه شبه تام فيما يخص الضمانات الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تطابق الحوافز الضريبية وحجم التدفقات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول وكذلك الاختلاف في التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستقرار السياسي وحجم السوق وتبعات الأزمة المالية، باعتبار السياسة الجبائية هي أحد مكونات مناخ الاستثمار التي تستخدمها الدول من أجل التأثير في قرارات المستثمرين وخاصة الأجانب، إلى أن دورها لا يظهر جليا إلا إذا كانت بقية العوامل والمحددات المكونة للمناخ الاستثمار في صورة جيدة.

ونلاحظ كذلك أن فئة المحاسبة الإبداعية شهدت انعدام في نسبتها خلال الفترة (2012-2015)، لترتفع بمعدل مئتين فقط خلال سنتي 2016 و2017، في حين لاحظنا أن فئة تأثير فيروس كورونا على الجبائية شهدت انعدام مستمر خلال الفترة (2012-2020)، لترتفع بمئتين سنة 2021 باعتبار فيروس كورونا فيروس مستجد ظهر سنة 2020 والذي تأثرت به الدول تأثيرا كبيرا ودفع بالاقتصاد العالمي إلى ركود من حيث الحجم والمدة غير المؤكدين ويواجه النظام المالي العالمي لتحدي المزدوج الممثل في الحفاظ على تدفق الائتماء وسط تراجع النمو وإدارة المخاطر المتزايدة، هذه الصدمة الخارجية وضعت النظام المالي تحت الضغط.

كما تجدر الإشارة إلى تصدر كل فئة جبائية للمرتبة الأولى في سنة معينة، حيث في سنة 2013 أخذت فئة الجبائية الدولية الدرجة الأولى بنسبة 0.76%، في حين سنة 2014 كانت فئة الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية في المرتبة الأولى بنسبة 1.53%، بينما تأتي فئة المحاسبة الإبداعية في المرتبة الأولى بنسبة 0.76% خلال سنتي 2016 و2017، لتحل كل من فئة الجبائية الدولية و فئة الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الضريبية المرتبة الأولى بنسبة 0.76% سنة 2019، وفي سنة 2021 تصدرت كل من فئة الجبائية الدولية و فئة تأثير فيروس كورونا على الجبائية المرتبة الأولى بنسبة 1.53%، و هذا على غرار السنوات 2012، 2015، 2018، 2020 التي شهدت انعدام في نسب الفئات الجبائية.

الفرع الخامس: التحميلات العشر الأكثر تنزيلا في مجلة الدراسات الجبائية

سنقوم من خلال الجدول التالي بإدراج المقالات العشر الأكثر تنزيلا في المجلة:

الجدول رقم (11): يوضح التحويلات أو المقالات الأكثر تنزيلا في مجلة الدراسات الجبائية

الرقم	عنوان المقال
1	النظام الضريبي الأمريكي والسويسري والجزائري (دراسة مقارنة).
2	دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري- دراسة حالة نيابة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة -.
3	أسباب وآليات التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته.
4	دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر.
5	رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الإدارة الجبائية نموذجا -.
6	شروط فعالية النظام الجبائي الضريبي الجزائري.
7	دور المنازعات الجبائية في حل الخلاف بين المكلف والإدارة الضريبية.
8	دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حالة: المراجعة الجبائية لملف جبائي على مستوى مديرية الضرائب لولاية مستغانم خلال السنوات 2011، 2012، 2013.
9	دور الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية في ترشيد استهلاك اعتمادات ميزانية الجماعات المحلية.
10	دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- دراسة تحليلية لبلدية عين فزة - تلمسان.

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مجلة الدراسات الجبائية

المطلب الثاني: عرض متغيرات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة تحليل الجوانب المتعلقة بمجلة الدراسات الجبائية المتمثلة فيما يلي: الجنس، عدد المؤلفين، المرتبة الأكاديمية والمؤلفين الأكثر إنتاجا للمقالات، إضافة إلى اللغة والنهج والمراجع.

الفرع الأول: خصائص الباحثين

سنتناول في هذا الفرع توزيع مقالات المجلة حسب كل من الجنس وعدد المؤلفين كما يلي:

أولاً: تطور المقالات المنشورة حسب الجنس والمؤلف خلال الفترة (2012-2021)

سنتناول في هذا الفرع توزيع مقالات المجلة حسب كل من الجنس وعدد المؤلفين كما يلي:

أ- توزيع المؤلفين حسب الجنس:

يتم توزيع المقالات حسب الجنس (ذكر/ أنثى) وفق الجدول التالي:

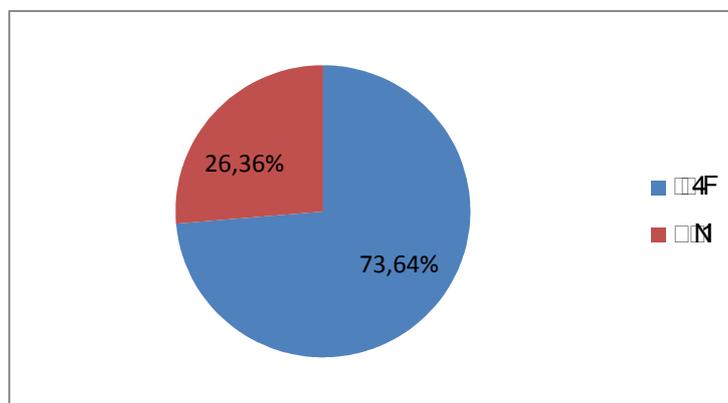
الجدول رقم (12): يمثل نتائج توزيع المؤلفين حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكر	162	73.64
أنثى	58	26.36
المجموع	220	100

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً لمعطيات مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة الجدول السابق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (05): يوضح نسبة المؤلفين حسب الجنس:



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً لمعطيات مجلة الدراسات الجبائية

حسب الجدول رقم (12) والشكل رقم (05) السابقين نلاحظ أن 162 مؤلف من جنس الذكور يقدر بنسبة 73.64% من المؤلفين، على غرار ذلك يوجد 58 مؤلف من جنس الإناث بنسبة 26.36% مقارنة بالعدد الإجمالي البالغ 220، ويفسر هذا أن فئة الذكور أخذت حيز كبير في كتابة ونشر المقالات على عكس الإناث وهذا راجع إلى تميز الرجل عن المرأة بالجرأة والمغامرة الاجتماعية والرغبة في مشاركة الجماعة في كتابة المقالات والبحوث ونشرها.

ب- تطور نشر المقالات حسب المؤلفين:

وهنا يتم توضيح نشر المقالات حسب المؤلفين وفق الجدول التالي:

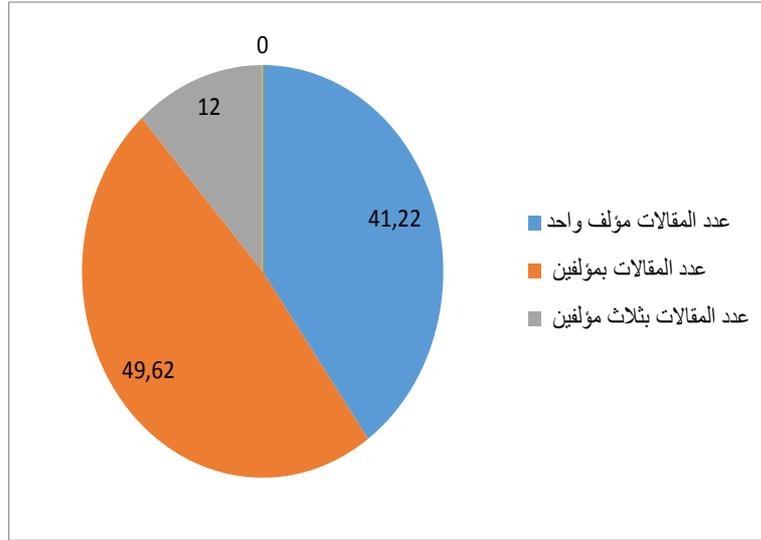
الجدول رقم (13): يوضح نتائج توزيع المقالات حسب العدد

عدد المؤلفين	عدد المقالات	%
1	54	41.22
2	65	49.62
3	12	9.16
المجموع	131	100

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة الجدول السابق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (06): يوضح نسبة المقالات حسب عدد المؤلفين



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات مجلة الدراسات الجبائية

نلاحظ من الجدول أن 54 مقالة كتبها مؤلف واحد تمثل ما يعادل 41.22% من المقالات التي أخذت حيز كبير في المجلد الثالث والرابع من المجلة لسنتي 2014 و 2015 لتتخفص خلال الفترة (2016-2020)، حيث تباطأ هذا السلوك تدريجيا من خلال تجميع المزيد من المؤلفين في المقالات وبالتالي تعزيز العمل الجماعي. في حين كان عدد المقالات ذات مؤلفين اثنين 65 مقالة ما يعادل 49.62% من المقالات.

كما نلاحظ أن 12 مقالة كتبها ثلاث مؤلفين تمثل ما يعادل 9.16% من المقالات.

كما تجدر الإشارة أن فئة العمل الثنائي بمؤلفين اثنين تصدرت المرتبة الأولى في كتابة المقالات، في حين فئة العمل الفردي بمؤلف واحد احتلت المرتبة الثانية على غرار فئة العمل الجماعي بثلاث مؤلفين التي احتلت المرتبة الثالثة والأخيرة في كتابة المقالات من أصل 131 مقال وهذا مرده أن المؤلفين أو الباحثين اعتمدوا في كتابة المنشورات والمقالات بنسبة كبيرة في بحثهم العلمي على مبدأ العمل الفردي والعمل المزدوج يرجع ذلك إلى ضعف علاقات التعاون بين الباحثين وقلة عددهم.

ج- تطور المنشورات حسب جنس المؤلفين والفترة (2012-2021):

والجدول التالي يوضح ذلك:

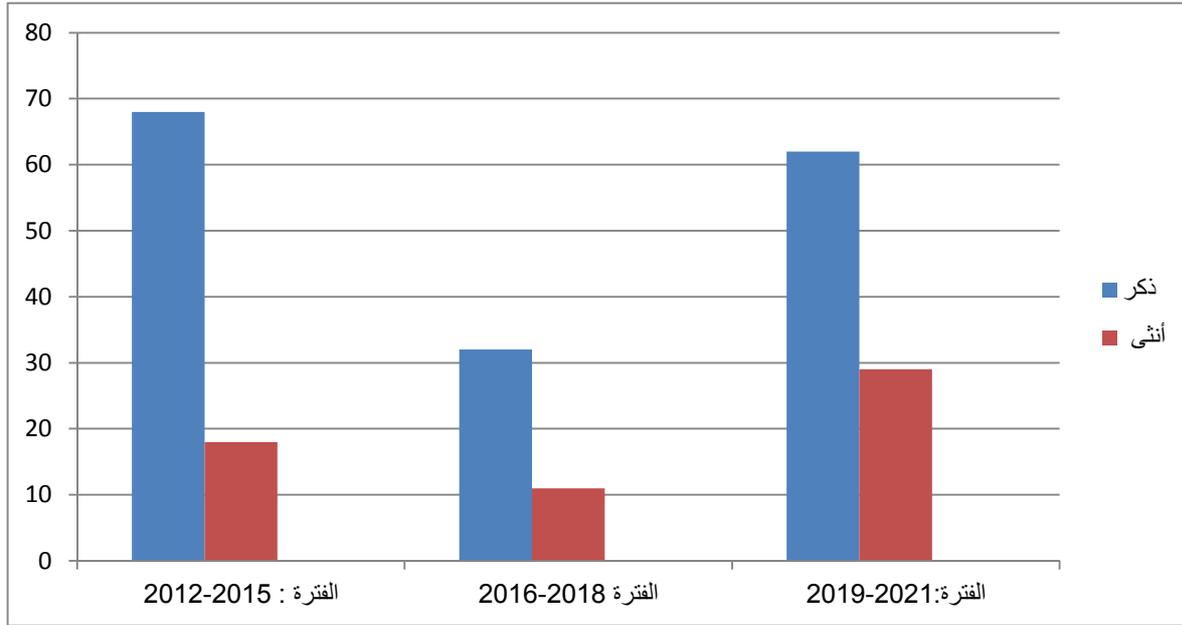
الجدول رقم (14): يمثل المقالات المنشورة حسب جنس المؤلفين والفترة 2012-2021

الجنس				إجمالي المؤلفين	الفترة
%	أنثى	%	ذكر		
31.03	18	41.46	68	86	2015 - 2012
18.97	11	19.51	32	43	2018 - 2016
50	29	37.80	62	91	2021 - 2019
100	58	100	164	220	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة الجدول السابق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (07): يمثل عدد المقالات المنشورة حسب جنس المؤلفين والفترة 2012-2021



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

تجدر الملاحظة في الجدول رقم (14) والشكل (07) أنه من الممكن فهم العلاقة بين الجنسين في العمل العلمي في كل من العلوم المالية والمحاسبية والعلوم الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلال منشورات مجلة الدراسات الجبائية أعطت نظرة كمية لنسبة عدد المقالات الذكور/ الإناث.

من الواضح أن هذه المؤشرات إذا لم نأخذ في الحسبان تحولات الأدوار التي تؤثر على مسارات الإناث المحددة في المجتمع العلمي، والمرتبطة أساساً بالمجال الخاص. ومع ذلك نلاحظ من الجدول أن الكتابة العلمية النهائية قد تم تمييزها في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 بنسبة 50% على نسبة الذكور التي قدرت 37.80% في نفس الفترة ومن المفترض أن تزداد هذه النسبة بسبب حقيقة أن عدد الطلاب الناجحين في مسابقة الدكتوراه عبر جامعات الوطن هم من النساء.

كما نلاحظ أنه في الفترة 2016-2018 نسبة الذكور تجاوزت نسبة الإناث ب 0.54%، وهذا يفسر إمكانية المرأة على تعزيز مكانتها في تحرير وكتابة مقالات و منشورات تجعلها تحتل الدرجة الأولى مع مرور العصور وبالتالي تحقيقها لنجاح كبير يحفزها على تطوير ذاتها في شتى المجالات. في حين عند بداية إنشاء المجلة خلال الفترة (2012-2021) كانت نسبة الذكور تمثل ما يعادل 41.46% على غرار نسبة الإناث التي بلغت 31.03%.

كما تجدر الإشارة أن ميزة المقال الأول تذهب إلى الكاتب مراد ناصر في مقاله بعنوان تمويل الجماعات المحلية وتحديات مكافحة الفساد الإداري المنشور في الثلاثي الرابع خلال سنة 2012.

ثانياً: توزيع المؤلفين حسب الانتماء

وذلك من خلال الجدول التالي:

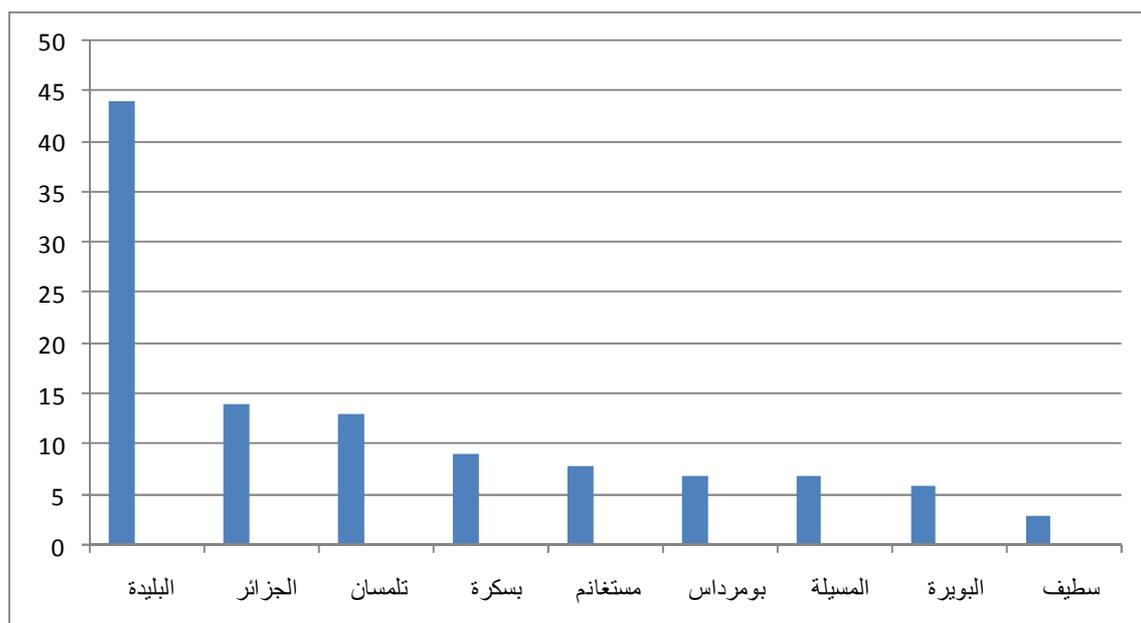
الجدول رقم (15): يمثل نتائج توزيع المؤلفين حسب الانتماء

الجامعة	عدد المؤلفين	%
البلدية	44	38.60
الجزائر	14	12.28
تلمسان	13	11.40
بسكرة	9	7.89
مستغانم	8	7.02
بومرداس	7	6.14
المسيلة	7	6.14
البويرة	6	5.26
سطيف	6	5.26
المجموع	114	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة الجدول السابق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (08): يوضح عدد المؤلفين حسب الانتماء



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجلة الدراسات الجبائية

يوضح الجدول أعلاه توزيع المقالات المنشورة داخل مجلة الدراسات الجبائية، حسب انتماء المؤلفين وعددهم.

فنلاحظ من خلال الجدول (15) والشكل (08) أنه منذ إنشاء المجلة، ساهمت المقالات بتنوع كبير من المؤلفين حسب انتمائهم بحيث جميع المؤلفين جزائريين.

كما نلاحظ أن المؤلفين الأكثر غزارة في المجلة هم من جامعة البليدة بنسبة 38.60%، يليهم من جامعة الجزائر بنسبة 12.28% ثم جامعة تلمسان بنسبة 11.40% لتليها جامعة بسكرة بنسبة 7.89% ثم تأتي جامعة مستغانم بنسبة 7.02% لتليهم كل من جامعة بومرداس والمسيلة بنسبة 6.14% لتأتي في الأخير باحثون من جامعة البويرة وسطيف بنسبة 5.25%.

ثالثاً: توزيع المقالات حسب المرتبة الأكاديمية

وذلك حسب الجدول التالي:

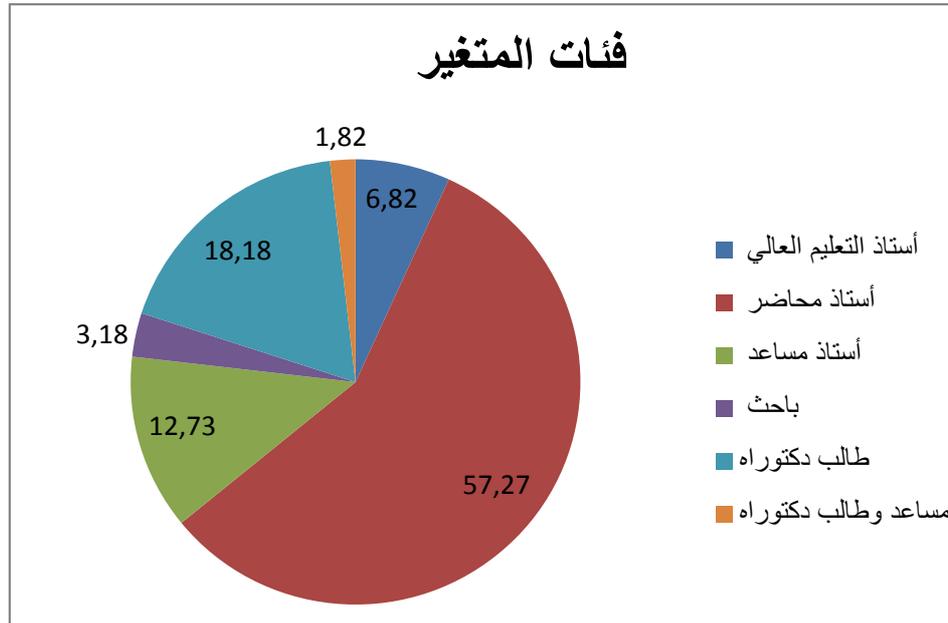
الجدول رقم(16): نتائج توزيع المؤلفين حسب المرتبة الأكاديمية

متغيرات الدراسة	فئات المتغير	العدد	%
المرتبة الأكاديمية	أستاذ التعليم العالي	15	6.82
	أستاذ محاضر	126	57.27
	أستاذ مساعد	28	12.73
	باحث	7	3.18
	طالب دكتوراه	40	18.18
	أستاذ مساعد وطالب دكتوراه	4	1.82
المجموع	-	220	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة الجدول السابق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (09): يمثل نسبة المؤلفين حسب المرتبة الأكاديمية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

اختلفت رتب المؤلفين بين أستاذ التعليم العالي، أستاذ محاضر، أستاذ مساعد، باحث، طالب دكتوراه، أستاذ مساعد وطالب دكتوراه معا. حيث جاءت أعلى نسبة مشاركة لفئة الأساتذة المحاضرين وذلك بنسبة 57.27%، لتليها فئة طلبة الدكتوراه بنسبة 18.18%، ثم فئة الأساتذة المساعدين بنسبة 12.73%، لتليها فئة أساتذة التعليم العالي بنسبة 6.82% ثم فئة الباحثين بنسبة 3.18% لتأتي في الأخير فئة الأساتذة المساعدين وطلبة الدكتوراه معا بنسبة 1.82%، وما يجدر الإشارة إليه أن اختيار هذه الفئات المختلفة من الباحثين لم يكن عشوائيا إنما لكون الأستاذ من أول مهامه البحث والنشر العلمي، وكذا الأمر بالنسبة لطلبة الدكتوراه فهم مجبرون على نشر مقالات علمية حتى يتسنى لهم مناقشة رسائل الدكتوراه.

رابعا: توزيع الباحثون الأكثر إنتاجا للمقالات وانتمائهم

وذلك من خلال الجدول التالي:

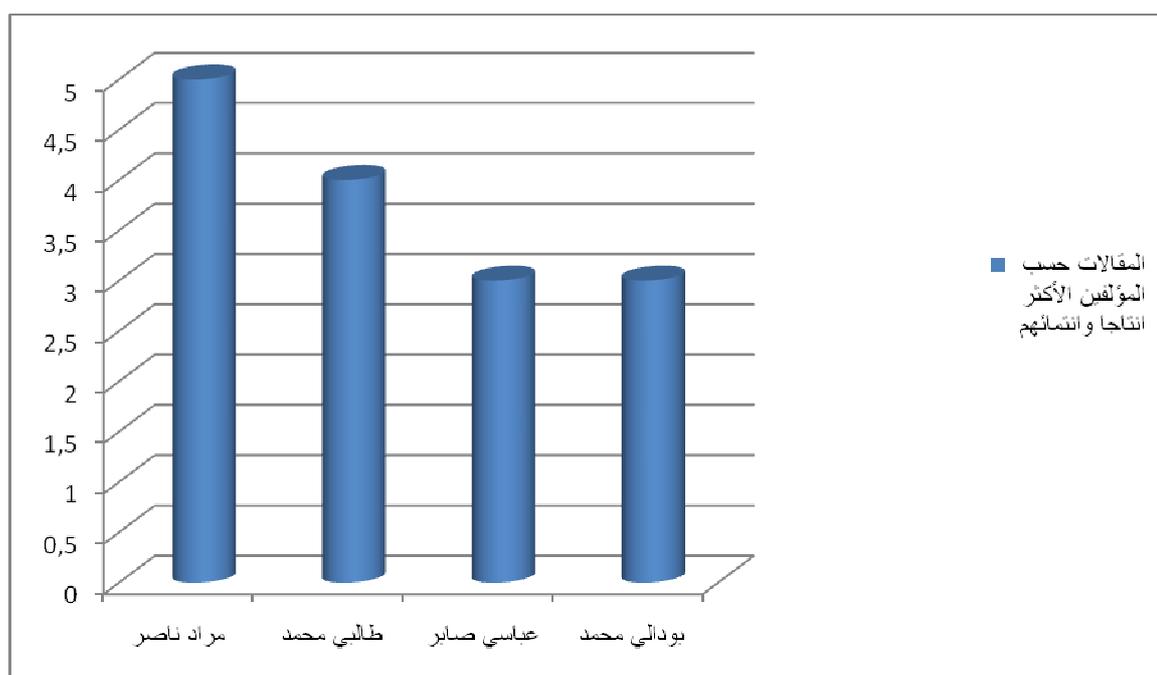
الجدول رقم (17): يمثل نتائج توزيع المقالات حسب المؤلفين الأكثر إنتاجا وانتمائهم

العدد	المؤلفين	عدد المقالات	الانتماء
1	مراد ناصر	5	البليدة
2	طالب محمد	4	البليدة
3	عباسي صابر	3	بسكرة
3	بودالي محمد	3	تندوف

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة الجدول السابق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (10): يمثل عدد المقالات المنشورة حسب المؤلفين الأكثر إنتاجا



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

من خلال الجدول نلاحظ أن الباحث مراد ناصر الأكثر إنتاجا لعدد المقالات المنشورة في المجلة بحوالي خمسة أعمال دراسية وبالتالي يتقدم على الأستاذ طالب محمد الذي بدوره احتل المرتبة الثانية بأربعة مخطوطات منشورة، كما احتل كل من الأستاذين عباسي صابر وبودالي محمد المرتبة الثالثة بعدد ثلاثة مقالات منشورة من طرف المجلة وهذا راجع إلى رغبة المؤلفين في نشر أعمالهم العلمية في مجلات مصنفة كما هو الحال في مجلة الدراسات الجبائية، إما من أجل مناقشة أطروحة الدكتوراه أو من أجل التأهيل

الجامعي والأستاذية مما يشجع جل الباحثين أو المؤلفين على الانضمام لمختلف المجالات العلمية المصنفة للتحرير والنشر.

الفرع الثاني: تحليل الجوانب المتعلقة بمجلة الدراسات الجبائية

يتضمن هذا الفرع تحليل الجوانب المتعلقة بمجلة الدراسات الجبائية المتمثلة فيما يلي: اللغة، النهج، المراجع.

أولاً: توزيع المقالات حسب نوع اللغة المستخدمة في المجلة

وذلك حسب الجدول التالي:

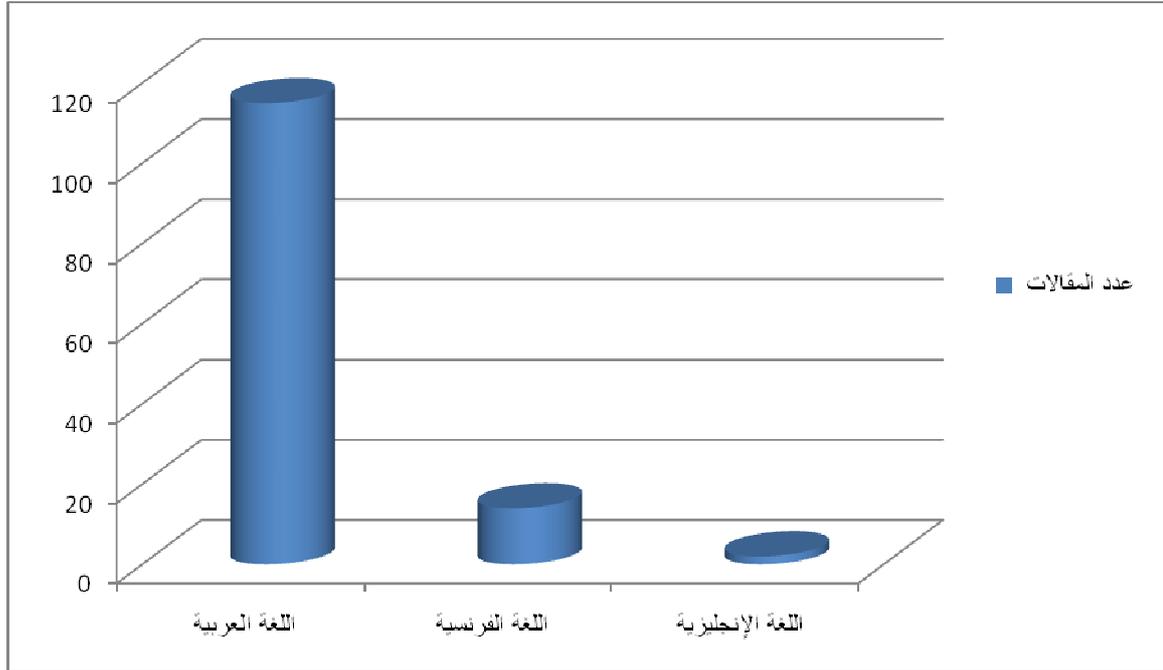
الجدول رقم (18): يمثل نتائج توزيع المقالات حسب نوع اللغة المستخدمة

السنوات	اللغة العربية	اللغة الفرنسية	اللغة الإنجليزية
2012	7	2	-
2013	15	4	-
2014	9	2	-
2015	11	1	-
2016	10	3	-
2017	6	-	-
2018	11	-	-
2019	18	-	1
2020	13	-	-
2021	15	2	1
المجموع	115	14	2

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة الجدول السابق وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (11): يمثل عدد المقالات حسب نوع اللغة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات مجلة الدراسات الجبائية

تعتمد مجلة الدراسات الجبائية على تعدد استخدام اللغة في المقالات. حيث يوضح الجدول السابق الاحترام التام لهذا الاستخدام كما يتبع تطور لغات النشر باستخدام ثلاث لغات مختلفة.

نلاحظ تمركز اللغة العربية في أعلى مرتبة ب 115 مقال يمثل ما يعادل 87.79% في كتابة وتحرير المقالات. فقد تم إدخال اللغة الفرنسية بعدد 14 مقال ما يعادل نسبة 10.69% على غرار اللغة الإنجليزية بمقاليتين فقط ما يعادل 1.53% من المقالات المنشورة وهذا مقارنة بالعدد الكلي للمقالات الأجنبية البالغ عددها 16 مقالة.

ثانياً: توزيع المقالات حسب النهج المتبع خلال الفترة (2012-2021)

وذلك وفق الجدول التالي:

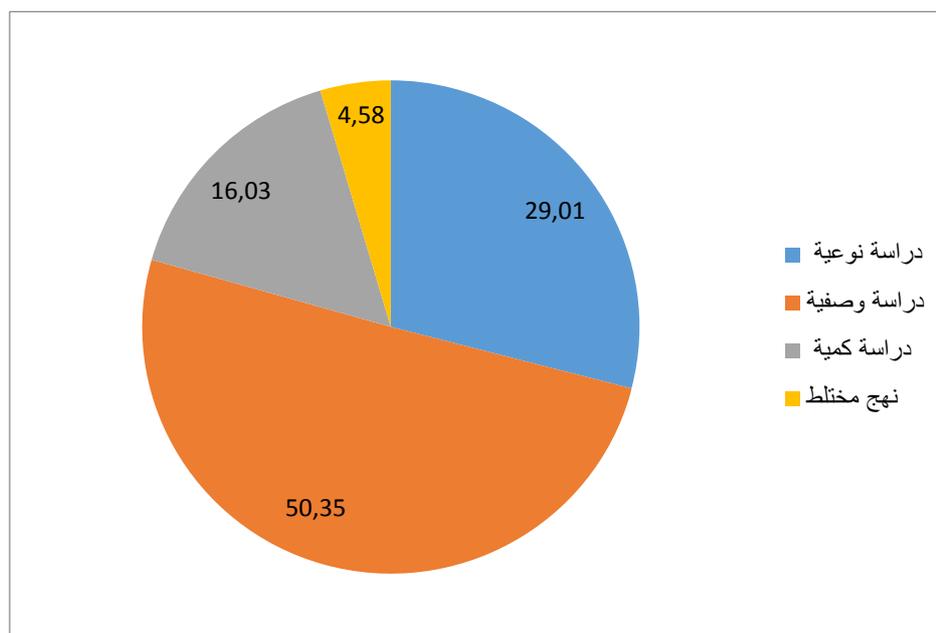
الجدول رقم (19): يمثل نتائج توزيع المقالات حسب النهج المتبع

نوع الدراسات والنهج /مقاربة	عدد المقالات	%
دراسات نوعية	38	29.01
دراسات وصفية	66	50.38
دراسات كمية	21	16.03
نهج مختلط	6	4.58
المجموع	131	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة هذا الجدول حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (12): يمثل نسبة المقالات المنشورة حسب نوع النهج المتبع



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجلة الدراسات الجبائية

من الجدول أدناه نلاحظ أن الدراسات الوصفية هي النوع السائد بنسبة 50.38% خلال الفترة 2013 إلى 2021 لكون كل المقالات المحتواة في تلك الفترة تضم جميع الدراسات التحليلية والنقدية الموجزة وكذلك تحليل البيانات الإحصائية التي يتم إدخالها في جداول أو رسوم بيانية، حيث أظهرت 66 مقالة اهتماما بهذا النهج. وهذا الأخير يعتمد على وصف وملخص البيانات وتحويلها للمعلومات بعد عملية المعالجة.

بالنسبة للدراسات النوعية التي بلغت نسبتها ما يعادل 16.03% في العقد الأول من المجلة لسنة 2012 والعقد الأخير، حيث أظهرت 21 مقالة من خلال تبنيها للجانب النظري للموضوع، فإن هذا النهج لم يلق قبولا جيدا لكون الدراسات النوعية تظل نفسها في الواقع بصفة غير مهمة.

أما بالنسبة للدراسات الكمية التي يبلغ عددها 38 وتمثل 29.01% والتي تزامنت مع المقالات المنشورة في الفترة (2014 - 2021).

ثالثا: إحصاء المراجع

وذلك من خلال إجراء مقارنة بين نوع وعدد المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية حسب الجدول التالي:

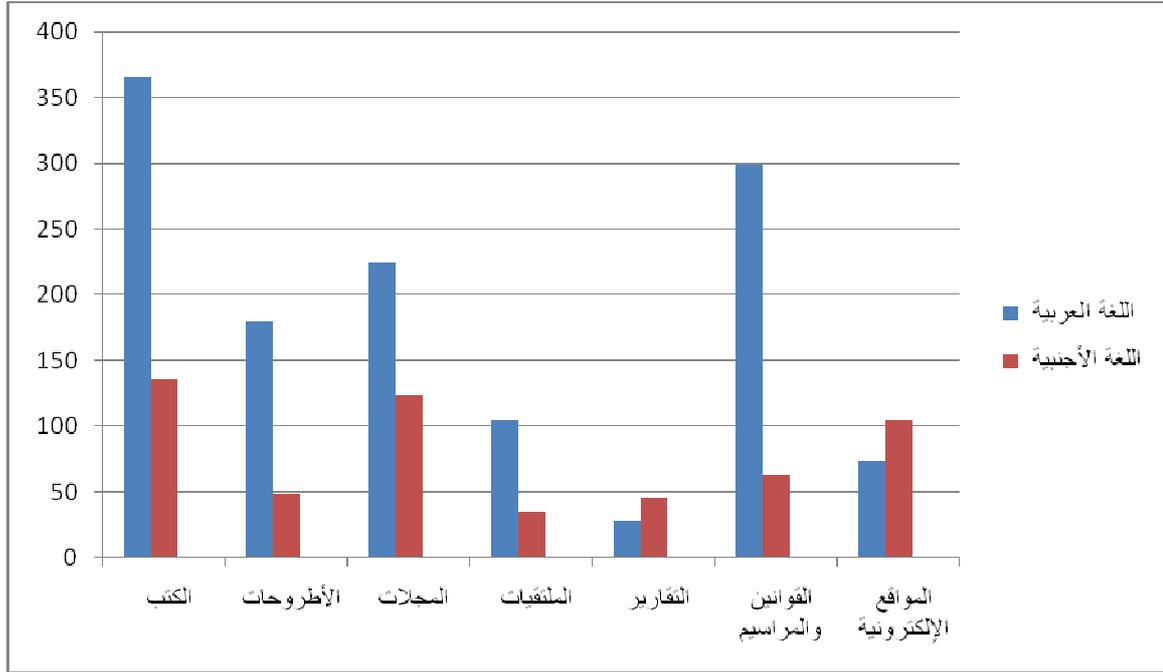
الجدول رقم (20): يوضح مقارنة بين عدد ونوع المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية

إحصاء المراجع														
اللغة الأجنبية							اللغة العربية							
المواقع الإلكترونية	القوانين والمراسيم	التقارير	الملتقيات	المجلات	الأطروحات	الكتب	المواقع الإلكترونية	القوانين والمراسيم	التقارير	الملتقيات	المجلات	الأطروحات	الكتب	
105	63	46	35	123	49	136	74	299	28	105	224	180	365	
557							1248							المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجلة الدراسات الجبائية

ويمكن صياغة هذا الجدول حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (13): يوضح مقارنة بين عدد ونوع المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مجلة الدراسات الجبائية

نلاحظ من معطيات الجدول رقم(14) والشكل رقم (13) تعدد المراجع إلى لغتين اللغة العربية واللغة الأجنبية حيث كانت اغلب المراجع باللغة العربية بعدد إجمالي قدر بـ 1248 مقارنة باللغة الأجنبية بعدد إجمالي 557 ، وبدورها تنوعت إلى كتب باللغة العربية 365 يقابلها 136 باللغة الأجنبية ، في حين كانت الأطروحات باللغة العربية تعادل 180 مقارنة باللغة الأجنبية بعدد 49 أطروحة وتليها المجلات بـ 224 باللغة العربية و123 باللغة الأجنبية .

كما نلاحظ أن كل من الملتقيات والتقارير بلغ عددها 105 ملتقى و 28 تقرير باللغة العربية على غرار اللغة الأجنبية التي بلغ عددها 35 ملتقى و 46 تقرير ، لتأتي بالأخير كل من المراسيم والقوانين ، والمواقع الإلكترونية بعدد 299 و74 على التوالي باللغة العربية مقارنة باللغة الأجنبية التي بلغ عددها 63 قانون و 105 موقع إلكتروني.

ومما سبق يمكن القول أن الباحثين اعتمدوا على الكتب بكمية كبيرة في انتقاء المراجع سواء باللغة العربية أو الأجنبية عن باقي أنواع المراجع الأخرى.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية لهذا الفصل والتي قمنا فيها بالتعرف على المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ومجلة الدراسات الجبائية في الجزائر والدور الذي تسعى لتحقيقه، كما قسمنا المقالات المنشورة في المجلة عبر فئات جبائية للفترة الزمنية (2012-2021) من خلال تفسيرها وتحليلها والتوصل إلى أن مجلة الدراسات الجبائية متعددة التخصصات تساهم في نشر وإتاحة الإنتاج المعرفي على نطاق واسع بين الأوساط الأكاديمية الجزائرية على مستوى منصة ASJP، من خلال تطور منشوراتها وبرز مكانتها العلمية في تقييم ومعالجة المقالات المداعة بها.

أما المبحث الأخير في هذا الفصل فقد تم من خلاله دراسة خصائص المؤلفين من خلال الجنس، عدد المؤلفين وانتمائهم، المرتبة الأكاديمية والباحثون الأكثر إنتاجا للمقالات عن طريق تحليل النتائج وتفسيرها، وبعد ذلك تمت دراسة الجوانب المتعلقة بمجلة الدراسات الجبائية المتمثلة في تحديد لغة المقالات، النهج المتبع في كل مقالة، وعرض المراجع المعتمدة من قبل المؤلفين في المجلة .



الخاتمة العامة

الخاتمة:

لقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى مواكبة البحث العلمي في ميدان الجباية وأثر الإصلاحات الجبائية على النظام الجبائي الجزائري، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على مجلة الدراسات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2012-2021) عن طريق دراسة وتحليل معطيات مقالات المجلة ومؤلفيها.

احتوى الفصل الأول على دراسة نظرية للبحث العلمي والجبائية كون البحث العلمي يمثل المحور الأساسي لتقدم البلدان وتطورها في مجال المعرفة العلمية إلا أن البحث العلمي في الجزائر بات يواجه مشاكل ومعوقات جعلته يحتل مراتب دنيا خاصة في ميدان الجباية وذلك راجع إلى عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للحاق بالأمم المتطورة، كما يلاحظ أن الجزائر دولة مستهلكة أكثر منها دولة منتجة فيما يخص البحث ويعود هذا لضعف ترمين نتائج البحث. وكذا كون الجباية تعتبر أداة ناجعة يمكن الاعتماد عليها في عملية التعبئة بشرط أن توفر الظروف المواتية للقيام بدورها كما يجب، وأيضا تناولنا بعض المفاهيم الأساسية للنظام الجبائي والإصلاح الجبائي في الجزائر.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد قمنا من خلاله بإجراء دراسة تطبيقية لمجلة الدراسات الجبائية عن طريق تحليل معطياتها ومقالاتها وأهم خصائص مؤلفيها، حيث توصلنا إلى أن مجلة الدراسات الجبائية لها هوية مجلة متخصصة في الجباية ولكنها تحشد تخصصات متعددة منها المحاسبة، وتنوعها من خلال تعدد سمات المؤلفين وانتمائهم ودرجتهم العلمية، وقد قمنا بتحليل 131 مقالة نشرت خلال الفترة المشار إليها التي تتيح لنا وضع خطة لتطوير المجلة من جهة، ومعرفة نوع المقالات المطلوبة كأولوية لتقديمها من جانب الباحثين من جهة أخرى.

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوع "مواكبة البحث العلمي في ميدان الجباية للإصلاحات الجبائية" تم اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- إن مجلة الدراسات الجبائية شهدت تطورا ملحوظا في عدد المقالات المنشورة خلال الفترة (2012-2021) وذلك راجع إلى اقبال الباحثين بنسبة كبيرة على تحرير مقالات بتخصصات جبائية مع المنافسة بينهم في الكتابة والنشر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- إن التنوع الذي شهدته مجلة الدراسات الجبائية في مواضيعها بين الجباية العادية والجباية البترولية، التهرب والغش الضريبي، اللامركزية الجبائية، الجباية الدولية والضرائب البيئية وغيرهم من المواضيع التي ساهمت في رفع جودة المقالات المنشورة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- إن مجلة الدراسات الجبائية احدى المجلات المؤثرة في مجال البحث الجبائي من خلال تشجيع وتوسيع الدراسات الجامعية الجزائرية خاصة في ميدان الجباية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

بعد إتمام هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى أن مجلة الدراسات الجبائية شهدت تطورا بارزا في عدد المقالات المنشورة خلال كل سنة باعتبارها المجلة الوحيدة التي تنشط في مجال الجباية وذلك من خلال الاقبال الكبير للباحثين على هذا النوع من التخصصات؛
- توصلت الدراسة إلى أن مجلة الدراسات الجبائية هي المجلة الوحيدة في الجزائر بتخصصات جبائية نظرا للركود الذي شهده البحث العلمي في الجباية؛
- تعتبر المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP بادرة جيدة في مجال النشر العلمي ووسيلة فعالة للسيطرة على حركية نشر المجلات العلمية للمؤسسات الجامعية والبحثية الجزائرية؛
- توصلت الدراسة إلى أن فئة النساء لم يكن لها الحظ الأوفر في تحرير المقالات والمنشورات مقارنة بفئة الرجال هذا ما يشجعها على المنافسة في الكتابة لتحقيق نجاح كبير يحفزها على تطوير ذاتها في شتى المجالات؛
- أكدت الدراسة أن الباحثين في مجلة الدراسات الجبائية اعتمدوا بالدرجة الأولى في تحرير مقالاتهم على اللغة العربية مقارنة بقلّة اللغات الاجنبية خاصة الإنجليزية .

الاقتراحات:

- العمل على زيادة المجلات من خلال تنشيط حركة البحث؛
- دعم و تشجيع الأساتذة والباحثين على النشر؛
- وضع بنك معطيات للبحث العلمي في الجباية وذلك من أجل التشجيع على تحرير المقالات والمنشورات؛

- تدعيم الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر فيما يخص الجباية، مع إعادة النظر في العامل الزمني للإنجاز؛
- استغلال كل الإمكانيات التكنولوجية الحديثة لخدمة البحث والنشر العلمي بالجامعات؛
- دعوة المجلة للاستجابة للتحديات مثل زيادة ترتيبها من خلال الاستفادة من الخبرة المكتسبة خلال ما يقارب عشر سنوات؛
- دعم فئة النساء للمشاركة في كتابة وتحرير المقالات والمنشورات في مختلف مجالات البحث العلمي لتعزيز مكانها في تحرير وكتابة مقالات ومنشورات تجعلها تحتل الدرجة الأولى مع مرور العصور.
- تشجيع الباحثين على التحكم في استعمال اللغة الإنجليزية لإعداد البحوث العلمية وتحرير المقالات والمنشورات .

آفاق الدراسة:

- إن البحث في مجال الجباية لا يزال جديرا ومثيرا للاهتمام من قبل الباحثين وعليه يمكن اقتراح العناوين التالية لتكون إشكالية بحوث مستقبلية:
- تحليل المؤشرات البليومتريّة وتتبعها في قواعد معطيات المجالات المشهورة بغرض معرفة الجامعات أو مخابر البحث العلمي ذات التأثير العلمي المرتفع ومحاولة رصد أهم الحلول المتطورة فيما يتعلق بالجباية؛
 - الائتمان الضريبي للبحث والابتكار.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

- أوسريز منور، حمو محمد، محاضرات في جباية المؤسسات، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009.
- البطريق أحمد يونس، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- الجحيشي عبد الباسط علي، إعفاءات من ضريبة الدخل، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2008.
- السنباطي محمد عماد عبد الوهاب، الإصلاح الضريبي مع التطبيق على الإدارة الضريبية - دراسة تحليلية مقارنة -، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
- الفريجات ياسر صالح، المحاسبة في علم الضرائب، الطبعة العربية الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- القيسي أعاد حمود، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- خلاصي رضا، شذرات المالية العامة، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- نايف علوان قاسم، ميلاد الزباني نجية، ضريبة القيمة المضافة: المفاهيم-القياس-التطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، عمان (الأردن)، 2008.
- نور عبد الناصر، عدس نائل حسن، عليان الشريف، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008.
- محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محرز محمد عباس، المدخل إلى الجباية والضرائب، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ب - المجلات

- التوني محمد ناجي، سياسات الإصلاح الضريبي، سلسلة جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المجلد 02، العدد 13، الكويت، 2003.
- أوبختي نصيرة، نبوية عيسى، تحديات البحث العلمي والتعليم العالي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح - حالة نظام LMD-، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019.
- حيمران محمد، أثر الإصلاحات الجبائية العادية على الحصيلة الجبائية لولاية جيجل، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة جيجل، 2019.
- سدوس رميسة، بن السبتي عبد المالك، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر العلمي الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2020.
- سماعيل عيسى، دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتدايعات جائحة كورونا (الفترة 2016-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 27، 2021.
- شاوي صبيحة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تهيئة الجباية العادية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2016.
- شاوش قاسم، دراسة مقارنة بين النظامين جبائيين الجزائري والبحريني، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2018.
- قصاص مروة أسماء، دراسة تحليلية للإعفاءات الجبائية في ظل قانون المالية لسنة 2015، مجلة الدراسات الجبائية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2015.
- قرينعي ربحية، طه حسين نوي، أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة، دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1990-2016، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، العدد 34، 2017.
- قمبر محمد أمين، حراق مصباح، أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2021.

- لخضر مالك، بلة إبراهيم، انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، جامعة تبسة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2016.
- لعرج مجاهد نسيمة، مجدوب خيرة، قادة علي حنان، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تحليلية لبلدية عين فزة - تلمسان-، جامعة البليدة 02، الجزائر، *مجلة الدراسات الجبائية*، المجلد 03، العدد 01، 2014.
- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2003.
- ولهي بوعلام، ملاح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 12، 2012.
- يوسف عاشور، جازية أمير، المنظومة الجبائية في الجزائر، المشاكل وضرورة الإصلاح، *مجلة الدراسات الجبائية*، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2018.

ت- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- بوزيدة حميد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992 - 2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر ما بين 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- جمال محمود، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.
- حاشنة عبد الحميد، تقييم الإصلاح الجبائي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019.

- حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة -حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف-، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006.
- عتير سليمان، دور الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- لشاح صافية، فعالية النظام الضريبي من خلال الإصلاحات الضريبية، -دراسة النظام الضريبي الجزائري-، مذكرة ماجستير تخصص دراسات محاسبية أو جبائية، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2014-2015.
- لعلاوي محمد، دراسة تحليلية لقواعد وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- مخلوف أحمد، تأثير مخرجات البحث العلمي على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة جامعة سعيدة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص: الإدارة العامة والتنمية والمحلية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018-2019.
- نابتي رحمة، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي-دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2013-2014.
- قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر- (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.

ث- المحاضرات:

- حيمران محمد، محاضرات في مقياس الجباية المعمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، 2017.
- شرون عزالدين، محاضرات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

ج- الملتقيات:

- لسوس مبارك، تقييم الإصلاح الضريبي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة يومي 3-12 ماي 2014.
- شلالي عبد القادر، عمارة منال، هاني محمد، أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري، الملتقى الوطني حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2018.

ح- النصوص القانونية:

- قانون المالية لسنة 2012، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2011.
- قانون المالية لسنة 2016، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2015.
- قانون المالية لسنة 2017، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2016.
- قانون المالية لسنة 2018، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 66، الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2017.
- قانون المالية لسنة 2019، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 79، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2018.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021.
- قانون المالية لسنة 2020، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 81، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
- قانون المالية لسنة التكميلي 2020، المتضمن في الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادر بتاريخ 4 جوان 2019.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2021.

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، 2022

خ- المواقع الإلكترونية:

- بن السبتي عبد المالك، سدوس رميسة، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP بين تطوير البحث

العلمي وتجسيد التوجه نحو النفاذ الحر للمعلومات، متاحة على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz>

- غزال عبد القادر، بورحلي وفاء، المعرفة العلمية في الفضاء الافتراضي عبر المواقع الإلكترونية

لمؤسسات التعليم العالي من ضروريات الإتاحة إلى سبل الإغناء: دراسة وصفية تحليلية لإتاحة

الدوريات العلمية عبر المواقع الإلكترونية للجامعات الجزائرية، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.asjp.cerist.dz>

- لحذاري سعد، البحث العلمي بالجزائر بين الواقع والمأمول، فضاء التعليم العالي والبحث العلمي: متاح

على الموقع الإلكتروني: <https://www.nitrosystem.net>

- صاطوري الجودي، البحث العلمي في الجزائر: الواقع والتحديات، جامعة تبسة، الجزائر، ص04،

متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.nitrosystem.net>

- <http://www.asjp.cerist.dz>

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ- الفرنسية:

- Raymond Muzellec: **Finances Publiques**, Editions Dalloz, peme édition, 1993.
- ANNE Valée, **les systèmes fiscaux**, édition du seuil, paris, France, 2000.
- Nbhali Bordes, **La fiscalité en Q C M**, ellipses édition marketings S.A , 2007.
- Bernard Salani, **théorie économique de la facilité**, économisa, France, année 2002.
- Pierre BEL TRAME :**Lafiseolité en France** ,HACHETTE LIVRE, 6ème édition, 1998.
- DIRECTION GENERALE DES FINANCES PUBLIQUES, **Quels objectifs et quels moyens pour la recherche ?**, Disponible en ligne sur <https://www.economie.gouv.fr>

ب- الإنجليزية:

- Koohang Alex, Harman kheit, **the academic open access E-journal platform portal, information journal**, Eli Cohen, vol:09.
- Richard M. Bird, **Taxation and Development . What Have We Learned from Fifty Years of Research?**, IDS WORKING PAPER, Institute Of Development Studies, Ukaid, Volume 2013, 427.



الملاحق

رقم المقال	عنوان المقال	لغة المقال	السنة	عدد المؤلفين الثلاثي	إحصاء المؤلف المؤلف الأول	الإنتماء			المرتبة الاكاديمية					الجنس		
						المؤلف الثالث	المؤلف الثاني	المؤلف الاول	أستاذ تعليم عالي	أستاذ محاضر	أستاذ مساعد	طالب دكتوراه	أستاذ مساعد وطالب دكتوراه	باحث	عدد الدكور	عدد الاناث
1	تمويل الجماعات المحلية وتحدييات مكافحة الفساد الإداري لأجل التنمية المحلية	العربية	2012	2	ناصر مراد الدين	0	قرني نور الدين	البليدة	0	1	0	1	0	0	2	0
2	التحفيزات الجباية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر	العربية	2012	3	لسلوس مبارك	0	بربار نور الدين	البليدة	0	1	0	1	0	1	3	0
3	مدخل نظري حول اللامركزية الجباية و استقلالية النظام الجباي المحلي	العربية	2012	2	وناي رشيد	0	قشرو قتيحة	البليدة	0	بيون مرتبة	بيون مرتبة	بيون مرتبة	بيون مرتبة	بيون مرتبة	1	1
4	آليات الرقابة على الاقتصاد الوطني كاستراتيجية لادعم اللامركزية و تحقيق التنمية المحلية في الجزائر	العربية	2012	2	سعودي بلفاسم	0	عبد الصحمد	المسيلة	0	1	1	0	0	0	2	0
5	الجباية المحلية بين المركزية و اللامركزية و دورها في تمويل التنمية الاقتصادية المحلية	العربية	2012	2	عجيلة محمد	0	بن نوي مصطفى	غرداية	0	2	0	0	0	0	2	0

1	1	0	0	0	0	1
0	0	2	3	2	2	1
0	بيون مرتبة	0	0	0	0	0
0	بيون مرتبة	0	0	0	0	0
1	بيون مرتبة	0	0	0	0	0
0	بيون مرتبة	0	0	0	0	2
0	بيون مرتبة	2	3	0	1	0
0	0	0	0	0	1	0
-	-	-	البلدية	-	-	-
-	-	البلدية	البلدية	الجزائر	بومرداس	بسكرة
البلدية	البلدية	البلدية	البلدية	الجزائر	بومرداس	بسكرة
0	0	0	اكريف عبد الرزاق	0	0	0
0	0	شرواتي خير الدين	لالوشي محمد	تغليسية لمين	شيخي بلال	كردوي سهام
شخار نعيمة	بوشواك فتيحة	امقران مصطفى	شارفي ناصر	بوغازي اسماعيل	مغاري عبد الرحمن	عباسي صابر
1	1	2	3	2	2	2
4	4	4	4	2	2	2
2012	2012	2012	2012	2013	2013	2013
العربية	العربية	الفرنسية	الفرنسية	العربية	العربية	العربية
تحليل وتقييم الحياية المحلية في الجزائر	أهمية اللامركزية الجباية في تفعيل الموارد المالية المخصصة لتمويل الدور البيئي للسلطات	تحليل السلطة المالية للسلطات المحلية في الجزائر	اللامركزية و الحوكمة الضريبية في البلدان النامية	ترشيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة	دور الإدارة الجباية في تنمية الجباية في الاتحاد الأوروبي	دراسة تقييمية لتجربة الاتحاد الجباية في الامم المتحدة - الجباية - رهانات و تحديات،
6	7	8	9	10	11	12

2	0	0	0	0	0	0
1	2	2	2	2	3	1
2	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	2	0
0	2	1	0	1	1	1
0	0	1	2	1	0	0
1	0	0	0	0	0	0
-	-	-	-	-	تلمسان	-
-	الوادي	تيلارت	عناية	معسكر	تلمسان	-
الأغواط	المسيلة	الجلفة	تبسة	الجزائر	تلمسان	تيزي وزو
عبد العالي سارة	0	0	0	0	سباغي نور الدين	0
التونسي أمينة	عزي خليفة	كاكي عبد الكريم	بن عمارة منصور	بولاشي عماد	طالب محمد أمين	0
مقدم عييرات	ضعفي توفيق	قادري محمد الطاهر	طرطار أحمد	أمان مرزوق	عمر جفري	مولاي كمال
3	2	2	2	2	3	1
2	2	2	2	2	2	2
2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013
العربية	العربية	العربية	العربية	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية
النظام الضريبي الامريكي والموسيدي والجزائري (د رئاسة مقارنة)	دور مؤتمرات التطوير المتخصصة في دعم مالية الجماعات المحلية - تجربة دول أوروبا: هولندا، الدنمارك،	دور الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية في ترشيد استهلاك اعتقادات ميزانية الجماعات المحلية	دور اللامركزية الجانبية في تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية	اللامركزية المالية كمحرك لتحديث الأدارة العامة في الجزائر	لامركزية التصويت الضريبي المحلي حصر لوضع والآفاق المزيج تنفيذها	لامركزية العمل العام في الجزائر : ماهو دور الولاية ؟
13	14	15	16	17	18	19

0	0	0	0	0	0	1	1
1	1	2	3	1	1	1	0
0	0	0	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة
0	0	0	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة
0	0	0	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة
0	0	0	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة
1	1	1	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة
0	0	1	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة	بدون مرتبة
-	-	-	ورقلة	-	-	-	-
-	-	تلمسان	تلمسان	-	سككدة	-	-
برج بوعربريج	البلدية	البلدية	تلمسان	تلمسان	قسنطينة	بسكرة	
0	0	0	محجوبي محمد	0	0	0	0
0	0	بن عيلاد سمير	شريف محمد	0	رميثة عبد الغاني	0	0
رحيم حسين	طالبي محمد	ناصر مراد	عباس عبد الحفيظ	بن عزة محمد	زغيب مالكة	كردوي سهام	
1	1	2	3	1	2	1	
4	4	4	4	4	4	4	
2013	2013	2013	2013	2013	2013	2013	
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	
لامركزية الموازنة والتنمية المحلية: أي ارتباط اقتصادي؟	اللامركزية الجانبية ومساهمتها في التنمية المحلية.	شروط فعالية النظام الاصريبي الجزائري	دور ومدى فعالية النظام الجبايي والتوث في الحد أو التخفيف من حدة التلوث البيئي.	دور الجباية في حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة لنموذج الجباية البيئية في الجزائر.	مدى نجاعة الحواقر الاصريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر	تحليل التأثير على الجبايي على أنظمة الإحصاع والمخرجات الجباية وقفا للنظام المحاسبي المالي.	
20	21	22	23	24	25	26	

1	0	0	0	0	0	3	1
0	2	1	1	1	1	0	1
بون مرتبة	بون مرتبة	0	0	0	0	0	0
بون مرتبة	بون مرتبة	0	0	0	0	0	0
بون مرتبة	بون مرتبة	0	0	0	0	0	0
بون مرتبة	بون مرتبة	0	0	0	0	0	0
بون مرتبة	بون مرتبة	0	0	0	0	3	1
بون مرتبة	بون مرتبة	1	1	1	1	0	1
بون مرتبة	بون مرتبة	0	0	0	0	0	0
-	-	-	-	-	-	تلمسان	-
-	مستغانم	-	-	-	-	تلمسان	تبسة
مسسك	وهران	البلدية 2	الجزائر 3	البلدية 2	تلمسان	تبسة	تبسة
0	0	0	0	0	قادة علي حنان	0	0
بن عاتق حنان	ز غاي وليد	طالب محمد	شريف إسماعيل	رجاح الزهير	لمرح مجاهد نسيمة	عولمي بسمة	
1	2	1	1	1	3	2	2
4	4	2	2	2	2	2	2
2013	2013	2014	2014	2014	2014	2014	2014
العربية	الفرنسية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية -	تأثير إلغاء ضريبة القيمة المضافة على أسعار بيع المنتجات النهائية : حالة قطاع الدواجن.	الإطار النظري لجباية التجارة الإلكترونية	إشكالية الجباية المحلية في تمويل البلديات والجماعات المحلية - الواقع الراهن والتحديات.	أهمية الجباية المحلية في تمويل وتمية الجماعات المحلية في الجزائر	دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية - دراسة تجريبية للبلدية عين قزة - تلمسان -	تبعية الموارد الجباية للسلطة المركزية وتأثيرها على عجز البلديات في الجزائر - بالإشارة الى بلديات ولاية	
27	28	29	30	31	32	33	

2	1	0	0	0	0	0	0
0	0	1	1	1	2	1	
0	بيون مرتبة	0	0	0	0	0	
0	بيون مرتبة	0	0	0	0	0	
1	بيون مرتبة	0	0	1	0	0	
0	بيون مرتبة	0	0	0	0	0	
0	بيون مرتبة	1	1	1	1	1	
1	بيون مرتبة	0	0	0	0	0	
-	-	-	-	-	-	-	
تلمسان	-	-	-	تلمسان	-	-	
تلمسان	بجاية	سطفى	برج بو عرابريج	البليدة 2	تلمسان	الأردن	
0	0	0	0	0	0	0	
بوشيجي فاطمة	0	0	0	0	زير مصطفى	0	
بوشيجي عائشة	مخموشي سكينة	عفيف الحديد	ملكواوي مولود	ناصر مراد	شليب بغداد	عبد يكر الرحمان	
2	1	1	1	1	2	1	
2	2	2	4	4	4	2	
2014	2014	2014	2014	2014	2014	2015	
العربية	الفرنسية	العربية	العربية	العربية	الفرنسية	العربية	
أسباب التعرب الضربي وآثره على الجزئية العامة في الجزائر.	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودور السياسة الضربية.	دور السياسة الضربية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000- 2014).	برامج العفر الجاني : مقاربة جناية لضبط اقتصاد الظل في الجزائر استنادا الى تجارب دولية	تشخيص جناية المؤسسة في الجزائر .	الجهود المالية للادارة من أجل تنمية محلية متماسكة ومستدامة- حالة ولاية تلمسان-	الحكومة الضربية وآثرها في الحد من التعرب الضربي .	
34	35	36	37	38	39	40	

0	0	1	0	0	0	0
2	2	0	2	3	1	1
0	0	1	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	1	0	0
1	1	0	2	2	1	1
1	0	0	0	0	0	0
-	-	-	-	المدينة	-	-
بومرداس	-	الجزائر 3	الجزائر 3	المدينة	-	-
تنوف	مستغانم	الشلف	الجزائر 3	المدينة	بسكرة	برج بو عريريج
0	0	0	0	هاني محمد	0	0
بن حميدة هشام	بكريتي بومدين	0	لجناف عبد الرزاق	سالمي رشيد	0	0
بودالي محمد	يوسف رشيد	قصاص مرورة أسماء	شريف إسماعيل	فلاق علي	عباسي صابر	ملكاري مولود
2	2	1	2	3	1	1
2	2	2	2	2	4	4
2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
اثر التحفيز الجاني على الإستثمار والتشغيل على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار - دراسة	دور التفريق الجاني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي - حالة : المراجعة الجانية لملف جاني	دراسة تحليلية للإغراءات الجانية في ظل قانون المالية لسنة 2015.	تحليل و تقييم سياسة الأصلاحات الجانية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة - دراسة حالة	دور الضريبة على تولث البيئة في حماية الأمن البيئي وإحداث التنمية المستدامة.	أهمية استخدام مصاريف البحث والتطوير في عدوانية تسيير الضريبة - دراسة مجموعة من المؤسسات	الاتفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي - دراسة تحليلية تقييمية -
41	42	43	44	45	46	47

0	1	0	0	0	0	0
1	0	1	1	2	1	1
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0
1	0	1	1	1	1	1
0	0	0	0	0	0	0
-	-	-	-	المسيلة	-	-
-	-	-	-	المسيلة	-	-
البليدة 2	البليدة 2	حيجل	البليدة 2	المسيلة	البليدة 2	المسيلة
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
قروي عبد الرحمن	قرواط حسينة	حمران محمد	طلالي محمد	حمريط النوراي	ناصر مراد	ولهي بوعلام
1	1	1	1	2	1	1
4	4	4	4	2	2	2
2015	2015	2015	2015	2016	2016	2016
العربية	العربية	العربية	الفرنسية	العربية	العربية	العربية
تور مقيش الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي- دراسة حالة الجزائر-	الفرض التقاضي للضريبة في ظل التحقيق المحاسبي- دراسة حالة-	الضرائب البيئية في الجزائر.	الضرائب على النفط في الجزائر التطور والنمو.	الآليات القانونية والمؤسسية لمحاربة التهرب الضريبي كأهم مناهج الفساد في المنظومة التشريعية	واقع النظام الضريبي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي.	برنامج الإمتثال الإداري الجباي وشكالية الإقتصاد الموازني في الجزائر.
48	49	50	51	52	53	54

0	0	0	0	1	2	1
1	1	2	1	1	0	1
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0
0	0	1	0	0	0	1
1	1	1	1	1	2	1
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
-	-	الجزائر 3	-	بوسرداس	بسكرة	البلدية 2
-	-	-	-	بوسرداس	بسكرة	البلدية 2
الجزائر 3	الجزائر 3	البويرة	الجزائر 3	بوسرداس	بسكرة	البلدية 2
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	نعمون محمد عز الدين	0	زرغواد وسام	كردودي صيرينة	راسدي صيرينة
0	0	بعله طاهر	حنيش أحمد	شعباني لحفي	كردودي سهام	أمقران مصطفى
1	1	1	1	2	2	2
2	2	2	4	4	4	4
2016	2016	2016	2016	2016	2016	2016
العربية	العربية	الفرنسية	العربية	العربية	العربية	العربية
محاولة لتقدير معدل الضغوط الضريبي الأمل في الجزائر خلال الفترة 1975- 2015-	تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل تراجع عائدات البتترول، ومتطلبات إصلاح المالية	مقارنة بين المعالجة المحاسبية والضريبية لائقافية التأجير التمويلي.	الرقابة كالية لتشديد الإلتفاق الضريبي و الحد من التهرب الضريبي	واقع الحوافز الجانبية المنوحة من طرف الوكالة الوطنية لأعم الشباب ودورها في تتمية المؤسسات	الضريبية وآثارها في تشديد القرارات المالية- دراسة تطبيقية لعينة من آراء المهنيين والأكاديميين	المحاسبية الإبداعية والتهرب الضريبي.
55	56	57	58	59	60	61

0	0	0	0	0	1	1	0
2	2	2	1	0	1	1	1
0	0	0		0	بدون مرتبة	بدون مرتبة	0
0	0	0	0	0	بدون مرتبة	بدون مرتبة	0
0	1	0	0	0	بدون مرتبة	بدون مرتبة	0
2	1	2	1	1	بدون مرتبة	بدون مرتبة	1
0	0	0	0	0	بدون مرتبة	بدون مرتبة	0
-	-	-	-	-	-	-	-
بومرداس	تتيازة	تيززي وزو	-	-	-	-	-
تنوف	البليدة 2	تيززي وزو	بومرداس	2	البليدة 2	1	البليدة 2
0	0	0	0	0	0	0	0
بوشنب موسى	بعله طاهر	بادي عبد المجيد	0	0	0	0	0
بودالي محمد	ناصر مراد	راشدي عقيلة	بوزيدة حميد	بركان انيسة	بن الشيخ مريم	جعفر حمزة	الرادي سفيان
2	2	2	2	1	2	2	1
4	4	4	2	2	2	2	2
2016	2016	2016	2017	2017	2017	2017	2017
العربية	الفرنسية	الفرنسية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الإدارة الجزائة الجائية - نمودجا -	العلاقة بين دافع الضرائب وإدارة الضرائب.	أثر متغير الضريبة على أداء الشركة: حالة شركة sarl kaps	الضرائب البيئية في الجزائر.	تقييم الأداء الفعلي للجائية في مؤسسات الزكاة الإلزامية السعدية و السودان نمودجا.	أثر الضرائب البيئية على الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة القلاد ومنتوجات	العوامل النفسية والاجتماعية للتعرب الضريبي - دراسة مفاهيمية -	
62	63	64	65	66	67	68	

0	1	0	2	0	0	1
1	0	1	0	1	1	1
0	0	0	0	0	0	0
0	1	0	0	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0
1	0	1	2	0	1	1
0	0	0	-	0	0	1
0	0	0	-	0	0	0
-	-	-	تيرات	-	-	عناية
-	-	-	تيرات	-	-	-
البليدة 2	سطيف 1	الجزائر 3	تيرات	معسكر	معسكر	الطارف
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	بنية صلابية	0	0	بن عمارة منصور
0	0	0	بلجلاي فتيحة	بوداعة حاج مختار	بن عاتق حنان	تومي سمية
1	1	1	2	1	1	2
2	2	1	1	1	2	2
2017	2017	2018	2018	2018	2018	2018
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
تور ممارسي المهن المحاسبية في الحد من تطبيقات المحاسبية الإبداعية و مكافحة التهرب	تحديد الربح الجبايي لمجتمع الشركات في فرنسا	دور الرقابة الجباية في تحسين أداء النظام الجبايي الجزائري- دراسة حالة نيابة مديرية الرقابة الجباية- الجباية-	دراسة تحليلية تقييمية لأثر إصلاحات السياسة الجباية على الإنتاج الاقتصادي.	دور التأسيس الجبايي في مكافحة الضريبي في القانون الجزائري.	قياس المرونة الشاملة للإيرادات الجباية للمول التامية.	فعالية الرقابة الجباية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعمرونة الإدارة.
69	70	71	72	73	74	75

0	0	0	1	0	0	0
2	1	2	0	1	1	2
0	0	0	0	0	0	بدون مرتبة
0	0	0	0	0	0	بدون مرتبة
1	0	0	1	0	1	بدون مرتبة
0	1	0	0	1	0	بدون مرتبة
1	0	2	0	0	0	بدون مرتبة
0	0	0	0	0	0	بدون مرتبة
-	-	-	-	-	-	-
الجزائر	-	بومرداس	-	-	-	تلمسان
الجزائر	الجزائر	الجزائر	وهران 2	تيزازة	البلدية 2	وهران 2
0	0	0	0	0	0	0
بن عواق العربي	0	بودلة يوسف	0	0	0	لمرجي أمين
قنوري عماد	الحمزة عيد الحليم	صلو اتشي هشام سفيان	بن حمدوش كريمة	بغلة طاهر	طالب بن عيسى	جيل زين العابدين
2	1	2	1	1	1	2
2	2	2	2	2	2	2
2018	2018	2018	2018	2018	2018	2019
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	الفرنسية
المعالجة الجانبية النتيجة المحاسبية بين النظام الجاني الجزائري والنظام المحاسبي.	الفحص الضريبي الإلكتروني كأداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية : نحو نموذج النظام المعلومات الإلكترونية	الجباية البيئية كألية لمكافحة التلوث البيئي في الجزائر.	الإخصاع الضريبي لأرباح المشآت الدائمة وفقا لأحكام الاتفاقيات الجانبية الخاصة بمنح الازدواج	أثر الجباية البيترولية على اعتمادات الإلتفاق في الإستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البتترول بالجزائر	الضريبية الجزافية الوحيدة في الجزائر - تخفيف وتبسيط للإجراءات على ضوء قانون المالية لسنة 2017.	التدخل الضريبي في الجزائر.
76	77	78	79	80	81	82

0	1	0	1	0	0	2
1	1	2	2	2	2	0
0	0	0	1	0	0	0
0	0	2	0	0	1	2
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
1	2	0	2	2	1	0
0	0	0	0	0	0	0
-	تيرات	سعيدة	البويرة	البليدة 2	البليدة 2	سككية
-	-	-	خميس مليانة	-	-	-
برج بوعصبريج	تيرات	تلمسان	البويرة	البويرة	البليدة 2	سككية
0	0	0	عبد الله الحرشي	0	0	0
0	بلجلاي قتيحة	جبوري محمد	حدادو فهيمة	لرادي سفيان	رجراح الزوهير	بلحاج حبيبة
0	بربار نور الدين	رحماني أحمد	فرج شمعان	راقي دراجي	زوين المصادق	عبد الباقي أميرة
1	2	2	3	2	2	2
2	2	2	2	2	2	4
2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
أليات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبنى مفهوم التجارة الإلكترونية.	اثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر.	التحقيق المصوب في المحاسبية كألية لتعزيز المراجعة الجباية في الجزائر.	الحكومة الجباية ودورها في الحد من الفساد الجباي بالجزائر.	تحليل العوامل الاقتصادية والتشريعية والإدارية للتعرب الضريبي.	فعالية الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.	الجدلية البيئية كألية لتعزيز تبنى التكولوجيا.
83	84	85	86	87	88	89

0	1	1	3	0	1	0
3	1	1	0	2	1	2
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0
0	1	1	1	0	0	1
0	0	0	0	0	1	0
2 البلدية	-	-	بجاية	-	-	-
تيسميسيات	سككية	البلدية 2	الأغواط	البلدية 2	المدية	مستغانم
2 البلدية	ميلة	البلدية 2	البلدية 2	البلدية 2	بومرداس	مستغانم
عارجي خالد	0	0	عسلون خضراء	البلدية 2	0	0
عنون فؤاد	لخثين عيبر	بوضياف سامية	بودرة فاطمة	مسعودي عبد القادر	خلادي راضية	لحمر عباس
سليبي جمال الدين	بودرجة رمزي	كويدي محمد أمين	بن عودة امال	طلحي محمد	بوزيدة حميد	لعرضي عبد الصمد
3	2	2	3	2	2	2
4	4	4	4	4	1	1
2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
تقييم توجه الجزائر نحو تحسين النظام المحاسبي المالي وفق النظام الضريبي الجزائري بعد مرور 10 سنوات	دور الجبابة النيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة.	دور المنازعات الجبائية في حل الخلاف بين المكلف والإدارة الضريبية	واقع التحقيق المصوب في ظل النظام المحاسبي.	واقع الجبابة المحلية في الجزائر.	مكانة الجبابة المحلية في تمويل الجماعات المحلية : دراسة حالة بلييات ولاية بومرداس (2013 - 2016).	دور الدراسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : حالة الجزائر وتونس.
90	91	92	93	94	95	96

0	1	0	0	1	0	0
1	1	2	1	1	2	1
0	0	0	0	بون مرتبة	بون مرتبة	بون مرتبة
0	0	0	0	بون مرتبة	بون مرتبة	بون مرتبة
0	1	1	0	بون مرتبة	بون مرتبة	بون مرتبة
0	0	0	0	بون مرتبة	بون مرتبة	بون مرتبة
1	1	1	1	بون مرتبة	بون مرتبة	بون مرتبة
0	0	0	0	بون مرتبة	بون مرتبة	بون مرتبة
-	-	-	-	-	-	-
-	المدينة	مستغانم	-	البويرة	الأغواط	-
خميس مليانة	المدينة	مستغانم	جيجل	البويرة	الأغواط	مستغانم
0	0	0	0	0	0	0
0	يوسف عاشور	بن زيدان حاج	0	رزيق إيمن	دوة محمد	0
قاسم شلوش سعيدة	أمير جازية	آيت قاسي عزرو	حمران محمد	راقي دراجي	يساس أحمد	قادر عبد القادر
1	2	2	1	2	2	1
1	1	1	1	1	1	1
2019	2019	2019	2019	2020	2020	2020
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
دراسة مقارنة بين نظامين جنايين الجزائري والبحريني.	المنظومة الجناية في الجزائر : المشاكل وضرورة الإصلاح.	علاقة ترقية المقاومة لآلية بالتحيز الضريبي في ظل نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	الاتفاقيات الجناية الدولية كآلية لتفادي الأزدواج الضريبي : دراسة حالة الجزائر.	أهمية التزام المؤسسات الإقتصادية بالمسؤولية الإجتماعية في خلق الوعي الضريبي لها.	أهمية الإدارة الجناية في تحسين علاقتها مع المكلفين بالضريبة : دراسة إحصائية باستقبال مستغني	استخدام الحوافز الجناية كوسيلة لاستقطاب الاستثمار في الدول النامية.
97	98	99	100	101	102	103

0	0	2	1	1	0	0
2	2	0	1	2	3	2
يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	1
يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	1
يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
-	-	-	-	البليدة 2	أدرار	-
ام بواقى	سطيف	البليدة 2	عناية	البليدة 2	أدرار	البليدة 2
تنوف	سطيف	البيض	الطارف	البليدة 2	أدرار	البليدة 2
0	0	0	0	علي عبد الحكيم	فودوا محمد	0
تقرارات يزيد	حصر العين محمد	بوحدوني وهبنة	بن عمارة منصور	ركابي صدام	صديقي أحمد	صراع توفيق
بودالي محمد	واضح صالح	صلعة سمية	تومي سمية	عزازي فريدة	بن بيا محمد	زروقي محمد أمين
2	2	2	2	3	3	2
1	1	1	2	2	2	2
2020	2020	2020	2020	2020	2020	2020
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
التحفيزات الجبائية كاستراتيحية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة الي حالة الجزائر	المعالجة الجبائية للفروق الموقفة في ظل الاختلاف بين القانون الضريبي و المحاسبي : دراسة حالة	فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي : دراسة حالة مديرى الضرائب لولاية البيض.	دور الرقابة الجبائية في مكافحة السلوبيات الجبائية المنخرقة للمكافين بالضريبة في ظل ارتباط الازتباط	دور الإعفاءات الجبائية في تنشيط الاستثمار السياحي في الجزائر.	تحليل وقياس فعالية الإنفاق الضريبي في تحريض القطاع الخاص.	الرقابة المالية السابقة وأهميتها في تحسين مردودية النفقات العمومية : دراسة حالة مديرية
104	105	106	107	108	109	110

0	1	0	1	0	0	0
1	1	2	0	1	1	2
0	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة
0	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة
0	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة
0	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة
1	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة
0	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة	بوتون مرتبة
-	الجزائر 3	الجافة	-	-	-	-
جيجل	الويرة	الجافة	بجاية	مستغانم	المسيلة	البلدية 2
0	0	0	0	0	0	0
0	عنان شهر زاد	بن شعوة سعدي	0	0	0	ناصر مراد
فاتح احمية	ششوي حسنى	قمان عمر	مخوضي سكنية	قاري عيد القادر	قرلحي بوعلام	شيكرك مصطفى
1	2	2	1	1	1	2
2	2	2	3	3	3	3
2020	2020	2020	2021	2021	2021	2021
العربية	العربية	العربية	الفرنسية	الفرنسية	الفرنسية	العربية
أسباب وآليات التهرب الضريبي الدولي وطرق مكافحته.	اثر مداخيل الحماية على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000	أسعار التحويل إشكالية : الجزائر النموذج.	اندماج و توحيد مجموعة شركات :المعالجة الضريبية	تأثير فيروس كورونا على المؤسسات والإجراءات المتخذة لاحتوائه بما في ذلك الإجراءات الجبائية	التقيق الضريبي في الجزائر :النتائج والتحديات و 2014-2018 - الرقابة الضريبية في الجزائر - النتائج و	معالجة التثبيات العينية بين الاستجابة للنظام المحاسبي المالي او الخضوع للنظام الجبائي
111	112	113	114	115	116	117

0	1	0	1	1	2	1
1	1	1	1	1	0	1
0	يون مرتبة	0	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
1	يون مرتبة	0	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
0	يون مرتبة	0	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	1
0	يون مرتبة	0	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
0	يون مرتبة	1	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	1
0	يون مرتبة	0	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
0	يون مرتبة	0	يون مرتبة	يون مرتبة	يون مرتبة	0
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	البلدية 2	جيل
جيل	البلدية 2	الجزائر 3	البلدية 2	البلدية	البلدية 2	جيل
-	-	-	-	-	-	-
-	بوضيف سالمية	-	شارفي ناصر	ونادي رشيد	معروز تشيدة	حيران محمد
بورنيسة عبد النور	حموش رمزي	لخفاف عبد الرزاق	رحاج سليمة	بن عودة امال	علاش زهية	فنيط بسمة
1	2	1	2	2	2	2
3	3	3	3	3	4	4
2021	2021	2021	2021	2021	2021	2021
العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية	العربية
تعقيبات النظام الضريبي : دراسة حالة الجزائر	الخدمات الإلكترونية الإدارة الجباية و انعكاساتها على رضا المكلفين في ظل أزمة جائحة كورونا	دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية	أثر التحفيزات الجباية في تحسين الفترة التنافسية للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة	مساهمة التسيير الجباي في تعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية : دراسة ميدانية بولاية البلدية	آلية الرقابة الجباية على الشركات الأجنبية في الجزائر :دراسة حالة الرقابة على شركة أجنبية بمديرية الضرائب	الرقابة الجباية للشركات الأجنبية على مستوى مديرية كبريات المؤسسات :حالة شركة أمريكية
118	119	120	121	122	123	124

نوع المنهج	عدد ونوع المراجع													
	اللغة العربية							اللغة الأجنبية						
	الكتب	المذكرات و الأطروحات و الرسائل و المناشير	المجلات	الملتقيات والمداخلات والمؤتمرات والمندقيات	التقارير و الوثائق	القوانين و المراسيم والتعليمات و الجرائد	المواقع الإلكترونية	الكتب	المذكرات و الأطروحات و الرسائل و المناشير	المجلات	الملتقيات والمداخلات والمؤتمرات والمندقيات	تقارير	القوانين والمراسيم والتعليمات و الجرائد	المواقع الإلكترونية
وصفي	0	0	8	7	0	7	0	0	0	0	0	0	0	
وصفي	1	2	3	4	0	2	1	0	0	0	0	0	0	0
وصفي	2	1	2	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0
وصفي	2	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0
وصفي	4	0	0	1	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0
وصفي	1	2	0	0	0	3	1	2	0	0	0	0	0	0
وصفي	2	1	0	0	0	7	1	1	0	0	0	0	0	0
وصفي	0	0	0	0	0	0	0	5	0	0	0	0	2	2
وصفي	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	1	0	1	0
وصفي	4	8	3	2	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	5	4	1	0	0	0	0	0	1	0	2	0	3	3
تجريبي	0	2	1	1	1	0	0	6	1	0	0	1	0	0

وصفي / دراسة حالة	5	0	0	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	6
تجريبي	11	2	1	0	0	3	0	1	0	0	0	0	0	5
وصفي	3	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	2	0	0	2	0	11	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	3	2	1	0	1	1	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2	0	1	0	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	5	0	7	0	1	0	1
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2	3	2	0	4
وصفي تحليلي	2	0	1	1	0	4	0	0	0	0	0	1	0	0
وصفي تحليلي	3	2	0	0	0	0	0	5	1	1	0	0	1	0
وصفي تحليلي	6	0	1	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0
تجريبي/ دراسة حالة	9	2	3	2	0	10	2	1	1	0	0	0	0	1
وصفي تحليلي	5	6	5	0	0	1	0	3	1	2	0	0	0	0
وصفي	5	0	0	4	0	17	0	3	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	4	1	2	0	0	2	0	1	1	1	1	0	0	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	1	1	0
وصفي	1	1	0	1	0	0	0	2	1	1	0	0	0	0

وصفي تحليلي	0	0	2	4	1	14	2	2	0	2	0	0	0	0
وصفي تحليلي	1	1	2	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
دراسة تحليلية	0	4	1	0	0	5	2	1	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	0	3	0	1	0	0	0	1	1	0	0	2	0	0
وصفي تحليلي	13	3	1	0	0	2	6	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	2	0	0	0
تحليلي / دراسة حالة	8	1	1	1	0	0	3	1	0	0	1	0	0	2
تحليلي / دراسة مقارنة	1	1	1	0	0	0	0	0	3	5	0	0	1	4
تحليلي	3	1	0	0	0	5	0	1	0	2	0	0	0	0
تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	3	0	0	0
وصفي تحليلي	8	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي / المقارن	3	1	0	1	0	5	0	1	0	0	0	0	0	0
تحليلي	3	0	0	0	0	4	0	4	0	0	0	0	3	0
تحليلي	7	0	0	0	0	4	1	0	0	0	1	0	0	0
تحليلي / دراسة حالة	4	3	2	3	0	1	3	0	0	0	1	0	0	0
تحليلي	5	1	2	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	4
وصفي تحليلي	1	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	1	4	2

تحليلي	4	4	2	0	0	7	0	4	1	0	0	0	3	2
وصفي تحليلي	0	7	2	1	0	2	0	1	0	0	0	0	0	0
دراسة حالة	2	1	0	0	0	6	1	1	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	2	1	0	0	0	8	0	1	0	2	0	0	0	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	1	0	2	0	0	1	1
تحليلي	0	1	1	1	0	20	0	1	0	0	0	1	0	0
المقارن	0	3	1	0	0	3	0	0	1	0	0	0	0	0
تحليلي	2	2	0	1	2	1	0	0	0	0	0	0	0	2
تحليلي	0	1	1	1	0	0	0	0	2	5	0	1	0	0
تحليلي / دراسة حالة	1	2	3	6	0	14	0	0	0	0	0	0	0	8
وصفي	0	0	0	0	0	0	0	1	1	5	0	0	0	2
وصفي / تحليلي	3	1	3	1	1	3	1	3	0	0	0	1	0	4
وصفي / تحليلي	5	1	0	3	0	3	0	0	0	0	0	0	0	1
تحليلي / دراسة حالة	4	3	0	3	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي	1	3	1	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	2
تحليلي	4	1	0	5	0	0	0	0	0	2	0	0	0	3
وصفي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	14	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	3	2	0	0	0	1	0

تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0	1	0	8	0
تحليلي	7	0	1	0	0	1	0	0	0	1	2	0	0	1
تحليلي	1	1	3	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1
وصفي تحليلي	1	4	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	4	0	6	3	0	0	5	0	0	1	1	1	0	3
وصفي	1	1	6	1	0	0	1	2	0	11	0	0	0	0
وصفي تحليلي	2	4	6	5	0	2	1	1	0	1	0	0	0	0
وصفي	0	3	14	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0
وصفي إستشرافي	5	6	1	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0
وصفي	1	2	10	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	6	2	1	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	3	4	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي	2	4	2	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	1	1	1	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	0	0	2	0	0	12	0	0	0	1	0	2	0	2
وصفي / المقارن	3	0	0	0	0	2	2	0	0	0	0	2	0	4
وصفي	6	3	4	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	6	0	0	1	0	0	0	2	0	0	1	0	0	1
وصفي تحليلي	0	0	0	1	0	2	0	1	0	2	0	0	3	0
وصفي تحليلي	0	1	4	5	0	1	3	1	0	0	0	0	0	0

وصفي تحليلي	4	2	1	1	0	0	0	0	0	0	0	3	2	0
وصفي تحليلي	0	0	5	1	3	0	2	0	1	1	0	4	0	2
وصفي تحليلي	4	6	5	2	0	3	0	1	0	0	1	0	0	2
وصفي	1	1	4	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	2	4	0	1	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	2	0	1	0	3	0	0	0	2
وصفي استقرائي	0	3	2	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	2	0	3	0	11	0	0	1	0	2	0	0	0	0
وصفي تحليلي	11	0	0	0	0	5	0	1	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	6	1	13	0	0	0	4	0	2	0	0	2	0	1
وصفي تحليلي	3	1	3	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
وصفي	4	0	4	0	0	5	0	2	1	1	0	0	4	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	4	2	0	0	0	1	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	5	0	0
وصفي تحليلي	0	0	0	0	0	0	0	2	2	0	0	5	1	1
وصفي	8	1	2	0	1	9	0	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	2	3	0	1	0	9	1	1	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	3	4	2	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	5	4	2	2	0	7	3	4	0	1	2	0	0	0

وصفي	0	2	3	0	1	0	3	0	0	7	0	0	0	0
وصفي تحليلي	1	1	4	1	0	1	3	2	2	0	0	0	0	0
وصفي	5	0	4	1	0	6	0	0	0	1	0	0	1	1
وصفي	3	3	0	0	0	0	4	3	1	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	1	1	0	0	0	0	0	1	3	1	0	0	0	1
وصفي	5	0	4	0	0	2	0	2	0	0	0	0	0	0
وصفي	6	0	11	0	0	3	3	0	0	0	0	0	0	0
وصفي	10	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	2	1	0
وصفي	8	2	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
وصفي تحليلي	0	1	2	0	0	0	0	0	0	22	0	0	0	2
وصفي تحليلي	3	1	0	0	0	2	0	0	0	2	0	0	0	0